



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

بغنوان

ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام

المحاسبية المالي (SCF)

دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الفترة (2010-2014)

من إعداد المترشح : فؤاد صديقي

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	أ.د/بن بلغيث مداني.....(أستاذ، جامعة ورقلة)
مشرفا ومقررا	د/بكارى بلخير.....(أستاذ محاضر " 1 " ، جامعة ورقلة)
مناقشا	أ.د/عزاوي أعمر.....(أستاذ ، جامعة ورقلة)
مناقشا	أ.د/سويسي الهواري.....(أستاذ، المركز الجامعي اليزي)
مناقشا	د/بن عيشة باديس.....(أستاذ محاضر " 1 " ، جامعة الجزائر3)
مناقشا	د/ضيف الله محمد الهادي..(أستاذ محاضر " 1 " ، جامعة الوادي)

السنة الجامعية 2015/2016

شكر وعرهان

أوجه بالشكر والحمد لله عز وجل

على مواصلة هذا العمل وإتمامه.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى:

- الدكتور: بلخير بكاري لتفضله بالإشراف على هذا البحث،

فكان لنا نعم المعلم الناصح الصابر.

- الأستاذ الدكتور: مداني بن بلغيث على كل ما قدمه في هذا البحث،

من مساعدات ونصائح وتوجيهات قيمة فجزاه الله عنا كل خير.

- إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر والعرهان.

- إلى كل موظفي مركز السجل التجاري ورقلة، وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز

هذا البحث

ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)

ملخص :

تمثل موثوقية التقارير المالية الانشغال الأبرز لمنظمي الأسواق المالية والمستثمرين والجمهور بوجه عام، حيث تتأثر هذه الموثوقية عكسيا بكثافة سلوك إدارة الأرباح، في المقابل تستخدم هيئات الأسواق المالية آلية المعايير المحاسبية للحد من هذا السلوك. في هذه الدراسة نعالج إشكالية جوهرية حول انعكاس الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF) على إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تؤكد نتائج الدراسة على ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح، حيث ينعكس الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF) على كثافة إدارة الأرباح، مما يبين وجود انعكاس غير مباشر للغموض النسبي على موثوقية التقارير المالية، كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للخصائص المالية للمؤسسة وكذا معايير تصنيفها في مستوى إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاح: جودة الأرباح، موثوقية التقارير المالية، أسعار الأسهم، سلسلة الأرباح، حماية المستثمرين.

Conditions and incentives to manage earnings Algerian economic institutions in the context
The relative obscurity of the Financial Accounting System practices (SCF)

Abstract :

The financial reporting reliability represents the most prominent concern for the financial markets organizers, investors and public in general. This reliability is inversely affected by intensive earnings management behavior. Financial markets bodies, however, are using accounting mechanism standards to limit this behavior. In this present study, we tackle a fundamental problematic about the reflection of the relative obscurity of the Financial Accounting System practices on the earnings management of the Algerian economic institutions.

The results of the study shows the Algerian economic institutions practice to earnings management. The relative obscurity of the Financial Accounting System practices reflects on earnings management intensity. This indicates the existence of indirect reflection of the relative obscurity on the financial reporting reliability. The study also concluded that the financial characteristics of the institution as well as its classified standards have no impacts on the level of earnings management.

Key words: Earnings quality, financial reporting reliability, shares (stock) prices, series of earnings, investors protection.

فهرس المحتويات

	الشكر والعرفان.....
	الملخص.....
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول.....
	قائمة الأشكال.....
	قائمة الملاحق.....
	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ	مقدمة.....
الفصل الأول : أدبيات أساسية حول إدارة الأرباح	
03	المبحث الأول : مقاربات أساسية حول إدارة الأرباح.....
03	المطلب الأول : مفهوم إدارة الأرباح
04	المطلب الثاني : حوافر إدارة الأرباح.....
05	المطلب الثالث : أساليب إدارة الأرباح.....
06	المطلب الرابع : أشكال إدارة الأرباح.....
09	المطلب الخامس : العوامل المحفزة على إدارة الأرباح.....
15	المبحث الثاني : السلوك الانتهازي للمديرين.....
15	المطلب الأول : وضعية مدير صاحب حصص في المؤسسة
16	المطلب الثاني : منهج النمذجة على فترات متعددة
20	المطلب الثالث : أداء المؤسسة والسلوك الانتهازي للمدير.....
25	المبحث الثالث : إدارة الأرباح وأداء البورصة.....
25	المطلب الأول : برز جوّ قبول إدارة الأرباح
28	المطلب الثاني : معلومات حول قيمة المؤسسات وإدارة الأرباح.....
30	المطلب الثالث : قيم الأسهم وإدارة الأرباح.....
34	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : علاقة بيئة المؤسسات بإدارة الأرباح	
37	المبحث الأول : انعكاس آليات وبيئة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الأرباح.....
37	المطلب الأول : دور آليات حوكمة المؤسسات في الحد إدارة الأرباح.....

38	المطلب الثاني : انعكاس بيئة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الأرباح.....
41	المطلب الثالث : نوعية التدقيق وإدارة الأرباح.....
43	المبحث الثاني: إدارة الأرباح على أساس المستحقات
43	المطلب الأول : إدارة الأرباح باستخدام التلاعب بالمستحقات.....
46	المطلب الثاني : نماذج قياس المستحقات التقديرية.....
52	المطلب الثالث : منهجية استخدام نماذج تحديد المستحقات
55	المبحث الثالث : السياسات المحاسبية للمؤسسة ومجالات إدارة الأرباح في النظام المحاسبي المالي.....
55	المطلب الأول : السياسات المحاسبية للمؤسسة
57	المطلب الثاني : السياسات المحاسبية وإدارة الأرباح.....
59	المطلب الثالث : مجالات ممارسة سلوك إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي
66	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية	
69	المبحث الأول : الأدوات.....
69	المطلب الأول : الانحدار الخطي المتعدد
70	المطلب الثاني : مناخ المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.....
75	المبحث الثاني : طبيعة الدراسة.....
75	المطلب الأول : اختيار العينة وترميز متغيرات الدراسة
77	المطلب الثاني : بناء فرضيات التجربة الإحصائية.....
82	المطلب الثالث : نموذج وطرق تحديد المستحقات الاختيارية.....
87	المبحث الثالث : نتائج الدراسة
87	المطلب الأول : النتائج الإحصائية لتقدير نموذج المتغير التابع في الدراسة
89	المطلب الثاني : النتائج الإحصائية لارتباط المتغيرات المستقلة
93	المبحث الرابع : مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.....
93	المطلب الأول : مناقشة النتائج الإحصائية.....
99	المطلب الثاني : نتائج اختبار فرضيات الدراسة.....
104	خلاصة الفصل الثالث.....
106	الخاتمة.....
111	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
77	يبين تكرارات ونسب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الممارسة لإدارة الأرباح في عينة الدراسة.	(1-3)
77	يبين تكرارات ونسب توزيع عينة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حسب الشكل القانوني، قطاع النشاط، نوعية الملكية، وفترات تطبيق (SCF).	(2-3)
79	يمثل النتائج الإحصائية من خلال نسبة التأثير ونوعيتها والدرجة المعنوية لنموذج الدراسة.	(3-3)
81	يمثل مصفوفة الارتباط بين جميع المتغيرات المستقلة وكذا معنوية الارتباط لنموذج الدراسة.	(4-3)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
02	يوضح تقسيمات الفصل الأول : أدبيات أساسية حول إدارة الأرباح	(1-1)
14	شكل بياني يوضح علاقة المكافآت بالدخل الصافي عند سلوك المديرين	(2-1)
32	يوضح تقسيمات الفصل الثاني : علاقة بيئة المؤسسات بإدارة الأرباح	(1-2)
62	يوضح تقسيمات الفصل الثالث : خطة عمل الدراسة التطبيقية	(1-3)
83	مدرج تكراري يبين توزيع المعطيات حسب التوزيع الطبيعي	(2-3)
83	شكل انتشار النقاط حول الخط البياني	(3-3)
84	شكل انتشار البواقي	(4-3)

مقدمة

أ. طرح الإشكالية :

برزت تساؤلات خطيرة حول مصداقية الإبلاغ المالي للشركات بعد تنامي حجم الاحتيال في مجال المحاسبة وكذا الفضائح المالية للمؤسسات خلال عام 2001 إلى 2002، حيث ازدادت حدة تلك التساؤلات بعد الكشف عن احتيال محاسبي هائل في مؤسسة (WorldCom)، هذا ما حفز الكونغرس لتمرير قانون (" Sarbane-Oxley "SOX) عام 2002، ويتمثل الهدف المعلن لهذا القانون في "حماية المستثمرين عن طريق تحسين دقة وموثوقية نظام الإفصاح المعدّ وفق قوانين الأوراق المالية"، كما وصف الرئيس بوش التشريع بـ "أكثر الإصلاحات ذات المدى البعيد حول الممارسات التجارية الأمريكية".

ردا على المخاوف المتزايدة من قبل منظمي الأسواق المالية والمستثمرين والجمهور بوجه عام، أصبحت جودة الأرباح والمحتوى الإعلامي للتقارير المالية تمثل الانشغال الأبرز للحكومات فيما يخص تنظيم السوق المالي، حيث تستخدم الحكومات وهيئات الأسواق المالية آليات مختلفة للحد من إدارة الأرباح وتمثل أبرزها في (المعايير المحاسبية والتدقيق ومتطلبات الإفصاح في الأسواق المالية)، في هذا السياق يمكن أن تبرز حوافز معينة تؤدي إلى إدارة الأرباح مثل : منح المديرين تعويض على أساس الأسهم مما يشجعهم على بيعها لأجل تنويع المخاطر (Yermack, 2000)، كما يتعلق السلوك الانتهازي للمديرين أساسا بجزء من المكافأة المستمدة من الخيارات المرتبطة بإدارة الأرباح (Daniel and Lys, 2005).

تعكس إدارة الأرباح سلبا على المعلومات المنقولة للمستثمرين، كما تؤثر عملية (REM) على محتوى المعلومات مما يرفع مستوى الغموض حول الأرباح المعلنة الذي يؤدي إلى تدهور محتوى المعلومات حول الأرباح (George, 2015)، كما يبين (Ilia and al, 2013) أن جودة الأرباح العالية قابلة للاستمرار والتكرار عند توفرها على الخصائص المحددة لخيارات التقارير المالية المتفق عليها، من خلال دعم التدفقات النقدية الفعلية وكذا حصر البنود الاستثنائية، هذا ما يفسر تفاعل المستثمرين بقوة مع التشريعات والقوانين التي تحد من سلوك تلاعب المديرين مثل : مساهمة تشريع (SOX) في الحد من إدارة الأرباح (Haidan, Morton and Sonja, 2006)، كما بينت دراسة (ben amar, 2009) لعينة من المؤسسات الأمريكية أن مستوى التدفق النقدي المتاح لا يحفز المديرين على إدارة الأرباح، نظرا لوجود قوانين تقيّد المديرين عند حضور مستوى مرتفع لذلك التدفق.

تقدم دراسة (Sherry, McDowell and Erin, 2014) أدلة في البيئة الدولية تشير إلى تنوع استخدام المديرين لأساليب إدارة الأرباح حيث يعتمد ذلك على البيئة التنظيمية لكل بلد، فنجد أن تقنيات إدارة التوقعات أكثر استخداما في البلدان التي تتوفر على قوانين أقوى لحماية المستثمرين، كما خلصت دراسة (KELLY, 2010) إلى أن المشاركين في السوق والمشرعين والمنظمين والأكاديميين قلقون من أجل السيطرة على انتهاكات إعداد التقارير المالية، حيث يرى الممارسين والمنظمين ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية تحد من سرعة انتشار إدارة الأرباح.

تعتبر إدارة الأرباح على جهود الإدارة عند معالجة الأرباح المعلنة وذلك باستخدام أساليب محاسبية معينة أو تغيير بعض الأساليب، إدراج عناصر استثنائية، تأجيل أو تعجيل مصاريف أو إيرادات، ...، من أجل التأثير على أرباح قصيرة الأجل (Uwugbe, 2014)، حيث يرجح (Mark, Elliott and Tarpley, 2002) استخدام المديرين للأساليب الأقل عرضة لضبط المدققين عند التوافق مع المعايير (الطرق الخاصة بالمعاملات غير المنظمة أو المعايير غير الدقيقة)، وتتلخص في: تفسير البيانات المرتبطة بالمعاملات بما يبرر التأثير المحاسبي، تفسير مواد صياغة المعيار بطريقة تبرر التأثير المحاسبي، وهيكله المعاملات بطريقة تسمح بتحقيق التأثير المحاسبي.

توفر القواعد المحاسبية حول القيمة العادلة سلطة تقديرية يمكن أن تستخدم في إدارة حجم الدخل (Patricia, Shakespeare and Myers, 2009)، مما يؤدي إلى تآكل ثقة المستخدمين حول عملية إعداد التقارير المالية (KELLY, 2010)، هذا ما جعل حوافز جودة التقارير تلعب دور أساسي في تحسين أداء المعايير المحاسبية من خلال أهميتها في حل مشكل عدم تجانس المعلومات وكذا فعالية الاتصال المالي مع أصحاب المصلحة (Watts and Zimmerman, 1986)، كما يرى (Subramanyam and Hong, 2007) أن اعتماد معايير المحاسبة الدولية ينعكس إيجابيا على عرض البيانات المالية في المؤسسات مقابل تغيير مهم في أصحاب المصلحة وفي ظل توفر أسواق مالية ديناميكية.

تملك المؤسسات الألمانية حرية اختيار إعداد تقاريرها بين إطار مبادئ المحاسبة الألمانية أو المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) أو المبادئ الأمريكية المقبولة عموما (US GAAP)، مما يسمح بتبيان أهمية الاختيار الطوعي كمؤشر على نوعية الأرباح من خلال تفوق معايير (US GAAP) مقارنة بمبادئ المحاسبة الألمانية أو حتى المعايير المحاسبية الدولية، حيث خلصت الدراسة إلى وجود تباين في مستوى إدارة الأرباح يتمثل في التقارب بين إطار مبادئ المحاسبة الألمانية ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) من جهة، وانخفاض بشكل مهم في المؤسسات التي تبلغ عن نتائجها تحت (US GAAP)، حيث يمثل تفسير المعيار جزء أساسي ومؤثر على مستوى إدارة الأرباح (Igor and Zimmermann, 2007).

وبالرجوع للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الملزمة بالانتقال إلى تطبيق أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF) منذ الدورة المحاسبية 2010 والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، حيث يمثل حدث محاسبي استثنائي يشمل تغيير جوهري في السياسات المحاسبية للمؤسسات، وفي ظل المناقشات المعمقة حول أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر تبرز أهمية أساسية تكمن في إمكانية ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح (مؤشر عن أداء النظام المحاسبي المالي) وذلك باستخدام مجالات عدم الوضوح والتحديد في القواعد المحاسبية، من خلال ما سبق تبرز إشكالية أساسية وهي: ما مدى انعكاس الغموض النسبي للممارسات المحاسبية على مستوى إدارة الأرباح؟، في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟.

ب. الأسئلة الفرعية :

من خلال هذه الإشكالية الأساسية يمكننا تقديم التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ هل تمارس المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (عينة الدراسة) إدارة الأرباح من خلال مؤشر المستحقات الاختيارية؟؛
- ✓ ما مدى انعكاس الغموض النسبي في الممارسات المحاسبية على مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (عينة الدراسة)؟؛
- ✓ كيف تؤثر الخصائص المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (نسبة الاستدانة ، معدل المردودية ، مرحلة الاستثمار) على مستوى إدارة الأرباح؟؛
- ✓ هل استخدام معايير التصنيف يسمح بتفسير التباين الحاصل في مستوى إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ويتمثل في: (قطاع النشاط، الشكل القانوني، نوعية الملكية، الحجم)؟.

ج. الفرضيات :

يمكن اختبار الإشكالية الرئيسية من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

- ✓ إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (عينة الدراسة) تمارس إدارة الأرباح من خلال مؤشر " المستحقات الاختيارية"؛
- ✓ تتميز الممارسات المحاسبية في سياق النظام المحاسبي المالي بمستوى معين من الغموض، مما يوفر مجال حرية يستخدم من طرف المديرين لممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (عينة الدراسة)؛
- ✓ يمكن أن تؤثر الخصائص المالية على مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- ✓ يسمح استخدام معايير التصنيف بتفسير التباين الحاصل في مستوى ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

د. مبررات اختيار الموضوع :

تتمثل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي :

- ✓ أهمية الدراسة من حيث الموضوع والتأثير في ظل المناقشات المعمقة حول أهمية الإصلاح المحاسبي من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛
- ✓ بالنسبة لتحديد سلوك إدارة الأرباح تم استخدام مؤشر المستحقات الاختيارية ويعود السبب في ذلك إلى سهولة الحساب والكشف عنه مقابل ضعف فعالية قوانين حماية المستثمر.

هـ. أهمية الموضوع :

تسمح هذه الدراسة بتعزيز الأدبيات الخاصة بالمقارنة الايجابية للمحاسبة، ويتمثل أساسا في بناء واختبار مؤشر يسمح بتحديد مستوى الغموض الحاصل في الممارسات المحاسبية وكذا انعكاسه على مستوى إدارة الأرباح، حيث يعتبر مؤشر ظرفي يرتبط ببيئة معينة تتمثل في البيئة الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى الفترة المحددة للاختبار من خلال مرحلة الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي والفترات القصيرة اللاحقة.

و. أهداف البحث :

تهدف من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق ما يلي :

- ✓ تحمل البدائل المحاسبية المستخدمة في إدارة الأرباح تكاليف خاصة، حيث تنعكس هذه الأخيرة على إمكانية استخدام تلك البدائل، وذلك من خلال حصر عددها وكذا وضع قواعد واضحة تساهم في الحد من استخدامها في إدارة الأرباح، مما يرفع تكلفة الاستخدام مقابل المنفعة المحققة بالنسبة للمدير (Ewert and Wagenhofer, 2005).
- ✓ وضع إستراتيجية تساهم في فك الغموض الحاصل للقواعد المحاسبية بما يسمح بتحسين أداء المعايير المحاسبية المحلية (النظام المحاسبي المالي) من خلال مراجعة الممارسات التي تحتوي مستويات عالية من الغموض، ودعمها بتفسيرات تحدد بوضوح قواعد وأحكام التطبيق.

ز. الأدوات المستخدمة في الدراسة :

لقد تنوعت الأدوات المستخدمة في الدراسة حيث تم الاعتماد على المقابلة من أجل مناقشة ظاهرة إدارة الأرباح مع مهنيين وخبراء ومدبرين، حيث تبين دراسة (Patricia, Sloan and Sweeney, 1995) أن معرفة تفاصيل العينة من شأنه المساعدة في تجنب استخدام نموذج قياس المستحقات غير الاختيارية الذي يستخرج عن غير قصد المستحقات التقديرية، في المقابل تم تجميع عشوائية للقوائم المالية والتي تخص مجموعة من المؤسسات.

ح. منهج الدراسة :

تم استخدام نموذج [Jones, 1991) المعدل سنة (1995)] لحساب المستحقات الاختيارية (مؤشر عن إدارة الأرباح)، حيث تعتبر الأكثر استخدام في الكشف عن إدارة الأرباح (Jeanjean, 2002)، ذلك أن تعرُّض اختبار إدارة الأرباح لأخطاء التعيين يكون بسبب إغفال المحددات المترابطة من المستحقات غير الاختيارية، حيث لا يوجد حل لهذه المشكلة، لأن نماذج المستحقات غير الاختيارية تكون إجمالية (Patricia, Hutton and Kim, 2011)، كما تم تحديد مؤشرات تقيس المتغيرات المستقلة (المفسرة) المستخدمة في الدراسة وتشمل : (الشكل القانوني، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي "SCF"، مرحلة الاستثمار، ممارسة إدارة الأرباح)، ليتم معالجتها بأسلوب الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام برنامج (SPSS v22) في تحليل المعطيات.

ط. حدود الدراسة :

يمكن تمييز ثلاث حدود لهذه الدراسة :

- الحدود المكانية : تتناول هذه الدراسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (عينة الدراسة)؛
- الحدود الزمانية : تشمل الدراسة فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بالاعتماد على القوائم المالية الصادرة خلال فترة (2010 - 2014)؛
- الحدود الموضوعية : تم تحديد متغير الدراسة " إدارة الأرباح " من خلال مؤشر المستحقات الاختيارية.

ي. صعوبات الدراسة :

تكمن أهم الصعوبات في انجاز هذا العمل فيما يلي :

- تؤكد دراسة (Masahiro, Kimura and Yamaguchi, 2015) على أن إدارة الأرباح تختلف حسب خصائص قوانين حماية المستثمرين لكل بلد، مما يبرز ضرورة إسناد أدبيات الموضوع للبيئة الخاصة، حيث يمكن تمييز مجموعة أجيال لإدارة الأرباح حسب فعالية القوانين التي تحد منها.
- عدم توفر قاعدة بيانات تحتوي على القوائم المالية المنتجة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث شكلت عملية التجميع للقوائم المالية التحدي البارز في انجاز هذه الدراسة.
- تتسم عملية تحديد المتغيرات المفسرة في الدراسة بغياب المنهجية العلمية في تجاهل المتغيرات المفسرة في الدراسة، نتيجة لعدم توفر المعطيات الضرورية لحساب مؤشرات تعكس تأثير تلك المتغيرات مثل (نوعية المدقق، سمعة المديرين...).

ك. خطة وهيكل البحث :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، بالإضافة إلى تلخيص عاما واختبار للفرضيات التي جاءت على مقدمة العمل وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات وآفاق للبحث. وذلك حسب الخطة التالية :

الفصل الأول : يعالج هذا الفصل أدبيات أساسية حول إدارة الأرباح، حيث يتطرق إلى كل من المقاربات الأساسية لإدارة الأرباح، حيث يهدف إلى بناء إطار أدبيات يحدد تلك المقاربات، وأيضا السلوك الانتهازي للمديرين حيث يسمح بتوضيح وضعيات المديرين عند إدارة الأرباح، ثم إدارة الأرباح أداء البورصة الذي، يهدف إلى تحديد تكلفة إدارة الأرباح وكذا انعكاسها على عوائد الأسهم وتفاعل المستثمرين.

الفصل الثاني : يعالج هذا الفصل علاقة بيئة المؤسسات بإدارة الأرباح، من خلال التطرق إلى كل من انعكاس آليات وبيئة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الأرباح، حيث يسمح بتحديد أشكال إدارة الأرباح الممارسة حسب فعالية قوانين حماية المستثمرين، وأيضا إدارة الأرباح على أساس المستحقات، ويكمن الهدف في تحديد النموذج المناسب للقياس، وكذا اعتماد الإجراءات المنهجية لها، ثم السياسات المحاسبية التي تمثل الهيكل الأساسي لإعداد التقارير المالية وكذا إعلان الأرباح.

الفصل الثالث : تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال أدوات وطبيعة الدراسة التي تتضمن تحليل الانحدار المتعدد، والمناخ الاقتصادي والتنظيمي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة و اختيار وترميز متغيرات العينة، بالإضافة إلى النتائج الإحصائية ومناقشتها وتفسيرها مع فرضيات ونتائج الدراسات السابقة.

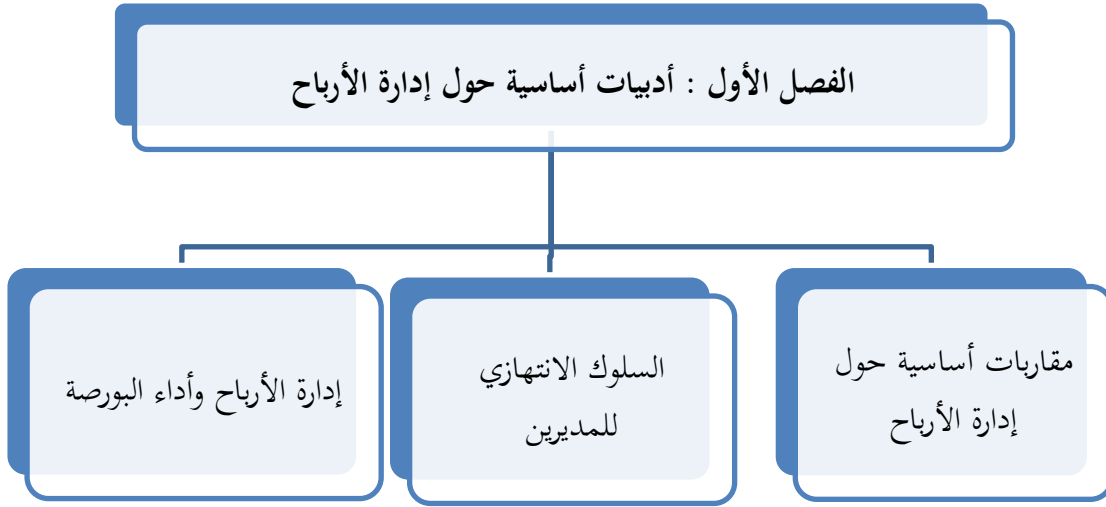
الفصل الأول:

أدبيات أساسية حول إدارة الأرباح

تمهيد :

سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى كل من مقاربات أساسية حول إدارة الأرباح، وأيضا السلوك الانتهازي للمديرين، ثم إدارة الأرباح وأداء البورصة، والشكل أدناه يوضح لنا تقسيمات الفصل الأول فيما يلي :

الشكل رقم (1-1) : يوضح تقسيمات الفصل الأول : أدبيات أساسية حول إدارة الأرباح



المصدر : من إعداد الباحث

المبحث الأول : مقاربات أساسية حول إدارة الأرباح

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وحوافز وأساليب وأشكال إدارة الأرباح، حيث يهدف إلى بناء إطار أدبيات يسمح بتحديد المقاربات النظرية الأساسية المحيطة بموضوع إدارة الأرباح، وذلك كما يلي:

المطلب الأول : مفهوم إدارة الأرباح

تباين مفاهيم إدارة الأرباح وتختلف المواقف في ذلك حيث نجد :
 وفق (COPELAND, 1968) يستخدم عنوان التلاعب ويعرفه بـ "وجود إمكانية إلى رفع أو تخفيض مستوى النتيجة الصافية المعلن عنها".¹
 وفق (SCHIPPER, 1989) يعرفه حسب السلوك الانتهاز "هو ذلك التدخل المستمر في إجراءات عرض المعلومات المالية من أجل تحقيق أهداف شخصية".²
 وفق (Healy and Whalen, 1999) يعرف في سياق تطبيق المعايير المحاسبية بـ "استخدام الإدارة لأحكام التقرير المالي وهيكل الصفقات بهدف تغيير التقارير المالية، لتضليل أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي الكامن للمؤسسة، وكذا التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلنة".³
 وفق (DEGEORGE, 1999) يعرفه في سياق المحاسبة الإبداعية بـ "استخدام حرية التصرف للتأثير في النتيجة المنشورة لأجل إرضاء أصحاب المصلحة".⁴
 وفق (Scott, 2003) يعرفه في سياق الخيارات المحاسبية بـ "عملية اختيار المديرين للسياسات المحاسبية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة مسبقاً".⁵
 وفق (Uwuigbe, 2014) يعرفه في سياق أسلوب دفاعي بـ "جهود الإدارة عند معالجة الأرباح المعلنة باستخدام أساليب محاسبية معينة أو تغيير بعض الأساليب، إدراج عناصر استثنائية، تأجيل أو تعجيل مصاريف أو إيرادات...، من أجل التأثير على الأرباح قصيرة الأجل".⁶

¹ Stolowy Hervé et Breton Gaétan, « *La gestion des données comptables* : une revue de la littérature », *Comptabilité - Contrôle - Audit*, 2003/1 Tome 9, p126.P128.

² Demaria Samira et Dufour Dominique, « *Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS : quel rôle pour la prudence ?* », *Comptabilité - Contrôle - Audit*, 2007/3 Tome 13, p. 201

³ JONAS SPOHPESAYS ON *Earnings Management*, EKONOMI ACH SAMHALLE, 2005, finland, P12.

⁴ Jean-François Casta, Olivier Ramond. *Politique comptable des entreprises*. coordonné par B. Colasse. Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, p. 1151-1165, 2009, p1153

⁵ ملتقى دولي حول دور معايير المحاسبة «إدارة الأرباح في ظل المعايير المحاسبية الدولية مقارنة بالمعايير المحاسبية الوطنية» «حلال عدنان نبربي، رزان شهيد (في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات،، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014، ص 135. IAS-IFRS-IPSAS الدولية)

⁶ Uwalomwa UwuigbeUwuigbe, Olubukunola Ranti, Okorie Bernard, *ASSESSMENT OF THE EFFECTS OF FIRMS' CHARACTERISTICS ON EARNINGS MANAGEMENT OF LISTED FIRMS IN NIGERIA* Asian Economic and Financial Review, 2015, 5(2) : P219

من خلال التطرق لتعريف إدارة الأرباح تبين وجود اختلاف في المفاهيم، ويعود السبب في ذلك إلى تنوع انعكاس هذا السلوك على البيئة الاقتصادية للمؤسسة، وكذا مراحل حياة هذا السلوك نتيجة تطور تشريعات وأساليب حماية المستثمر، حيث نجد توافق كبير بين ظروف بيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)¹ من جهة وتعريف (DEGEORGE, 1999) من جهة أخرى.

المطلب الثاني : حوافز إدارة الأرباح

تقابل المؤسسات الكبيرة حوافز متزايدة حول تقرير نتائج إيجابية أو ارتفاع في مستوى الأرباح، وذلك من خلال توفر إمكانية التفاوض مع المراجعين ومساومتهم، وكذا توفر تلك المؤسسات على قدرات مهمة للمناورة نظرا لكبر حجم المعالجات المحاسبية المتاحة هذا ما يوفر ظروف سهلة للتلاعب بالأرباح، ويرى (Caixing, 2003) أن حجم المؤسسة يلعب دور أساسي في اختلاف مستويات ممارسة إدارة الأرباح، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة تمارس المزيد من إدارة الأرباح مقابل مؤسسات متوسطة الحجم وذلك لتجنب إعلان خسائر في التقارير المالية، كما أن المؤسسات الكبيرة والمتوسطة تتميز بمعدلات مفرطة لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، حيث تختلف هذه النتيجة مع نتائج (Dichev and Burgstahler, 1997).

يجد المديرين حوافز قوية وأسباب مهمة عند التقرير عن الأرباح، حسب (KELLY, 2010) تتمثل في : (زيادة رسملة السوق، تعزيز مكافئات الإدارة والأمن الوظيفي، خفض تكاليف رأس المال في المؤسسة)، كما تعتبر عملية إصدار الأسهم حافز أساسي من أجل رفع مستوى الأرباح المعلنة عن طريق تغيير محاسبة المستحقات التقديرية، حيث يرى (Siew, Welch and Wong, 1997) أن العارضين يسعون إلى ضبط المستحقات التقديرية الحالية لأجل التقرير عن ارتفاع الربح الصافي قبل العرض، كما تشير دراسة (STEFAN, 2007) إلى وجود تباين في الآراء حول حوافز ممارسة إدارة الأرباح بين المؤسسات العامة والخاصة فنجد : من جهة بعض الباحثين يرون أن المؤسسات العامة تعرض تقرير عن أرباح عالية الجودة مثل [(Shivakumar and Ball, 2005)، (et al, 2005)]، وفي المقابل نجد آخريين يرون أن المؤسسات العامة هي أكثر عرضة لممارسة إدارة الأرباح مثل [(Burgstahler)، (Buatty and Harris, 1999)، (Beatty et al, 2002)].

¹ Système Comptable Financier

المطلب الثالث: أساليب إدارة الأرباح

- يسمح تحليل الأدب والنظريات الحديثة في تفسير إدارة الأرباح بإظهار التقنيات المستخدمة من طرف المديرين في التلاعب بالأرباح، حيث خلصت دراسة (KELLY, 2010) إلى أن المديرين يستخدمون :
- ✓ تكاليف إعادة الهيكلة "المحاسبة حمام كبير"؛
 - ✓ الاحتياطي المتنوع (الاحتياطات الخفية التي لا تظهر في الميزانية وتستخدم لضبط تقارير الأرباح الفصلية)؛
 - ✓ الاعتراف بالإيرادات السابق لأوانه وبشكل مفرط؛
 - ✓ اكتساب المحاسبة الإبداعية فيما يخص مصاريف البحث والتطوير¹ (R & D) لإدارة الأرباح.
- كما يرجح (Mark, Elliott and Tarpley, 2002) استخدام المديرين للأساليب الأقل عرضة لضبط المدققين عند التوافق مع المعايير ، وتلخص فيما يلي :
- ✓ تفسير البيانات المرتبطة بالمعاملات بما يبرر التأثير المحاسبي؛
 - ✓ تفسير مواد صياغة المعيار بطريقة تبرر التأثير المحاسبي؛
 - ✓ هيكلة المعاملات بطريقة تسمح بتحقيق التأثير المحاسبي.
- يرى (Saada, 1995) أن الخيارات المحاسبية المتعلقة بتعهدات التقاعد تتأثر إيجاباً مع حجم المؤسسات في السياق الأمريكي، بينما يوجد تأثير سلبي في السياق الفرنسي، كما تبين دراسة (Ali et Sebou, 2005) أن إجراءات الاستثمار في البحث والتطوير تشجع على التلاعب بمستوى المستحقات الاختيارية، حيث تسمح إستراتيجيات (الإبداع والتنوع) بتوفير ظروف محفزة على التلاعب بالبيانات المحاسبية نظراً لصعوبة اكتشافه، كما خلصت دراسة (Richard, Marilyn and Karen, 2002) إلى وجود ارتباط إيجابي بين مستوى النفقات غير المراجعة من جهة ومفاجآت الأرباح الصغيرة وحجم المستحقات التقديرية (مؤشرات إدارة الأرباح) من جهة أخرى.

¹ Research and Development

المطلب الرابع : أشكال إدارة الأرباح

تختلف أشكال إدارة الأرباح حسب فعالية القيود القانونية حيث يتم المفاضلة بين إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس المستحقات من خلال فعالية قوانين حماية المستثمرين، فنجد فرضية (Leuz and al, 2003) التي تنص على أن إدارة الأرباح على أساس المستحقات تكون أكثر تقييدا في البلدان النامية التي تتوفر على قوانين أقوى لحماية المستثمرين، مما يرجح استخدام المؤسسات لإدارة الأرباح الحقيقية بدل إدارة الأرباح على أساس المستحقات، كما يبين (Masahiro, Kimura and Yamaguchi, 2015) أن مديري المؤسسات التي تنشط في بلدان تتميز بقوانين أقوى لحماية المستثمرين يستخدم أكثر إدارة الأرباح الحقيقية بدل إدارة الأرباح على أساس المستحقات.

1. أساس المستحقات :

تتمثل الخصائص الرئيسية لعملية إدارة الأرباح على أساس المستحقات في تشويه الاستحقاق خلال فترة معينة ثم عكس العملية في فترة أخرى، حيث تحدث هذه الانعكاسات عموما في الفترة المقبلة من التشويه الأصلي (Patricia, Hutton and Kim, 2011)، ويرى (Daniel and Philippon, 2004) أن استخدام المستحقات التقديرية في عملية التلاعب بالأرباح المعلنة تكون أكثر وضوحا في المؤسسات (سهولة الكشف)، كما يعتبر (Sherry, McDowell and Erin, 2014) أن تقنيات إدارة الأرباح على أساس المستحقات أكثر استخداما في البلدان التي تتميز بيئة تنظيمية ضعيفة نسبيا، أين تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Masahiro, Kimura and Yamaguchi, 2015) حول تناقص استخدام إدارة الأرباح على أساس المستحقات مقابل تزايد قوة قوانين حماية المستثمرين.

يرى (Yong, 2005) أن الارتباط بين المستحقات والتدفقات النقدية سلبى وينتج عنه تحيز حاد للعلاقة بين المستحقات والعوائد اللاحقة للأسهم، حيث يؤدي ذلك إلى إخفاء مستوى التفاعل الساكن للمستثمرين مع مستوى المستحقات مما يبرز "مستحقات مفرطة" حسب (Sloan, 1996)، كما تبين نتائج دراسة (Siew, Welch and Wong, 1997) لعينة من المؤسسات المعنية بعملية العرض أن المستحقات التقديرية تشهد تراجع على المدى الطويل، حيث تتزايد قبل العرض لتصل ذروتها في سنة العرض ثم تتراجع بعد ذلك.

2. إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية :

لقد تناولت العديد من الأبحاث قضايا إدارة الأرباح عبر التلاعب بالأنشطة الحقيقي، حيث يعرف (Wilson, 2013) إدارة الأرباح الحقيقية¹ (REM) بـ "استخدام إدارة المؤسسات لحرية التصرف حول الخيارات التشغيلية بقصد التأثير في البيانات المحاسبية"، كما أن دراسة إدارة الأرباح على أساس المستحقات والأنشطة الحقيقية في ظل تطبيق قانون (SOX)² في المؤسسات الأمريكية تؤكد على توقعات زيادة تكلفة عملية إدارة الأرباح على أساس المستحقات، مما يؤدي إلى تحول المؤسسات من أساس المستحقات إلى إدارة الأرباح الحقيقية بعد تطبيق قانون (SOX)، كما خلصت دراسة (Sherry, McDowell and Erin, 2014) إلى تأكيد استخدام المديرين لمعاملات فعلية (تمثل هيكل إدارة الأرباح الحقيقية) تسمح بتحقيق النتيجة المطلوبة في التقارير المالية، كما تشير دراسة (Craig and Thomas, 2010) إلى أن المديرين على استعداد للتضحية بقيم طويلة الأجل من أجل رفع الأرباح، أين يبرز تفضيل استخدام إجراءات حقيقية لرفع مستوى الأرباح بعيدا عن الإجراءات المحاسبية، وتؤكد دراسة (Masahiro, Kimura and Yamaguchi, 2015) على أن تزايد استخدام إدارة الأرباح الحقيقية يكون مقابل تزايد قوة قوانين حماية المستثمرين.

3. إدارة توقعات المحللين :

تواجه المديرين العديد من الحوافز عند عرض الأرباح من خلال توافق أو تجاوز توقعات المحللين، حيث أن فشل العمليات التشغيلية للمؤسسة في تحقيق أرباح لا تتوافق مع توقعات المحللين خلال فترة معينة يمثل حافز لدى المديرين للتأثير على تلك الأرباح، فنجد مؤسسات تعرض توقعات أولية يتم مراجعتها لاحقا من خلال التزام الإدارة بمراجعة وتصحيح التوقعات خلال كل فصل، وذلك خلال فترة شهرين من التداول حيث تمثل الفارق الزمني الذي يفصل بين التوقعات الأولى والثاني، أين يتأثر المستثمرين بعملية إدارة التوقعات الحديثة "ليست مكشوفة" أي قبل الكشف عن الأرباح الفعلية.

يرى (Sherry, McDowell and Erin, 2014) أن استخدام أسلوب إدارة التوقعات في تزايد مستمر، مما يدل على محاولة المديرين تلبية توقعات المحللين، كما تؤكد دراسة (Eli, Givoly and Hayn, 2002) على سعي المستثمرين لتطبيق الخضم³ (MBE) على الحالات التي يرجح أنها ناجمة عن إدارة توقعات الأرباح رغم أن الخضم صغير وليس مهم اقتصاديا.

¹ Real earnings management

² Sarbanes-Oxley

³ Meeting or Beating Earnings expectations

4. إدارة النقدييات :

تحاول العديد من الدراسات اختبار زيادة التدقيق والاهتمام أكثر بالنقدييات مقابل الأرباح، مما انعكس ذلك على المؤسسات من خلال رفع التركيز على إدارة النقدييات، حيث شهدت عمليات التدقيق في التقارير المالية من قبل المحللين والمستثمرين خلال السنوات الأخيرة، زيادة الانتباه إلى مؤشرات محتملة لممارسة الإدارة الأرباح خصوصا باستخدام نسبة المستحقات إلى الأرباح والإيرادات، حيث تسعى المؤسسات إلى زيادة التركيز على إدارة النقديية من أجل تحقيق التوافق بين هذه المتغيرات هذا ما أدى إلى ظهور إدارة أرباح موهمة، كما تؤكد النتائج التجريبية لدراسة (Itay and Melumad, 2012) عن وجود انخفاض في إدارة الأرباح على أساس المستحقات بعد تطبيق (SOX) مقارنة بدراسات سابقة موثقة مما يدل على وجود إدارة أرباح موهمة، أي أن إدارة الأرباح على أساس المستحقات لم تتناقص فعليا.

كما أن إدارة النقدييات من خلال تحويل المستحقات إلى نقدييات (أو العكس بالعكس) في فترات كثيرة يقلل من مستوى الشفافية مما يوفر إمكانية لممارسة إدارة الأرباح، حيث تؤكد هذه النتيجة أن إغفال التدفقات النقديية من الفحص بين المستحقات والعوائد اللاحقة يمثل حذف لمتغير أساسي، لأن عملية السيطرة على التدفقات النقديية تهدف إلى البحث عن مستحقات ترتبط إيجابا مع العوائد، مما يدل على أن المستثمرين تحت مستوى التفاعل مع مستوى المستحقات، كما أن المفاجآت النسبية للأرباح تكون أكثر من المفاجآت النسبية لتدفقات النقديية (Yong, 2005).

يمثل مستوى التقارب بين (النقديية والأرباح من جهة والمستحقات والمبيعات من جهة أخرى) مؤشر لإدارة أرباح موهمة، حيث يمكن استخدامها تجريبيا لاختبار هذا السلوك خاصة في فترة تطبيق قانون (SOX)، مما يؤكد وجود استجابة من خلال رفع مستوى التدقيق والاهتمام بالنقدييات مقابل الأرباح، حيث تزيد المؤسسات في تركيزها على إدارة النقديية من أجل تقريب مستوى النقدييات إلى مستوى الأرباح، هذا ما جعل الكشف عن إدارة الأرباح أكثر صعوبة حسب (Itay and Melumad, 2012)، كما يرى (Ilia and al, 2013) وجود صعوبة في الكشف عن التلاعب بأرباح الفروع من الخارج، حيث يؤدي عدم التوافق بين الأرباح والتدفقات النقديية إلى غموض حول المحتوى الإعلامي، كما تؤكد دراسة (Ming and Wongb, 2003) أن المؤسسات المدرجة التي تسيطر عليها المجمعات تولد تدفقات نقدية وتتوفر على مجال حرية أكبر مما يسمح بتحويل الموارد إلى مؤسسات فروع أخرى.

المطلب الخامس : العوامل المحفزة على إدارة الأرباح

حسب أعمال (Cormier, Magnan et Morard, 1998) فإن العوامل المحفزة على إدارة الأرباح تتمثل فيما يلي :

1. التقليل من التكاليف السياسية :

في سياق افتراض وجود التكاليف السياسية نجد أن المؤسسات تتعرض لضغوط سياسية، هذا ما يحفزها لتخفيف نتائجها من أجل الحد من تلك التكاليف السياسية (Watts and Zimmerman, 1978)، حيث يرى (Saada, 1995) أن المؤسسات الكبرى الفرنسية تسعى في اتجاه رفع النتيجة عند تحديد الخيارات المحاسبية لصياغة إستراتيجية السياسات المحاسبية، ويتم قياس كثافة التكاليف السياسية باستخدام متغيرين هما (الحجم والمخاطر)، حيث تخلص الدراسات إلى نتائج متباينة مما يمنع إيجاد تفسير حاسم للعلاقة بين التكاليف السياسية والخيارات المحاسبية.

2. التقليل من تكاليف التمويل :

تسمح إدارة الأرباح بتحقيق هدف تقليل تكاليف التمويل الناتجة عن ضغط كل من الدائنين و/أو الأسواق المالية، حيث يؤدي ضغط الدائنين إلى فرض بنود صعبة عند عقود الدين، لهذا تمثل رغبة الحصول على التمويل الخارجي بأقل تكلفة دافع أساسي للتلاعب بالأرباح حسب (Min, 2002)، كما يرى (Ahmed, 2007) أن السياسات المحاسبية في المؤسسة تعتمد على الهيكل المالي وتؤثر على التقارير المالية وإدارة الأرباح؛ في المقابل نجد ضغط ممارس من طرف أصحاب الحصص في المؤسسة، ويعود سبب ذلك إلى رفع مستوى الثقة في الحصص وكذا استمرارها (الثقة)، حيث يؤكد (Marcia, 2006) أن تمثيل المؤسسات الاستثمارية وكذا حضور المديرين المستقلين في مجلس الإدارة يساهم في الحد من استخدام المستحقات التقديرية لإدارة الأرباح.

3. تعظيم ثروة المديرين :

تعتبر إدارة الأرباح وسيلة لتعظيم الثروة لدى المديرين، وذلك من خلال تحقيق حوافز على المدى القصير كتغيير المديرين أو الاستحواذ، حسب (Franck, 2005) يرى أن تلاعب مديري المؤسسات السويسرية المستهدفة للاستحواذ الودي يكون بتخفيض النتيجة المحاسبية خلال الفترة التي تسبق عملية الاستحواذ، حيث تختلف هذه النتيجة عن نتائج دراسات في أمريكا وخاصة عند اختبار ممارسة إدارة الأرباح من مديري المؤسسات المستهدفة للاستحواذ الإجباري.

كما أن تحديد هيكل المكافآت على أساس الأداء يسمح بتشجيع المديرين على اتخاذ قرارات تعظم قيمة المؤسسة هذا ما يعطي حافزا لإدارة الأرباح، حيث تقدم نتائج دراسة (Pengjie and Shrieves , 2002) دليل قوي على أن تصميم عقد التعويض يزيد مجال النفوذ مما يسمح بإدارة الأرباح، لأن تأثيرات مكونات التعويضات المختلفة تسمح بالتنبؤ بمستوى إدارة الأرباح عند افتراض وجود سلوك انتهازي من طرف المديرين، من جهة أخرى نجد آليات المشاركة المالية مع المديرين من خلال ربط المكافآت بالنتائج المحاسبية أو الاعتماد على أداء أسهم المؤسسة، حيث تؤدي حوافز الأسهم إلى رفع حوافز إدارة الأرباح (Qiang and Warfield, 2005).

4. انخفاض مستوى الأداء في سوق الأوراق المالية :

في سياق ضعف الأداء يرى (Yves, 2009) أن وجود أداء بورصة ضعيف يمثل حافز لإدارة الأرباح، كما أن المديرين التنفيذيين يختارون حسب الحاجة الحد الأقصى للخسائر، أي استخدام إدارة الأرباح بالزيادة لأجل إخفاء الصعوبات في الأداء، كما توصلت نفس الدراسة إلى وجود مستحقات اختيارية مرتفعة مقابل أداء بورصة منخفض، حيث يبين التأثير السلبي سعي المديرين لمواجهة الصعوبات في المؤسسة، في المقابل نجد فرضية تنظيف الحسابات (المحاسبة تمثل حمام كبير)، حيث يميل مدير المؤسسات التي تعاني صعوبات إلى اتخاذ قرارات محاسبية لها تأثير سلبي على النتيجة، مما يبين وجود علاقة تأثير سلبية ذات دلالة إحصائية لعامل الأداء في البورصة على الخيارات المحاسبية للمديرين (Djama et Jennifer, 2006)، كما أن تحقيق أداء إيجابي يؤدي إلى ضرورة تقديم إثباتات محاسبية تصعب رفع النتيجة، هذا ما يسمح بإعطاء وضعية أفضل عند التفاوض تمثل رسالة لسوق تجعل العوائد غير عادية عند عمليات الاستحواذ والاندماج، كما يسعى المديرين الجدد على رأس المؤسسة إلى تصفية الخسائر من أجل ربطها بالمديرين السابقين وذلك للحفاظ على السمعة.

5. أداء الأرباح في السنوات السابقة :

يرى كل من (Skinner et Myers, 2000)¹ أن المؤسسات التي تحقق أرباح في السنوات السابقة في اتجاه إيجابي تكون أكثر عرضة لتلاعب بالأرباح وذلك للحفاظ على توالي نموها، حيث يحفز أداء الأرباح في السنوات السابقة المديرين نحو التلاعب بالأرباح لتجنب تقديم تقارير عن نتائج سلبية أو انخفاض في مستوياتها، أين نجد مؤسسات تعلن عن سلسلة طويلة ومنتتالية في ارتفاع ربحية السهم (JAMES, MYERS and SKINNER, 2006). تتوفر المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو سريع على حوافز قوية لممارسة إدارة الأرباح، وهذا للحفاظ على تناسق النمو، حيث تشير نتائج دراسة (JAMES, MYERS and SKINNER, 2006) إلى أن 746 مؤسسة من المؤسسات الأمريكية تقدم تقرير عن سلسلة أرباح لا تقل عن 20 فصل منذ عام 1962، حيث تعتبر هذه الظاهرة غير متوقعة وليست محل صدفة مما يجعل تفسيرها مرتبط بإدارة الأرباح.

¹ Caixing Liu, *The Effects of Firm Size on Earnings Management*, FIMA Research Center, 2003 http://www2.hawaii.edu/~fima/PDF/Finance_Seminar/EarningsMgmt.pdf/15/08/2015 p11.

تمثل تلبية توقعات السوق حافز أساسي لإدارة الأرباح حيث تشير النتائج إلى أن الهدف من إعادة صياغة التوقعات في المؤسسة هو الحفاظ على سلسلة نمو الأرباح الإيجابية الفصلية (Min, 2002)، كما خلصت دراسة (Myers and Skinner, 2000)¹ التي تختبر عينة مؤسسات تتمتع بمعدل نمو أرباح مستمر إلى أن هذه المؤسسات يتم تسعيرها بأسعار أعلى من أسعارها الحقيقية أين يستمر في التزايد مع استمرار سلسلة الأرباح، ثم ينخفض بعدها سعر السهم بشكل ملحوظ عندما تنتهي سلسلة الأرباح، هذا ما يبين أن إدارة أرباح المؤسسات مع معدل نمو متناسق يوفر حافز للحفاظ على سلسلة الأرباح المحققة.

يفرض نمو الأرباح على المؤسسة ممارسة إدارة الأرباح من أجل مواكبة تناسق النمو في تلك الأرباح، حيث تبين أدلة (Bartov and al, 2002)² أن المؤسسات تلي توقعات أرباحها من خلال إدارة توقع الأرباح، كما لاحظ (Myers and Skinner, 2000)³ أن مؤسسات العينة تميل إلى أخذ ذلك الإجراء كعادة، حيث يتوقع وجود رغبة كبيرة لدى المؤسسات الكبيرة للتلاعب بالأرباح من أجل الحفاظ على ثبات اتجاه نمو الأرباح، وتحقيق النجاح بتوقعات الأرباح من خلال تحقيق توافق بين الأرباح الحالية وتوقعات المحللين، مما يسمح بتحقيق عوائد مرتفعة على مدى الفصل مقابل تجنب خسائر الفشل في تحقيق ذلك التوافق (Eli, Givoly and Hayn, 2002).

6. نمو المبيعات :

يعتبر معدل نمو المبيعات أكثر العوامل المحفزة على إدارة الأرباح، حيث تكون عملية التلاعب بالأرباح ضرورية في المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع، وذلك لتحقيق هدف إعلان نتائج إيجابية أو ارتفاع في الأرباح، بينما المؤسسات التي تحقق معدل نمو منخفض فنجد أن عملية التلاعب لديها ضرورية لتحقيق أرباح أو تغيير في مستويات تلك الأرباح، ووفقاً لـ (Sugata, 2006) فإن المديرين يتلاعبون بالأنشطة الحقيقية لتجنب الإبلاغ عن الخسائر السنوية، كما أن الأساليب تتباين فنجد مثلاً : تخفيضات للأسعار من أجل زيادة المبيعات بشكل مؤقت؛ ثم الإفراط في الإنتاج من أجل تخفيض تكلفة البضاعة المباعة؛ ومن ثم الحد من النفقات التقديرية بما يسمح بتحسين الهوامش.

يشهد التلاعب بالأرباح معدل نمو عالي عند تحقيق نمو في مبيعات المؤسسة، حيث يرى كل من Myers (and Skinner, 2000)⁴ أن عينة المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في حجم المبيعات تنتمي إلى فئة المؤسسات الأكثر اهتمام من طرف المستثمرين، لذلك يصبح من الضروري السيطرة على نمو المبيعات لأجل تجنب التأثير بالحجم، لأن المستثمرين يحاولون حماية الفوائد الناتجة عن السيطرة بإخفاء أداء المؤسسة عن المستثمرين الغريباء وذلك باستخدام إدارة الأرباح (Christian and Nanda, 2002).

¹ Idem.

² Ibid.p12.

³ Idem.

⁴ Ibid. p13.

7. كثافة رأس المال :

يتم تحديد مؤشر كثافة رأس المال بنسبة مجموع القيم الإجمالية للممتلكات والمعدات إلى إجمالي الأصول، حيث يؤثر هذا المؤشر على قدرة المدير على إدارة الأرباح، كما أن انخفاض نسبة كثافة رأس المال يؤدي إلى احتمال ارتفاع الدافع لدى المدير، وذلك لاختلاف قدرة المؤسسة على إدارة أرباح حسب تباين الميزج بين الأصول المتداولة وغير المتداولة، في المقابل توصل (STEFAN, 2007) إلى أن استخدام أدوات التنازل عن عناصر الأصول وكذا مكاسب أخرى تكون غير متلائمة مع أسلوب ممارسة إدارة الأرباح.

تتميز بعض المؤسسات بخصائص تحدد نوعية المستحقات، مثل زيادة نسبة كثافة رأس المال التي تسمح بتحقيق مستحقات طويلة الأجل (Francis et al, 1999)¹، كما أن الاختلاف بين المؤسسات يعطي ظروف تشغيلية مختلفة، مثل المؤسسات التي تتمتع بأصول متداولة أكبر من الخصوم المتداولة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، حيث تتوفر الفئة الأولى على إمكانيات أكبر للتعامل مع الأرباح من خلال رأس المال العامل مقارنة بالفئة الثانية. حسب دراسة (Burgstahler and Dichev, 1997)² تبين أن المؤسسات التي تتوفر على مستويات عالية من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة تواجه تكاليف إدارة الأرباح قبل السنتين السابقتين على الأقل من إدارة الأرباح، وذلك لتجنب الخسائر أو انخفاض مستوى الأرباح خلال التلاعب برأس المال العامل بالنسبة للمؤسسات التي تتوفر على مستويات منخفضة من الأصول والخصوم المتداولة، كما تؤكد الأدلة على استناد إدارة الأرباح على أساس مستويات التدفق النقدي من العمليات، حيث يمثل التغير في رأس المال العامل وكذا المستحقات الأخرى محفظة غير مباشرة تختلف عن المحفظة المباشرة لممارسة إدارة الأرباح.

من خلال ما سبق نستنتج أن المؤسسات التي لديها أصول متداولة أعلى أو خصوم متداولة أعلى، تتوفر على مجال أكبر لممارسة التلاعب بالأرباح، في المقابل نجد أن المؤسسات التي تتمتع بانخفاض مستوى الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة تواجه صعوبة في ممارسة إدارة الأرباح.

8. دورات التشغيل :

يمكن أن تؤثر دورة التشغيل على إدارة الأرباح في المؤسسة، حيث أن قصر دورة التشغيل تمنح فرص أفضل للسيطرة على الأرباح، كما تبين الأدبيات أن استخدام آليات إدارة الأرباح تكون من خلال خيارات الطرق المحاسبية وتقدير المستحقات، مثل تقنيات (تغيير معايير تقدير مخاطر الاستغلال وطرق تقييم عناصر المخزونات بالإضافة إلى تأخير وتسريع عمليات الاستغلال حسب (Sarra, 2008).

¹ Idem. p13.

² Ibid. p14.

تركز العديد من الدراسات على فحص حجم المستحقات التقديرية عند اختبار إدارة الأرباح، ويعود السبب إلى وضوح تحديد المستحقات وقلة تقدير التغيير في الطرق المحاسبية، حيث تمثل المستحقات الحالية أداة رئيسية لإدارة الأرباح لدى المؤسسة، في حين تكون المستحقات على المدى الطويل أقل عرضة لإدارة الأرباح (Guenther, 1994)،¹ كما تؤكد دراسة كل من (Rangan, 1998) و (Teoh and al, 1998)² على أن المستحقات الحالية تمثل عامل حاسم يسمح بتحويل الأرباح من الوضعية الحالية إلى المستقبلية، لأن تصنيف المستحقات الحالية على المدى الطويل يعتمد على تعريف دورة التشغيل³ (Dechow and Dichev, 2002)، حيث أن نوعية المستحقات والأرباح ترتبط سلبا مع دورات التشغيل لأنه يمثل متغير أساسي يؤثر على ميل المؤسسة لممارسة إدارة الأرباح، كما تبين دراسة (Patricia, Hutton and Kim, 2011) أن تحسين دمج انعكاسات المستحقات الحالية يؤدي إلى وضوح إدارة الأرباح.

9. وضع المراجع :

يتوفر مراجعي (Big5) على إمكانيات مهمة أين يتوقع منهم تقديم خدمات مراجعة ذات جودة عالية، حيث تبين أدلة وجود مستوى مستحقات تقديرية أقل عند المؤسسات المفحوصة من قبل مراجعي (Big5) مقارنة بالمؤسسات التي يتم فحصها من قبل مراجعين من غير (Big5) [Becker et al, 1998]; (Robb al, 2000) and⁴، ويرى (Gore and al, 2001)⁵ أن تقرير المدققين من غير مراجعي (Big5) تسمح بالمزيد من ممارسة إدارة الأرباح، غير أن (Libby and Kinney, 2000)⁶ يرون أن مراجعي (Big5) قد يسمحون لعملائهم بتصحيح الأخطاء في المعالجات المحاسبية التي تسمح بزيادة الدخل مما يجعل علامة المدقق لا يمكن التنبؤ بها.

¹ Ibid. p15.

² Idem.

³ Idem.

⁴ Ibid. p16.

⁵ Idem.

⁶ Ibid. p17.

10. تصنيف الصناعة والوقت :

تفترض العديد من الدراسات أن إمكانية المؤسسات في ممارسة إدارة الأرباح مستندة على عامل الوقت، في المقابل نجد دراسات قليلة تبين أن ممارسة إدارة الأرباح مرتبط بشكل خاص بنوعية الصناعات، حيث يرى (McNichols and Wilson, 1998)¹ عند استخدام عينة من المؤسسات في مجال الطباعة والنشر، تجارة بالجملة للسلع الاستهلاكية وخدمات...، أن المؤسسات تمارس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات عند تناقص الدخل ووصوله لمستويات صعبة، بينما يرى (Beasley and al, 2000)² أن تقنيات التلاعب تختلف حسب اختلاف نوع الصناعات، حيث نجد أن مؤسسات التكنولوجيا عادة ما تستخدم التلاعب بالإيرادات، في حين تفضل مؤسسات الخدمات المالية استخدام التلاعب بعناصر الأصول.

يرى (Teoh and al, 1998)³ في دراسة لعينة مؤسسات معنية بعرض الأسهم أن استخدام المستحقات التقديرية الحالية يكون بقوة عند الإبلاغ عن أرباح تفوق التوقعات قبل الطرح، حيث نجد أكثر من 30% من مؤسسات العينة تنشط في صناعة المعدات والخدمات الإلكترونية، كما يرى (Nelson and al, 2002)⁴ أن أكثر محاولات ممارسة إدارة الأرباح تكون من المؤسسات التي تنشط في الصناعة الإلكترونية، هذا ما يدل على وجود إمكانية لتأثير نوع الصناعة عند اختبار إدارة الأرباح.

¹ Idem.

² Idem.

³ Idem.

⁴ Ibid. p18.

المبحث الثاني : السلوك الانتهازي للمديرين

نتناول في هذا المبحث وضعية مدير صاحب حصص في المؤسسة، منهج النمذجة على فترات متعددة، أداء المؤسسة والسلوك الانتهازي للمدير، موقف المؤسسات الاستثمارية من إدارة الأرباح، حيث يهدف هذا المبحث إلى تحديد الظروف المحيطة للسلوك الانتهازي للمديرين و نجد ما يلي:

المطلب الأول : وضعية مدير صاحب حصص في المؤسسة

من أجل دراسة وضعية امتلاك المدير لخصص في المؤسسة يجب حصر النتائج عند حالة البيئة المستقرة ذات الأفق اللانهائي، حيث يؤدي عدم إطلاع المستثمرين على حوافز المديرين إلى اختلال التوازن، أين يبرز تباين في المعلومات اللاحقة بين المدير وسوق رأس المال، حيث تسمح هذه الميزة باستثناء حالة عدم التأكد عند المستثمرين بشأن القيمة الاقتصادية للمؤسسة كما تنقسم مكونات هذه الميزة إلى قسمين¹:

✓ ظروف عدم التأكد للمستثمرين حول القيمة الاقتصادية للمؤسسة وتكون مشتركة مع المديرين؛

✓ وجود عدم تناسق في المعلومات بين المديرين والمستثمرين بسبب جودة التقارير حول إدارة الأرباح.

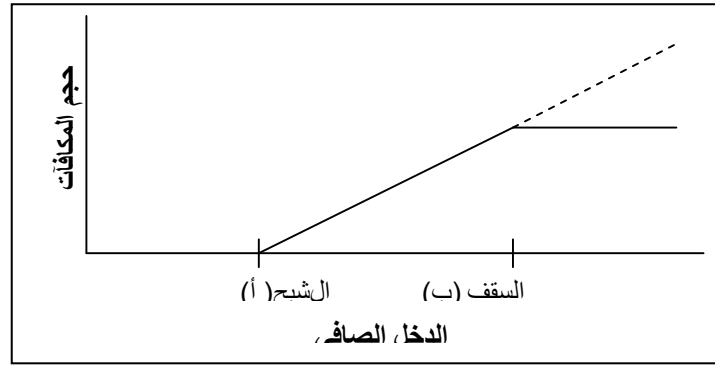
إن التمييز بين هذين العنصرين (عدم تأكد المستثمرين، وعدم التأكد الأساسي من جودة التقارير) يمثل المفتاح الأساسي لمفهوم جودة الأرباح، وكذا تفسير التباين القائمة على جودة الأرباح، حيث يرى (Sugata, 2006) أن أنشطة إدارة الأرباح تكون أقل كثافة في وجود مستثمرين راشدين (مؤسسات استثمارية)، مما يدل على أن إدارة الأرباح لا تساهم في رفع قيمة المؤسسة على المدى الطويل، كما أن المشاركين في السوق يحققون قيمة أكبر من خلال الاطلاع أكثر على المعلومات الواردة في البيانات المالية (Min, 2002).

تسمح دراسة عدم تأكد المستثمرين من الناحية التحليلية بتقدير نموذج تجريبي لهيكل عدم التأكد المناسب للمستثمرين، حيث يشير (Melita and Vlittis, 2010) إلى الاهتمام الكبير للمستثمرين الفرنسيين بالمعلومات حول الأرباح والتدفقات النقدية لاستخدامها في توجيه القرارات الاستثمارية، هذا ما يبرز حافز لممارسة إدارة الأرباح من خلال (نوعية الإبلاغ) الناتجة عن عملية الأرباح الاقتصادية، حيث تسمح هذه النماذج بمعالجة المخاوف القائمة لدى مختلف الدراسات حول جودة الأرباح، مثل المخاوف التي أثارها كل من (Dechow and al, 2010) و (Dichev and al, 2013)، هذا ما يجعل البحوث السابقة تحلل جزئياً إدارة الأرباح الناتجة عن عملية الأرباح الأساسية²، كما يؤكد (Yong, 2005) على استخدام المؤسسات للبيئة السنوية للحد من قدرة الكشف عن إدارة الأرباح مما يسمح بكشف ردة فعل المستثمرين حول المستحقات.

¹ Anne Beyer, Ilan Guttman and Ivan Marinovic , Op Cit. p5.

² Idem.

الشكل رقم (1-2): شكل بياني يوضح علاقة المكافآت بالدخل الصافي عند سلوك المديرين



المصدر : www.umanitoba.ca/.../management/acctfin/06/09/2015

يوضح الرسم البياني علاقة الدخل الصافي بحجم المكافآت، حيث أن تحقيق المؤسسة لدخل صافي عند النقطة (أ) يؤدي بالمدير المسؤول إلى شطب بعض الحسابات المشكوك في تحصيلها لزيادة المكافآت المستقبلية، أما تحقيق دخل صافي عند النقطة (ب) يكون السبب الرئيسي في سعي المدير المسؤول إلى تخفيض الدخل الصافي المبالغ فيه، وذلك من خلال السماح بالحصول على دخل إضافي يتم الإبلاغ عنه في السنوات المقبلة على أمل زيادة المكافآت المستقبلية.

المطلب الثاني : منهج النمذجة على فترات متعددة :

تركز الأدبيات النظرية حول نمذجة إدارة الأرباح على منهجين أساسيين¹ :

الأول : يدرس منهج النمذجة على فترة واحدة مثل [Stein, 1989]، (Fisher and Verrcchia, 2000)، (Gutman and al, 2006)؛

الثاني : يدرس منهج النمذجة على فترة سنتين، حيث يفترض أن تلاعب المديرين في التقرير للفترة الأولى تمنع وجود إمكانية للتلاعب عند إصدار التقرير في الفترة الثانية، مما ينتج عنه تحيز في الفترة الأولى وبالتالي ينعكس كلياً في الفترة الثانية مثال [Subramanyam, 2001]، (Kirschenheiter and Melumad, 2002)، (Wagenhofer and Ewert, 2011).

تعتبر دراسة منهج النمذجة على فترات متعددة أكثر الاختبارات واقعية، حيث يسمح بتوضيح الانعكاس الديناميكي في المستحقات التقديرية خلال الفترات القادمة، مما يختبر قدرة تحمل المديرين لتكلفة التقرير في فترة معينة من خلال وظيفة التلاعب التراكمي في الأرباح المعلنة على فترات متعددة، حيث نجد استمرار حجم التلاعب في الارتفاع عند تحديد نموذج تحمل المديرين لتكلفة التقرير خلال الإبلاغ عن الأسهم² (Zakolyukina, 2012)، وذلك بافتراض معرفة أقل لدى المستثمرين بجوافز المديرين.

¹ Ibid.p6 .

² Ibid.p7.

1. الفترات اللاحقة :

يمارس المديرين إدارة الأرباح خلال فترة قيادة المؤسسة، حيث يمكن أن تطول فترة البقاء أو تقصر، مما يبين أهمية تكلفة إدارة الأرباح وكذا التصحيح اللاحق نظرا للتشويه الناتج عن التلاعب بالمستحقات والأنشطة الحقيقية، كما يؤكد (Eli, Givoly and Hayn, 2002) أن نجاح المؤسسة في ضبط أداء الأرباح من خلال إعلان أرباح فصلية يكون مفاجئ وإيجابي، حيث ينعكس ذلك على الفترات اللاحقة عند تحقيق معدل نمو في المبيعات والأرباح، مقارنة بمؤسسات تحقق نفس أداء الأرباح لكن مع مفاجآت أرباح غير متوقعة، كما تشير دراسة (Masahiro, Kimura and Yamaguchi, 2015) إلى أن استخدام إدارة الأرباح الحقيقية يسمح بتقليل مجال التحليل اللاحق لإدارة الأرباح عند قياسها بشكل تراكمي على مدى آجال طويلة.

2. تكلفة إدارة الأرباح :

يعتمد افتراض وجود تكلفة خاصة بتلاعب المديرين في كل فترة (عدم وجود تأثير لحجم التحيز) على عامل إضافي خاص وهو التلاعب بالإبلاغ من طرف المديرين، حيث يعكس هذا العامل تأثير الظروف الخاصة بكل فترة على تكلفة التضليل من طرف المديرين (Sridhar, 2008)¹، وذلك بافتراض ارتباط حوافز المديرين بشكل أساسي بأسعار أسهم المؤسسة.

إن اختيار التقرير الأمثل لكل فترة يكون بمفاضلة المديرين بين تكلفة التلاعب وأسعار الأسهم، وبالنظر لوضع الفترة المتعددة عند اختيار التقرير، فإننا نجد أن المديرين لا يقفون عند تحديد تكلفة التلاعب والأسعار الحالية للأسهم فقط، بل يتجاوز ذلك بتحديد أثر هذا التقرير على الأسعار المستقبلية المتوقعة وكذا تكلفة التلاعب المستقبلية المتوقعة.

3. ظروف عدم التأكد :

تجدر الإشارة إلى أن دراسة إدارة الأرباح وفق منهج النمذجة على فترة واحدة يمثل اختبار يبحث وجود أفق محدود لدى المديرين، من خلال وجود علاقة سلبية بين مستوى التلاعب الحالي وعوائد الأسهم (Siew, Welch and Wong, 1997)، ويتنافى ذلك مع ترجيح وجود توقعات حول حياة المديرين لخصص في المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى تأثير خصائص السلاسل الزمنية للتقارير الإدارية ونسب التداول في السوق.

¹ Idem. P7.

ينعكس وجود حصص طويلة الأجل للمديرين على ظروف عدم التأكد لدى المستثمرين حيث يكون المدير غير مستعد للكشف عن كامل المعلومات في التقرير، هذا ما يثير تساؤلات حول عقلانية المستثمرين (Eli, 2002) (Givoly and Hayn, 2002)، حيث يكون تبرير مكافأة (MBE) على أسس اقتصادية عند ظهور مفاجآت الأرباح مما يجعله مؤشر ذو موثوقية عن أداء المؤسسات في المستقبل، كما أن وجود ظروف عدم التأكد العالي يؤدي بالمستثمرين إلى الاعتماد أكثر على تقرير المديرين في تسعير أسهم المؤسسة، هذا ما يسمح بتزايد الحوافز عند المديرين من أجل التلاعب في التقارير، حيث ينعكس ذلك على بيع المزيد من الأسهم في فترات لاحقة (Qiang and Warfield, 2005).

في المقابل يمثل بقاء المديرين في المؤسسة لفترة قصيرة حافز لدى هؤلاء المديرين للتلاعب في التقارير عند تحقيق سلسلة أرباح منخفضة، لذلك نجد أن إستراتيجية الإبلاغ عند المديرين تتحول نحو التركيز على دور تقييم تلك التقارير المالية، حيث تفترض سعي المديرين للبحث عن تعويضات خارج حدود المؤسسة.

4. مسؤولية تحديد الأرباح الاقتصادية :

إن خصائص السلسلة الزمنية للتقارير وكذا نسبة التداول في السوق لا تعتمد فقط على حياة المديرين لخصص في المؤسسة، بل تتجاوز ذلك بالاعتماد على تحديد المسؤول عن الأرباح الاقتصادية للمؤسسة، حيث يرى (Craig and Thomas, 2010) أن المؤسسات ترفع مستوى الأرباح بتغيير مستوى النفقات من خلال رفع معدل الدوران وكذا تغيير الميزج لتشجيع التسويق، أي تقلص عروض ترويج بعيدة عن العلامات التجارية حيث تحقق الأولى إيرادات أكبر من الثانية خلال فترة ضعف الأداء المالي، هذا ما يدل على أن تحديد إدارة الأرباح يكون تحت إشراف أطراف أعلى من مديري العلامات التجارية، أين يثير التساؤل حول المسؤول المباشر عن الأرباح الاقتصادية للمؤسسة، وكذا مؤشر تحمل تكاليف إدارة الأرباح حيث تدعم دراسة (Craig and Thomas, 2010) افتراض أساسي حول استخدام المديرين لـ"إجراءات حقيقية" في إدارة الأرباح مما يسمح بتحقيق زيادات ثابتة ومستمرة في الأرباح، في المقابل نجد حقيقة وجود خصائص مختلفة تتعلق بنوعية الصناعة في المؤسسات، حيث يوجد تأثير سلبي لكل من التنوع الجغرافي والقطاعي على إدارة الأرباح (Ali et Sebou, 2005).

5. سلسلة الأرباح :

يظهر وجود تباين بين خصائص السلسلة الزمنية للتقارير الإدارية ونوع نسب التداول في السوق عندما لا ترتبط سلسلة الأرباح الاقتصادية بالتلاعب في حقوق المساهمين، بعبارة أخرى تتبع تلك السلسلة اتجاه معكوس خلال فترة بقاء المديرين في المؤسسة، مما يدل على تحول المستحقات التقديرية في النتائج الإيجابية المعلنة في البداية إلى الاتجاه سلبى عند نهاية بقاء المديرين في المؤسسة، ويتمثل تفسير ذلك في وجود ارتفاع بممرور الوقت لمستوى عدم التأكد عند المستثمرين بخصوص قيمة المؤسسة، مما يؤدي إلى ردود فعل أقوى لدى السوق على نوعية تلك التقارير المالية، حيث يفترض (Qiang and Warfield, 2005) أن يكون المديرين أكثر عرضة لبيع أسهم في المستقبل عند ظهور عوائد أسهم مرتفعة مما يحفزهم للمشاركة في إدارة الأرباح لزيادة قيم الأسهم المراد بيعها مستقبلاً.

من خلال ما سبق نجد أن تراكم تلاعب المديرين يرتفع بممرور الوقت ليصل إلى النقطة التي يرجح عندها قرب مغادرة المدير، مما يدل على عدم توفر إمكانية تحقيق منافع التلاعب على المدى الطويل، حيث ينعكس هذا الحدث على اتجاه التلاعب لأجل إخفاء تراكم ذلك التلاعب المتعلق بالسنوات السابقة (فترة البقاء)، ويؤكد (Sloan, 1996) أن تراكم الأرباح يرتبط سلبيًا بعوائد الأسهم اللاحقة، ويدل ذلك على فشل المستثمرين في فهم شامل لحركة انخفاض المستحقات واقترابها من التدفقات النقدية.

إذن مستوى التلاعب يكون مرتفع في البداية لكن بممرور الوقت ينخفض، ثم يبدأ في الزيادة مرة أخرى عند قرب مغادرة المديرين، وتفسير هذه الزيادة يتمثل في وجود ارتباط تسلسلي عالي لدى قيمة المؤسسة، حيث يعتمد هذا الأخير بشكل كبير على توقعات المستثمرين حول الأرباح بدل أسهم المؤسسة، أين يحتمل تحقق أرباح أقل في المستقبل بالنسبة للمؤسسات التي تتلاعب بكثافة بالأرباح، بينما يتوقع المستثمرين تحقيق أرباح أعلى مستقبلاً (Beneish and Nichols, 2005)، حيث يتمثل وجود ارتباط تسلسلي عالي في اهتمام المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بنمو المؤسسة بدل حجم الأرباح، كما أن التقارير حول النمو المرتفع لمؤسسة يسمح للمديرين بتقديم تقارير أخرى، وعند قرب مغادرة المديرين يزيد مستوى التلاعب للوصول إلى المستوى الأمثل.

المطلب الثالث : أداء المؤسسة والسلوك الانتهازي للمدير:

يرتبط السلوك الانتهازي للمديرين سلبيا مع أداء المؤسسة مما يدل على أن تحقيق أداء ضعيف يحفز على ممارسة السلوك الانتهازي من طرف المديرين وذلك لتحقيق أهداف شخصية تتمثل فيما يلي :

1. مكافآت المديرين :

عند وصول المدير الجديد وفي سياق عدم التأكد من تطور أداء المؤسسة، تظهر ضرورة تحقق أداء جيد خلال السنوات الأولى من إدارة المؤسسة، حيث تسمح استدامة تلك الوضعية (الأداء الجيد) بالبقاء والحفاظ على السمعة التي تؤثر أساسا في مستقبل المدير، كما تكمن أولى التوقعات في قدرة المدير على إدارة المؤسسة لتحقيق أرباح، حيث تمثل نتائج تلك القرارات الاهتمام البارز لمختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة، إذن كل من مؤشر الأداء والنتيجة المحاسبية يمثلان عوامل مؤثرة في سمعة المدير.¹

تؤدي حرية التصرف في المحاسبة حسب خيار التوقيت إلى وضع استراتيجيات من طرف المديرين تسمح بتحقيق أقصى قدر من المكافآت إذن مكافآت المديرين تمثل حافز مهم لإدارة الأرباح، حيث بينت دراسة (Marcia, 2006) أن خيارات المكافآت تؤثر بشكل كبير على إدارة الأرباح، كما يؤكد (Pengjie and Shrieves, 2002) على وجود ارتباط إيجابي بين مستوى المكافآت وكثافة إدارة الأرباح، وذلك عند اقتراب مستوى إدارة الأرباح من الأهداف المحددة، في المقابل نجد أن مستويات رواتب المديرين ترتبط سلبيا مع كثافة إدارة الأرباح.

2. تحديات تواجه المديرين لإدارة الأرباح :

تتمثل مشكلة المديرين في نتيجة التعارض الحاصل بين فوائد الكشف عن النتائج المتوقعة مقابل مخاطر الكشف عن نتائج متواضعة ومتقلبة، حيث يكون المديرين على استعداد لإخفاء قيمة اقتصادية حقيقية من أجل تحقيق مستوى الأرباح المتوقعة (Sherry, McDowell and Erin, 2014)، كما أنهم يقعون بين تلبية المنافع الخاصة من جهة - من خلال وجود ارتباط إيجابي بين كثافة إدارة الأرباح وتصميم عقد التعويض (Pengjie and Shrieves, 2002)-، ومن جهة أخرى نجد الاستجابة لضغوط أسواق رأس المال لأنه عامل تحفيزي للمؤسسات من أجل تبني سياسات محاسبية عدوانية (Min, 2002).

حيث يواجه المديرين تحديات كبيرة تتمثل في :

نمو الثروة الشخصية : يتعلق السلوك الانتهازي للمديرين أساسا بجزء من المكافأة المستمدة من الخيارات المرتبطة بإدارة الأرباح (Daniel and Lys, 2005) .

المخاوف على السمعة : من خلال تداول الصحافة المالية لأسماء المؤسسات التي تنخرط في ممارسة إدارة الأرباح، حيث تتجاوز أحكام التلاعب مديري تلك المؤسسات وهذا ما ينعكس سلبا على سمعتهم.

¹ Mard Yves et Marsat Sylvain, « La gestion du résultat comptable autour d'un changement de dirigeant en France », Comptabilité - Contrôle - Audit, 2009/3 Tome 15., DOI : 10.3917/cca.153.0141. p. 147

تعظيم وتحسين التعويضات عن المعاملات في السوق : تتأثر إدارة الأرباح بقوة مع أنماط الأداء في المؤسسة (Marcia, 2006)، حيث تشير مؤشرات الربحية التقليدية إلى علاقة قوية بين المكافآت وأداء المؤسسات. ضغط سوق رأس المال : عند الكشف عن بعض النتائج المتقلبة تواجه المؤسسة مخاطر تتعلق بقيمة السهم في السوق، حيث يتفاعل بشدة المستثمرين والمحللين مع المستحقات والتدفقات النقدية (Yong, 2005)، ويكمن تفسير ذلك في : أولاً وجود أخطار محتملة وغير معروفة، ثانياً ترجيح عدم إدراك المستثمرين لخصائص السلاسل الزمنية للأرباح، حيث يتصرف المستثمرين وفق وجود حركة ديناميكية موسمية وعشوائية للأرباح، كما أن الضغط الأكبر يمارس من قبل كبار المستثمرين مثل المؤسسات الاستثمارية، غير أن نتائج (Shivaram and Jiambalvo, 1999) تقدم دليلاً قوياً على أن تلاعب المديرين بالأرباح لا يكون نتيجة ضغوط من المؤسسات الاستثمارية التي تركز على ربحية قصيرة المدى.

لهذا نجد أن المؤسسات تحاول من خلال إدارة الأرباح تحقيق توقعات المحللين أو توقعات تصنف تحت مستوى ردود الفعل السلبية لسوق الأسهم، كما أن تجنب حدوث تقلبات مهمة في النتائج المعلنة يمثل سلوك عميق في ثقافة المؤسسة، هذا ما يجعل أحكام وقواعد حماية المستثمر عاجزة عن الحد من تلك التصرفات.¹

3. أهداف المديرين لتحسين الأداء :

يمكن تصنيف أهداف المديرين نحو تحسين الأداء في أربع فئات وهي :

✓ الرغبة في تجنب تحقيق خسائر :

تتوفر المؤسسات التي تحقق نتيجة تقترب من الصفر على حافز مهم لإدارة الأرباح من أجل إظهار ربح صغير بدل خسارة صغيرة، كما أشار (HAYN, 1995)² إلى وجود نسبة منخفضة وغير عادية من المؤسسات التي تسجل خسائر صغيرة، هذا ما يفسر سعي المديرين لإدارة الأرباح القريبة من الصفر لتجنب إعلان الخسارة، كما أكدت دراسة لعينة من المؤسسات الأمريكية من طرف (Burgstahler and Dichev, 1997)³ أن تقدير ما بين 30% و 44% من مؤسسات العينة هذه تتجنب إعلان الخسارة الصغيرة باستخدام إدارة الأرباح.

¹ El Mir Ali et Seboui Souad, « La gestion des résultats entre l'opportunisme managérial et la pression des résultats », La Revue des Sciences de Gestion, 2007/2 n°224-225, p. 93-93. DOI : 10.3917/rsg.224.0093P94

² Yves Mard **PERFORMANCE COMPTABLE ET GESTION DES RESULTATS**, Université Aix-Marseille III, 2003 p5.

³ Ibid.p6.

✓ الرغبة في تجنب تراجع النتائج :

هذه الفرضية يدعمها كل من (DEANGELO et SKINNER, 1996)¹، حيث يرى أن تحقيق المؤسسات لمنحنى نمو في الأرباح ينعكس على سعر السهم في السوق، في المقابل تمثل رغبة تقديم تسلسل مرتفع لأرباح حافز مهم لإدارتها، حيث نجد أن المؤسسات تفشل في تحقيق مجموعة من الامتيازات المتوفرة في السوق المالي عند تحقق ميل منحنى نتائج مضطرب.

✓ الالتزام بتحقيق توقعات الأرباح :

عند هذه النقطة نجد أن إدارة الأرباح تسمح بتلبية التوقعات التي يحددها المحللين الماليين، كما أن المؤسسات التي تحقق نتائج فصلية تساوى أو تفوق توقعات المحللين، تشهد نمو أكبر لعوائد السوق مقابل تلك المؤسسات التي تعلن نتائج أقل من توقعات المحللين، حيث يقابل حدث تحقيق التوقعات المحددة من طرف المحللين الماليين باهتمام واسع من طرف أصحاب المصلحة، كما أن إجراءات إعادة صياغة توقعات الأرباح في المؤسسات تمثل إشارة لنمو مرتفع للأرباح المستقبلية في السوق (Min, 2002).

✓ الرغبة في الوصول إلى "التأثير النفسي" :

تدل هذه الفرضية على حافز إدارة الأرباح من خلال اكتشاف رغبة البائعين عند تسويق الأسهم، حيث تهتم المؤسسة بوظيفة الاتصال المالي عند إعلان نتائجها الدورية، مثلاً وجود فارق عند عرض سعر 201 بدل سعر 199، ويكمن تفسير ذلك في وجود حدود لقدرة الإدراك لدى الأفراد، كما يرى (THOMAS, 1989)² في نتائج دراسة لعينة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تحميل النتيجة يسمح بتحقيق مستوى مرضي من الناحية النفسية.

في المقابل تبرز أهمية تفاعل أصحاب المصلحة الرئيسيين في المؤسسات مع المعلومات المالية الخاصة بالأرباح والتدفقات النقدية، حيث تقدم دراسة (Melita and Vlittis, 2010) أدلة تدعم فرضية وجود تباين بين نظرة كل من المستثمرين والمحللين الماليين إلى المعلومات المالية، هذا ما يجعل المديرين يعطون الأفضلية لمستخدمي المعلومات المالية.

¹ Ibid.p7.

² Idem.

4. موقف المؤسسات الاستثمارية من إدارة الأرباح :

يمكن تلخيص موقف المؤسسات الاستثمارية في مواجهة إدارة الأرباح في ثلاث مواقف : سلبية، محايدة وإيجابية :

✓ الموقف السلبي للمؤسسات الاستثمارية :

يكن أصل هذا الموقف في نظرية الفترة القصيرة ونظرية المحفظة المالية، حيث تبين نظرية الفترة القصيرة سعي المستثمرين من المؤسسات والمساهمين للمضاربة من خلال إستراتيجية استثمار قصيرة الأجل، أين يسعون إلى تحقيق أرباح للمحافظة الاستثمارية في آفاق استثمارية قصيرة، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا النوع من المستثمرين في تحديد الاستثمارات الصحيحة من حيث هامش النمو المقدر للنتائج الحالية وكذا الأداء والقيمة الفعلية للمؤسسة، كما أن المؤسسات الاستثمارية تركز بشكل كبير على أفضل ربحية في المدى القصير مما يؤدي إلى تنوع المحفظة المالية (Shivaram and Jiambalvo, 1999).

في المقابل نجد نظرية المحفظة المالية التي تدل على أن المؤسسات الاستثمارية تنوع محافظها الاستثمارية إلى الحد الأقصى وذلك للحد من المخاطر المالية، لهذا تجدهم ينتهجون إستراتيجية التنوع التي تؤدي إلى بناء محافظ متنوعة، غير أن مخاطر هذه الإستراتيجية تتمثل في فقدان السلطة الرقابية على المؤسسات.

✓ موقف الحياد للمؤسسات الاستثمارية :

يدعم هذا الموقف كل من [Jensen, 1983]، (Crutchley et Hansen, 1989)، (Agrawal et Knoeber, 1996)¹ ويعود أصل هذا التفسير إلى نظرية كفاءة الأسواق، حيث أن وفق هذه النظرية تكون المؤسسات الاستثمارية وكذا المساهمين الراشدين قادرين على تحديد المؤسسات التي تقدم أفضل الفرص وأكبر الاستثمارات، أين يسعى هؤلاء المساهمين إلى الربحية من خلال اعتماد إستراتيجية المحفظة النشطة، وبالتالي انتهاز موقف الحياد من الممارسات الانتهازية للإدارة في المؤسسة، مثل وجود ارتباط سلبي للزيادة في الدخل (نتيجة المستحقات غير الاختيارية) مع نسبة وجود المساهمين الأجانب في المؤسسة (Pope and Young, 2000).

¹ PAR MOUNA NJAH & ANIS JARBOUI *Les pratiques de gestion des résultats sont-elles influencées par l'institutionnalisation de l'actionariat ? RECHERCHES EN COMPTABILITÉ ET FINANCE N° 5 / 2010,tunis.p6*

✓ الموقف الايجابي للمؤسسات الاستثمارية :

يعود أصل هذا التفسير إلى نظرية الحبس (confinement theory) حيث تدل على حرص المستثمرين لامتلاك حصة مهمة من أسهم المؤسسة، عند توفر مصالح ذات أهمية في المقابل يصعب التصرف بسرعة في تلك الحصص، حيث تنتهج المؤسسات الاستثمارية سياسة ملكية المؤسسة كحل للحفاظ على ربحية استثماراتهم، هذا ما يدفع بهم إلى محاولة إسماع صوتهم والتعبير عن عدم الرضا وذلك لضمان مصالحهم خلال فترة الاستثمار، حيث خلصت دراسة (Shivaram and Jiambalvo, 1999) إلى أن المستحقات التقديرية تنخفض مع مستويات ملكية المؤسسات الاستثمارية، حيث تتوافق هذه النتيجة مع اعتراف المديرين بأن أصحاب المؤسسات الاستثمارية أكثر اطلاعا من المستثمرين الأفراد، هذا ما يجد من منفعة إدارة المستحقات، كما أن وجود فئة مساهمين تسيطر على أغلبية رأس مال المؤسسات المنحلة يمثل حافز أساسي لإدارة الأرباح من خلال رفع النتيجة المحاسبية خلال السنوات السابقة لعمليات الاستحواذ و الاندماج (Djama et Jennifer, 2006).

في المقابل نجد نظرية فاصلة (الكفاءة - الصعوبة)، حيث ترى هذه النظرية أن لدى المؤسسات الاستثمارية المهارات الضرورية للسيطرة على المؤسسات في إستراتيجية محافظهم الاستثمارية، وذلك للحصول على مجموعة من المزايا دون المساهمين الآخرين، كما أن هذه الفئة من المستثمرين تتميز بتوفرها على موارد مالية كبيرة تسمح لها بالتحكم في الأصوات التي يتم اكتسابها من الحصص الأخرى، هذا ما يعطى القدرة على المشاركة في صنع القرار والتأثير عليها في الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى امتياز الوصول إلى المعلومات المهمة في الوقت المناسب كما أن عامل الوقت والخبرة يسمح بتحديد الإجراءات الانتهازية في المؤسسة، حيث نجد أن المؤسسات التي تسيطر عليها مجموعة مؤسسات أخرى تشارك أكثر في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مقارنة بالمؤسسات الأخرى (Ming and Wongb, 2003).

المبحث الثالث : إدارة الأرباح أداء البورصة

يتناول هذا المبحث تفاعل المستثمرين، عوائد الأسهم، سلسلة الأرباح، جودة التقارير، محتوى المعلومات، حيث يسمح بتحديد تكلفة ممارسة إدارة الأرباح وانعكاسها على عوائد الأسهم وتفاعل المستثمرين.

المطلب الأول: برز جوّ قبول إدارة الأرباح

في الفترة الأخيرة أصبح من المقبول إعلان إستراتيجية تحدد أهداف إدارة الأرباح في المؤسسة وخاصة المدرجة منها ويعود ذلك لعدة اعتبارات وهي :

1. اعتبارات تبرير إستراتيجية إدارة الأرباح :

يعود قبول إعلان إستراتيجية إدارة الأرباح إلى عدة اعتبارات، حيث تكمن في طبيعة الضغط الخارجي بالنسبة للرقابة على القوائم المالية للمؤسسة من خلال الأهداف التالية :

التوافق مع التوقعات : تستخدم المؤسسات أسلوب توجيه توقعات المحللين لتصل إلى "المستوى المرغوب" وتدعى هذه الظاهرة بـ "إدارة التوقعات" (Sherry, McDowell and Erin, 2014)، كما أكد (Eli, Givoly and Hayn, 2002) على وجود دلائل تبين أن لعبة التوقعات تمثل اهتمام المؤسسات والمستثمرين من خلال معرفة درجة توافق أو تباين قيم الأرباح مع توقعات المحللين.

تقديم أفضل صورة : يمارس سوق رأس المال والعوامل المؤسسية ضغط كبير على شكل "تقرير الأرباح" حتى تسمح بتقديم أداء اقتصادي حول المؤسسة، حيث يعبر مستوى إدارة الأرباح على جودة المحاسبة والتي تستجيب بشكل خاص لحوافز الإبلاغ عن الأرباح (David, Luzi and Leuz, 2006).

حجز فوائد المستثمرين : يشير (Eli, Givoly and Hayn, 2002) إلى سعي المؤسسات نحو إنجاح عملية (MBE) من خلال إدارة التوقعات وكذا السيطرة المطلقة على أداء الأرباح، حيث يسمح ذلك بظهور عروض جديدة (ترفع العوائد) مقابل المؤسسات التي تفشل في إنجاح عملية (MBE).

2. ظروف تشجع على إدارة الأرباح :

تبرز عدة ظروف تشجع على ممارسة إدارة الأرباح وهي :

قوة المنافسة : حيث يتأثر مستوى إدارة الأرباح بالمستوى العالي للمنافسة في الصناعة (Daniel and Zarowin, 2008).

بمجال النشاط : خلصت دراسة (Siew, Welch and Wong, 1997) إلى أن قطاعات صناعة الكمبيوتر والالكترونيات (تمثل 31٪ من العينة) تشهد انتشار نسبي لإدارة الأرباح، بسبب التباين العالي في المعلومات وكذا محدودية فترة الحكم على ملاءمة الخيارات المحاسبية.

مستوى السوق : يرى (Siew, Welch and Wong, 1997) أن نسبة التداول في السوق تعتبر أفضل تفسير لإدارة الأرباح، وتكون أقوى في المؤسسات المعنية بعملية عرض الأسهم الجديدة.

عدم تجانس المعلومات : يرى (Shivaram and Jambalvo, 1999) أن المؤسسات التي تتميز بارتفاع مستوى حصص المؤسسات الاستثمارية تعكس أسعار الأسهم بنسبة أكبر من المعلومات حول الأرباح الحالية مقارنة بالمستقبلية، مما يبين حرص المؤسسات الاستثمارية عن الأرباح الحالية مقارنة بالمستثمرين الأفراد.

درجة الغموض في المعلومات : تحدد درجة الغموض من فعالية الرقابة حيث أن الغموض المسموح به في اختيار معدل الخصم يمثل أحد السبل الممكنة للتأثير على الأرباح، كما تنعكس إدارة الأرباح سلبيًا على المعلومات المنقولة للمستثمرين، حيث تؤثر عملية (REM) على محتوى المعلومات مما يرفع مستوى الغموض حول الأرباح المعلنة أين يؤدي إلى تدهور محتوى المعلومات حول الأرباح (George, 2015).

الإبداع وإدارة الأرباح : يتحدد مؤشر الإبداع في نسبة مصاريف البحث والتطوير (R.D) إلى المبيعات الكلية ويعتبر هذا المؤشر المرجعية الأكثر استخدامًا، حيث تكون المعلومات المحاسبية المتعلقة بنشاط البحث والتطوير محدودة وتطرح عدة مشاكل محاسبية نظرا لطبيعة وأهمية نشاط البحث والتطوير، مما ينتج عنها معلومات غامضة وغير محدودة، كما يمكن إدراجها ضمن مصاريف المشروع أو رأس المال، هذا ما جعل المعيار المحاسبي الأمريكي (SFAS2)¹ يلزم المؤسسة بتوضيح كل عناصر مصاريف البحث والتطوير (R.D) في الملاحق، حيث يمثل "أداة تلاعب" يمكن أن تؤثر في جودة المعلومات المالية، هذا ما يبرز وجود علاقة عميقة بين الإبداع وإدارة الأرباح.

¹ Statement of Financial Accounting Standards

3. التنوع وإدارة الأرباح :

يتم تحديد مؤشر التنوع الجغرافي في جانب رقم الأعمال الأجنبي، أما التنوع الإقليمي فيكون في عدد المناطق الصناعية للمؤسسة، وتوضح علاقة التنوع بإدارة الأرباح في النقاط التالية :

✓ أداء المؤسسة :

تشمل هذه الفرضية جوهر العلاقة بين انخفاض قيمة الأداء والتنوع (الصناعي أو الجغرافي)، حيث يرى (Montgomey, 1994)¹ وجود علاقة عكسية بين التنوع والأداء، إذن تمثل فرضية انخفاض القيمة أحد الدوافع لإدارة الأرباح لأجل حصر درجة مخاطر تقييم المؤسسة، وذلك من خلال التركيز على ربحية السهم في الأسواق المالية.

✓ شفافية المعلومات :

توجد العديد من الدراسات التي تربط بين التنوع ودرجة تعقيد المعلومات، حيث أثبت (thomas)² إن نسبة 74% من مؤسسات التنوع تعاني مشكل عدم تجانس المعلومات مما يؤدي إلى غياب الشفافية، كما يساهم في غياب الاتصال ورفع مستوى عدم تجانس المعلومات هذا ما يساعد على إدارة الأرباح، كما تبين دراسة (George, 2015) أن الأرباح القائمة على أساس المستحقات توفر محتوى معلومات يسمح بتقييم الأسهم لأن المديرين يستخدمون إدارة المستحقات للتأثير على الأرباح المعلنة وكذا محتوى المعلومات حول الأرباح. في المقابل خلصت نتائج دراسة (Siew, Welch and Wong, 1997) إلى تعامل المستثمرين ببساطة عند الإطلاع على الأرباح وتجاهل المعلومات المتعلقة بالمستحقات عند إصدار الأسهم (مرحلة ما قبل الإصدار)، وتفسير ذلك يكمن في ظروف السوق حيث يكون منخفض إعلاميا ومتفائل عند عرض الأسهم.

✓ المعلومات التفصيلية :

تساعد المعلومات المحاسبية في الإعلام حول وضعية المؤسسة كما أن حجم تقديم المعلومات غير محدود حيث يلزم بتوفير الحد الأدنى للإبلاغ، حيث يرغب المستثمرين في الحصول على توضيحات عند مراجعة توقعاتهم حول الأرباح خلال الفترة اللاحقة مما يرجح ظهور توجهات متحيزة عند استخدام توضيحات الإدارة (Sherry, Mcdowell and Erin, 2014)، ونظرا للتركيبية التنظيمية تكون المؤسسة أكثر طوعية للإبلاغ عن المعلومات، حيث تسعى المؤسسة (التنوع جغرافي/قطاعي) إلى تخفيض الأرباح وتعويضها بخسائر في مناطق أخرى، كما يرى كل من (Zhou and Lobo, 2001)³ وجود علاقة عكسية بين الإبلاغ المالي وإدارة الأرباح.

¹ El Mi Ali et Seboui Souad, « *Stratégies d'innovation, diversification et gestion des résultats* », La Revue des Sciences de Gestion, 2005/6 n°216, p. 85-85.p3

² Ibid.p4

³ Ibid.p5

المطلب الثاني : معلومات حول قيمة المؤسسات وإدارة الأرباح

باستخدام السوق المالي كمرجع يضع (Subramanyam, 1996)¹ انحدار يسمح بشرح التغيير في عائدات توزيع الأرباح السنوية لاستخدامه كعامل تفسيري، ويتكون هذا النموذج من النتيجة الصافية للدورة، التدفق النقدي للاستغلال، المستحقات غير الاختيارية، الأرباح غير الاختيارية، المستحقات الاختيارية، حيث أكد أن المستحقات الاختيارية تحتوي على معلومات إضافية مقابل المعلومات التي توفرها التدفقات النقدية أو الدخل غير الاختياري، كما تسمح المستحقات الاختيارية بالتنبؤ بمستويات الربحية في المستقبل وكذا التغيير في الأرباح الموزعة.

تسعى دراسة (Chan, 1996)² إلى تحديد الأسباب الاقتصادية التي تجعل إمكانية التنبؤ بالعوائد المستقبلية ممكنا باستخدام المستحقات، حيث خلصت إلى تميز ثلاثة عناصر رئيسية من المستحقات وتمثل في : التغيير في الحقوق، التغيير في المخزون، التغيير في الديون التجارية، كما بينت هذه الدراسة وجود محتوى للمعلومات حول إدارة الأرباح تعطي إشارة تكون جيدة أو سيئة بخصوص الأداء المستقبلي للمؤسسة، كما ركزت دراسة (Nwaeze, 2002)³ على توضيح حالة التدفقات النقدية لأجل تحديد السلسلة الزمنية لسلوك المستحقات.

1. محتوى المعلومات :

توفر المعلومات المالية محتوى إعلامي يسمح بالتنبؤ بإدارة الأرباح، حيث يرى (Min, 2002) إمكانية استخدام المعلومات حول مستحقات الاستغلال والاستثمار كمؤشر رئيسي للتلاعب بالأرباح، كما يستخدم المديرين أسلوب (REM) للتأثير على الإبلاغ حول معلومات الأرباح حيث يمثل حدث مهم بالنسبة للمستثمرين، وتعطي دراسة (George, 2015) دليل لوجود تأثير (REM) على محتوى المعلومات حول الأرباح عند تقييم عوائد الأسهم، مما يبرز أهمية التحفظ على تلك المعلومات عند استخدامها في تقييم الأسهم، كما يؤكد (Daniel and Lys, 2005) على وجود تطور مهم ومستمر في محتوى المعلومات حول الأرباح على مر الزمن، بينما لا يوجد تأثير مهم لتطبيق قانون (SOX) على محتوى المعلومات حول الأرباح.

¹ Hamadi Matoussi, Ben Hamadi Samia, Oussama Baklouti Mohamed. *DESAGREGATION DES ACCRUALS DISCRETIONNAIRES ET PERTINENCE DU BENEFICE COMPTABLE*. COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S)2011, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00558044/15/08/2015> p3

²Idem.

³Idem.

2. جودة التقارير :

يسمح اختبار تفاعل المستثمرين مع التقارير المالية في المؤسسات بالكشف عن أدوار المديرين والمشاركين وكذا تحديد دوافع خيارات التقارير، حيث يلقي موضوع جودة التقارير المالية اهتمام كبير خلال الفترة الأخيرة ويمثل محور نقاش المستثمرين والمنظمين وكذا الباحثين بعد تزايد موجة الفضائح المحاسبية (التلاعب في الأرقام المحاسبية)، ويبين (Ilia and al, 2013) أن جودة الأرباح العالية قابلة للاستمرار والتكرار عند توفرها على الخصائص المحددة لخيارات التقارير المالية المتفق عليها، وذلك من خلال دعم التدفقات النقدية الفعلية وكذا حصر البنود الاستثنائية بالإضافة إلى التقديرات طويلة الآجل، كما يرى (Siew, Welch and Wong, 1997) أن المؤسسات المعنية بعملية عرض الأسهم تكون تحت مراقبة المحللين مما يهيئ ظروف تضمن جودة التقارير المالية، حيث تعرض بدرجة أكبر على الجمهور وتكون قيمة المؤسسة أكبر من القيمة السوقية، كما تهدف إجراءات المادة 404 من تشريع (SOX) إلى مساعدة المؤسسات في الكشف عن التقارير المزورة في وقت مبكر وكذا ردع الاحتيال المالي وتحسين مستوى موثوقية البيانات المالية حسب هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC).

3. تفاعل المستثمرين :

يتفاعل المستثمرون بقوة مع المعلومات المالية لأجل تقييم عوائد الأسهم الحالية والمستقبلية، حيث يرى (Yong, 2005) أن المستثمرين تحت مستوى التفاعل بحد كبير مع التدفقات النقدية من خلال وجود ارتباط إيجابي بين التدفقات النقدية والعوائد اللاحقة، كما يبين (Siew, Welch and Wong, 1997) أن حوافز خداع المستثمرين تكون محدودة خلال عملية العرض الأولي للأسهم، حيث تتميز هذه الفترة بتوازن أكبر للمعلومات بين المستثمرين والجمهور، كما يؤكد (George, 2015) أن المعلومات حول الأرباح تكون ذات منفعة من خلال إرسال إشارة للمستثمرين حول الأداء المستقبلي، في المقابل تشير نتائج دراسة (Beneish and Nichols, 2005) إلى نشوء سوء تقدير المستحقات بسبب تضليل المستثمرين من خلال إدارة المديرين للأرباح، مما يفسر تفاعل المستثمرين بقوة مع التشريعات والقوانين التي تحد من سلوك تلاعب المديرين، فنجد مثلا أن المستثمرين يتوقعون مساهمة كبيرة لتشريع (SOX) في الحد من إدارة الأرباح وكذا تحسين نوعية المعلومات المالية (Haidan, Morton and Sonja, 2006).

4. أداء البورصة :

تهدف عملية إدارة الأرباح إلى إعطاء الثقة في السوق المالي مما يدل على أن أداء البورصة يمثل حافز للمديرين من أجل التأثير في النتائج، حيث تؤكد نتائج دراسة (Yves, 2009) أن المؤسسات التي تحقق مستحقات اختيارية موجبة يقابلها أداء مرتفع في البورصة، في المقابل نجد أن المؤسسات التي يدرونها مساهمين أصحاب أسهم ذات عوائد عالية تكون أقل عرضة لتقرير أرباح إيجابية كبيرة، وتفسير هذه النتيجة يتمثل في تركيز المديرين على أداء الأسهم في المستقبل دون الحاضر، هذا ما يجعل الزيادة خفيفة في الأرباح الحالية لضمان ارتفاعها في المستقبل (Qiang and Warfield, 2005).

يرى (Siew, Welch and Wong, 1997) أن العلاقة بين مستوى المستحقات التقديرية الحالية ونسبة التداول في السوق سلبية حيث تعتبر نسبة التداول أفضل المتغيرات تفسيراً وخاصة المؤسسات المعنية بعملية عرض الأسهم الجديدة، كما يرى (Ilia and al, 2013) أن حوالي 20% من المؤسسات تهدف إلى تحريف الأداء الاقتصادي في فترة معينة باستخدام إدارة الأرباح، حيث خلصت نتائج دراسات إلى وجود زيادة في إدارة الأرباح خلال الفترة السابقة لتطبيق قانون (SOX) وخاصة في الصناعات التي تحقق أداء ضعيف في البورصة (Daniel and Lys, 2005).

المطلب الثالث : قيم الأسهم وإدارة الأرباح :

تظهر حوافز ممارسة إدارة الأرباح خلال فترة البقاء المديرين حيث تشهد تلك الفترة عمليات اقتناء أسهم من طرف المديرين في المؤسسات التي يدرونها حيث تكون بشكل غير طبيعي حسب (Daniel and Philippon, 2004)، حيث يتم بيعها مستقبلاً بعد ارتفاع أسعارها وذلك عند تحقق شرطين أساسيين هما¹:

➤ الأول : اعتماد أسواق رأس المال على الأرباح المعلنة عند تشكيل توقعاتها حول الأرباح في المستقبل، أي وجود إمكانية لتأثير إدارة الأرباح على أسعار الأسهم مستقبلاً؛

➤ الثاني : توفر لدى المديرين إمكانية الاستفادة من ارتفاع أسعار الأسهم، عند تحقيق الشرط الأول، حيث تستخدم وقائع سوق الأسهم في ترشيد توقعات أرباح المؤسسة لتصبح ذات قيمة، وذلك من خلال ربط العائدات المرتفعة الحالية بالعائدات المرتفعة في المستقبل.

¹ Qiang Cheng ,Terry D. Warfield, *Equity Incentives and Earnings Management*, THE ACCOUNTING REVIEW ,Vol. 80, No. 2 ,2005 p449.

تبين معظم البحوث في المحاسبة تفاعل أسعار الأسهم بشكل عام مع إعلانات الأرباح لتجنب مفاجآت الأرباح مع توقعات المحللين باعتبارها المرجعية لتوقعات الأرباح، حيث يؤكد (Daniel and Lys, 2005) أن كثافة إدارة الأرباح تؤدي إلى انخفاض مهم في محتوى المعلومات حول الأرباح مما ينتج عنه انخفاض غير طبيعي في العائد عند مفاجآت الأرباح، إذن يمكن للمديرين استخدام التقديرات المحاسبية في التأثير على الأرباح المعلنة وأسعار الأسهم، وذلك عند توفر ظروف تصعب اكتشاف إدارة الأرباح في السوق المالي، مثل انعكاس تطبيق قانون (SOX) في المؤسسات الأمريكية حيث أدى إلى زيادة الانتباه لمستويات إدارة النقدية (Itay and Melumad, 2010)، من خلال اقتراب مستوى النقدية من مستوى الأرباح مما يدل على إدارة أرباح موه.

يمكن أن يحقق المديرين مكاسب مرتفعة عند ارتفاع أسعار الأسهم نتيجة لإدارة الأرباح من خلال بيع تلك الأسهم مما يرجح التوقف عن استخدام إدارة الأرباح في المستقبل، كما أن غياب الردع والعقاب وخوف المديرين على سمعتهم يكون مقابل الاستفادة من ارتفاع أسعار تلك الأسهم، وبالتالي توفر إمكانية الاستفادة من تداول الأسهم، حيث يساهم تطور السوق المالي في الحد من لجوء المديرين إلى إدارة الأرباح (Biao, Davidson and Robinson, 2001).

فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية والكشف عن إدارة التوقعات تقدم دراسة (Sugata, 2006) دليل على التلاعب بالأنشطة الحقيقية لتلبية توقعات المحللين السنوية عند إعلان الأرباح، حيث يبيع المديرين الأسهم عند ظهور معلومات سيئة بعد معلومات جيدة، هذا ما يدل على ممارسة مديري المؤسسات للتلاعب المحاسبي من خلال بيع أسهم قبل الشركاء الآخرين في المؤسسة وبسعر عالي.

1. عوائد الأسهم :

تعتمد قيمة السهم على بداية فترة عرض هذا الأخير حيث يحقق المستثمرين عوائد من خلال التداول اللاحق للأسهم، هذا ما يبرز حافز أساسي للتلاعب بالأرباح من أجل تعظيم تلك العوائد، كما أن اختبار علاقة عوائد الأسهم والدخل الصافي غير الطبيعيين تعتمد على دراسة تأثير مستوى المستحقات التقديرية على العوائد المستقبلية، حيث خلصت نتائج الدراسة (Siew, Welch and Wong, 1997) إلى وجود علاقة سلبية بين مستوى المستحقات التقديرية الحالية وعوائد الأسهم، ويرى (Beneish and Nichols, 2005) أن احتمال التلاعب بالأرباح يؤدي إلى احتمال عائدات غير طبيعية وهامة اقتصاديا تصل إلى 15% سنويا وذلك بعد السيطرة على المستحقات وعوائد اختلاف جودة الأرباح، كما تقدم دراسة (JAMES, MYERS and SKINNER, 2006) دليل على أن المؤسسات التي تتمتع بعوائد شاذة تكون أكبر من المتوسط لتصل إلى 20% سنويا خلال السنوات الخمس الأولى للسلسلة، حيث ترتفع عوائد أسهم المؤسسات التي تحقق خلال خمس سنوات على الأقل سلسلة أرباح سنوية إيجابية.

تشير نتائج دراسة (Ming and Wongb, 2003) إلى استخدام المديرين لجزء من المعاملات مع الأطراف ذات الصلة في التأثير على عوائد الأسهم، كما تقدم نتائج (Haidan, Morton and Sonja, 2006) أدلة على وجود علاقة إيجابية بين حدث (SOX) وعوائد الأسهم، حيث شهدت عوائد الأسهم ارتفاع غير طبيعي بعد تشريع قانون (SOX)، وتؤكد دراسة (Richard, Marilyn and Karen, 2002) على وجود ارتباط سلبي بين مستوى المصاريف غير المراجعة وقيم الأسهم عند تاريخ الكشف عن أتعاب المدققين، رغم صغر التأثير من الناحية الاقتصادية، كما تبين دراسة (Pengjie and Shrieves, 2002) وجود ارتباط إيجابي بين مستوى خيارات الأسهم وكثافة إدارة الأرباح.

2. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :

تبين الفضايح المحاسبية في الولايات المتحدة خلال أزمة الأسواق الناشئة في الفترة (1997-1998) مؤشر مهم لاستخدام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من طرف المديرين وكبار المساهمين، حيث تسمح هذه المعاملات بمعالجة الأرباح وتحويل الموارد بعيدا عن المؤسسة الأصل، كما تحاول دراسة (Ming and Wongb, 2003) تقديم أدلة عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في المؤسسات الصينية المدرجة أين يتميز هيكل المؤسسات الاقتصادية بضعف النظام القانوني، مما يوفر مجال أوسع للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، حيث خلصت إلى أن الإفراض مع الأطراف ذات العلاقة يرتبط سلبيا مع قيمة المؤسسة في السوق المالي.

تمثل العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإدارة الأرباح في سعي مديري المؤسسات إلى المشاركة في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لأجل مصادرة موارد المؤسسة، مما يبرز حافز أساسي لإدارة الأرباح يسمح بتبرير أو رفع قيم العلاوات، كما تبين الأدلة أن المستحقات غير الطبيعية ترتبط بشكل إيجابي مع أنواع محدودة من المعاملات مثل : التمويل بسعر فائدة ثابت من الأطراف ذات العلاقة (Elizabeth and Henry, 2005)، في حين يرى (Ming and Wongb, 2003) أن المؤسسات التي تسيطر عليها مؤسسات مدرجة تحقق حجم مبيعات عالية وبشكل غير طبيعي مع الأطراف ذات العلاقة.

يرى المستثمرون أن التقارير حول حجم المبيعات تكون أقل مصداقية عندما يتم تحقيقها بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (Ming and Wongb, 2003)، وتشير دراسة (Elizabeth and Henry, 2005) إلى ظهور مخاوف بشأن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كعامل مرتبط بإدارة الأرباح لأن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تكون أكثر محدودية.

في المقابل نجد وجهة نظر بديلة تنص على أن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة تبرز الوفاء الاقتصادي للمؤسسات الأخرى مثل : توفير فرص الحصول على المهارات والخبرات المعمقة، حيث تبين دراسة (Elizabeth and Henry, 2005) أن وجود المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ليس بالضرورة مؤشر على ممارسة إدارة الأرباح.

3. الاستحواذ :

تواجه المديرين حوافز مهمة إلى إدارة الأرباح خلال عملية الاندماج أو الاقتناء بالنسبة للمؤسسات المستهدفة للانتقال، حيث خلصت دراسة (STEFAN, 2007) إلى وجود علاقة إيجابية بين النفوذ واستخدام أساليب المحاسبة لزيادة الدخل، كما أن الفرق الأساسي بين المؤسسات الخاصة والعامة يبرز في تركيز ملكية المؤسسات العامة واختلافها عن الإدارة مما يرجح تعرض المؤسسة لاستحواذ، غير أن النتائج تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاختيار المحاسبي لممارسات إدارة الأرباح بين المؤسسات العامة والخاصة (STEFAN, 2007).

تهدف دراسة (Franck, 2005) إلى تحليل طبيعة المؤسسات الهادفة إلى الانتقال بشكل ودي في السياق السويسري، حيث تتميز القواعد المحاسبية السويسرية بمرونة كبيرة فيما يخص خيارات التطبيقات المحاسبية، بالإضافة إلى التركيز على الرقابة الودية للمؤسسات المدرجة في البورصة مقارنة بالبلدان الأوربية الأخرى، حيث بينت النتائج وجود مستوى متوسط لإدارة الأرباح وبتأثير سلبى خلال الفترة السابقة لعملية الاقتناء، مما يدل على قيام المديرين بإجراء انتهازي لممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة السابقة للإعلان عن الاستحواذ.

في المقابل فإن المؤسسات الهادفة إلى الانتقال في بيئة المراقبة الإجبارية تمارس إدارة الأرباح نحو الزيادة في الفترة التي تسبق إعلان الاستحواذ، أما بالنسبة للمؤسسات في بيئة مراقبة تتوفر على تفاوض ودي حسب سياق سويسري فيكون التلاعب نحو تخفيض النتيجة، حيث يعود السبب في اختلاف النتائج إلى التباين الحاصل بين الاستحواذ الودي والإجباري حسب (Franck, 2005).

خلاصة الفصل :

بعد تناولنا في هذا الفصل لأدبيات حول إدارة الأرباح يمكننا استخلاص ما يلي :

- تكمن طبيعة إدارة الأرباح في التأثير الكبير بالضغط الخارجي من خلال الأهداف التالية :
(التوافق مع التقديرات، تقديم أفضل صورة سائدة، حجز فوائد المستثمرين وكذا قوة المنافسة)، مما أدى إلى بروز مبررات إعلان إستراتيجية إدارة الأرباح؛
- تمثل جودة الأرباح نقطة التلاقي بين النظرية والبحوث التجريبية في مجال المحاسبة، وذلك أن تحقيقها يكون بدراسة النموذج الديناميكي لسلوك إدارة الأرباح لكل فترة لأن المديرين يسعون للاطلاع على الأرباح ثم إصدار التقرير للسوق.

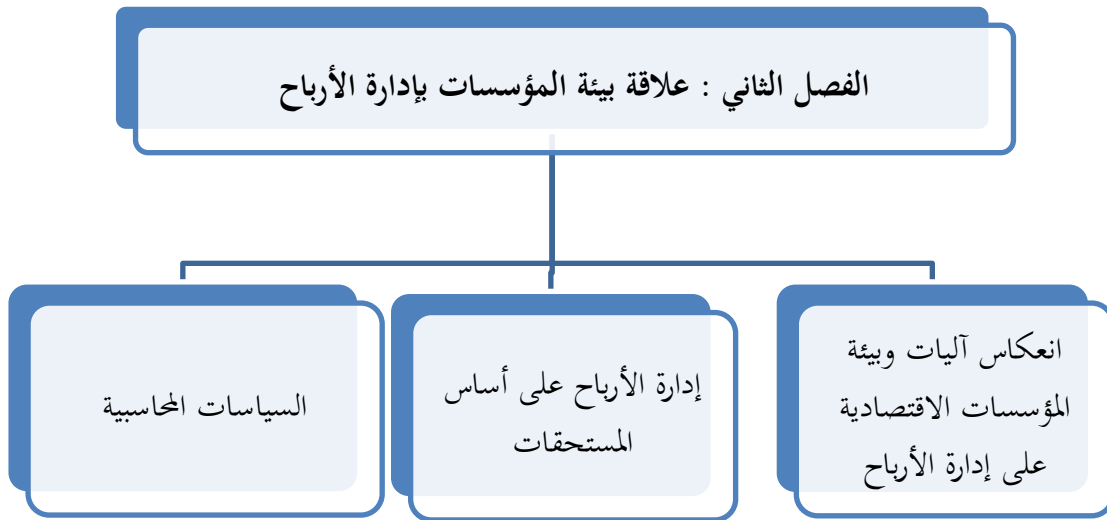
الفصل الثاني:

علاقة بيئة المؤسسات بإدارة الأرباح

تمهيد :

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى أدبيات أساسية حول إدارة الأرباح، سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى كل من انعكاس آليات وبيئة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الأرباح، وأيضا إدارة الأرباح على أساس المستحقات، ثم السياسات المحاسبية، والشكل أدناه يوضح لنا تقسيمات الفصل الثاني فيما يلي :

الشكل رقم (2-1) : يوضح تقسيمات الفصل الثاني علاقة بيئة المؤسسات بإدارة الأرباح



المصدر : من إعداد الباحث

المبحث الأول : انعكاس آليات وبيئة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الأرباح

يتناول هذا المبحث آليات حوكمة المؤسسات، بيئة قوانين حماية المستثمرين، مما يسمح بتبيان انعكاس فعالية القوانين المنظمة للمعاملات الاقتصادية للمؤسسات على تحديد أشكال إدارة الأرباح.

المطلب الأول : دور آليات حوكمة المؤسسات في الحد إدارة الأرباح

تساهم فعالية آليات حوكمة المؤسسات في الحد من إدارة الأرباح وتمثل فيما يلي:

1. آليات حوكمة المؤسسات :

تلعب آليات حوكمة المؤسسات دور مهم وفعال في تقييد حرية التصرف حول إدارة الأرباح، حيث يرى (Marcia, 2006) أن التأثير المقدر لمتغيرات الحكم على أداء المؤسسة يكون أقوى عند خُلُو الأرباح المعلنة من المستحقات التقديرية، كما يؤكد (ben amar, 2009) على وجود تباين في تأثير آليات حوكمة المؤسسة حيث تؤدي بعض الآليات إلى تعديل مباشر للعلاقة بين التدفق النقدي المتاح وإدارة الأرباح، بينما تؤدي الآليات الأخرى إلى تعديل غير مباشر للعلاقة الأخيرة، مما يدل على الانعكاس الإيجابي لفعالية قوانين الحوكمة على جودة الأرباح المعلنة في التقارير (Christian and Nanda, 2002).

2. لوحة المراقبة :

تمثل لوحة المراقبة جانب أساسي في مجلس الإدارة من خلال الدور الخارجي لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، حيث تساهم لوحة المراقبة في سلامة البيانات المالية من خلال الحد من إدارة الأرباح حسب مقاربات نظرية الوكالة، كما تقدم نتائج دراسة (Pope and Young, 2000) أدلة على انخفاض كثافة إدارة الأرباح في المؤسسات التي تتوفر على لوحات مراقبة أكثر استقلالية مما يبرز الدور الرقابي للمديرين الخارجيين ؛ غير أن نتائج دراسة (Patricia, Shakespeare and Myers, 2009) تبين عدم وجود دليل يبين حافز الخصائص ونفوذ المدير على إدارة الأرباح.

في المقابل يرى (Yves, 2009) أن المؤسسات التي تحتوي على مجلس المراقبة تحقق مستحقات اختيارية كبيرة، غير أن آليات الرقابة من خلال المساهمين وسمعة المديرين تسمح بالحد من ممارسة إدارة الأرباح، مثلاً وجود مدير قوي من فئة المساهمين يعطي ضماناً لمعلومات مالية صادقة في المؤسسات الكبرى، كما ينعكس وجود مديرين خارجيين على المستحقات غير الطبيعية مما يؤدي إلى تناقص الدخل وذلك عند تحقيق أرباح سابقة مرتفعة (Pope and Young, 2000).

3. مجلس الإدارة :

يلعب مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية دور فعال في منع إدارة الأرباح في المؤسسة، حيث اعتبر (Biao, Davidson and Robinson, 2001) أن نشاط أعضاء لجنة التدقيق من العوامل الهامة في الحد من لجوء المديرين إلى إدارة الأرباح، كما خلصت دراسة (Charles and Janin, 2005) إلى وجود ارتباط بين مؤشر وجود لجنة التدقيق وانخفاض مستوى المصاريف غير الطبيعية مما يجعل الأرباح المحاسبية أقل تحفظاً، في المقابل يشير (Pope and Young, 2000) إلى عدم وجود تأثير مباشر لتوفر لجنة التدقيق على مستوى إدارة الأرباح، في حين يرى (Biao, Davidson and Robinson, 2001) وجود ارتباط بين تركيبة المجلس وكثافة ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح من خلال انخفاض مستويات المستحقات التقديرية الحالية.

4. التدقيق الداخلي :

يهتم المدقق الخارجي بتقييم وظيفة التدقيق الداخلية فيما يتعلق بدورها في إعداد التقارير المالية حيث تمثل فعالية وظيفة التدقيق الداخلي عامل مهم في الحد من إدارة الأرباح، كما خلصت دراسة (الرفاعي، 2010) لعينة من المؤسسات السعودية المدرجة إلى وجود علاقة معنوية وتأثير سلبي لمتغير حجم عمل التدقيق الداخلي على ممارسات إدارة الأرباح، حيث يمكن تفسير ذلك في التطبيق الغالب لإجراءات ممارسات إدارة الأرباح في مرحلة إعداد التقارير المالية، مما يبرز فعالية التدقيق الداخلية في هذه المرحلة (إعداد التقارير المالية) من خلال الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منه، كما تبين نتائج دراسة (Douglas, Smith and Wood, 2008) أن جودة وظيفة التدقيق الداخلي تؤدي إلى اعتدال مستوى إدارة الأرباح من خلال مؤشرين (مستحقات غير طبيعية وتلبية توقعات الأرباح)، مما يبين انعكاس فعالية عمل المدقق الداخلي على إجراءات إعداد التقارير المالية ذات الجودة.

المطلب الثاني : انعكاس بيئة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الأرباح

تنعكس خصائص بيئة المؤسسات الاقتصادية (التشريعية والقانونية والتنظيمية) على كثافة ممارسة المديرين لإدارة الأرباح من خلال ما يلي :

1. خصائص كل بلد :

تشهد إدارة الأرباح انتشار واسع عبر مختلف البلدان حيث يسمح اختبار ذلك الانتشار بتوثيق اختلافات منهجية في إدارة الأرباح عبر مجموعة مختلفة من البلدان، كما خلصت دراسة (Ben Othman, Zéghal and ElYounsi, 2007) في بيئة المؤسسات التونسية والفرنسية والكندية إلى وجود تقارب بين البيئات الثلاث فيما يتعلق بجوافز إدارة الأرباح وارتباطها بتكلفة سياسات التعاقد ونسبة الاستدانة رغم التباين في وجود سوق مالي متحرك ونشط في كندا مقارنة بتونس، مما أدى إلى اختلاف أداء النظام المحاسبي في كل من تونس وكندا.

كما تختبر دراسة (ben amar, 2009) تأثير الخصائص المالية والقانونية على علاقة التدفق النقدي بإدارة الأرباح في كل من فرنسا وأمريكا، حيث خلصت إلى وجود مستوى متقارب لإدارة الأرباح بين البلدين فيما يخص تأثير تطور السوق المالي وكذا طبيعة البيئة القانونية للمؤسسات، رغم تركيز النظام المالي الفرنسي على البنوك في تمويل المؤسسات مقارنة بالنظام المالي الأمريكي الذي يركز على سوق مالي متطور وديناميكي.

تقدم دراسة (Sherry, McDowell and Erin, 2014) أدلة في البيئة الدولية تشير إلى تنوع استخدام المديرين لأساليب إدارة الأرباح حيث يعتمد ذلك على البيئة التنظيمية لكل بلد، فنجد أن تقنيات إدارة التوقعات الأكثر استخداما في البلدان التي تتوفر على قوانين أقوى لحماية المستثمرين، وتؤيد هذه النتيجة دراسة (Masahiro, Kimura and Yamaguchi, 2015) حيث يرى أن إدارة الأرباح تختلف حسب خصائص قوانين حماية المستثمرين لكل بلد، كما يؤكد (Vedran and al, 2008) على وجود إدارة أرباح انتقالي في جميع البلدان حيث تظهر المستويات الأعلى في البلدان التي تتميز بضعف المؤسسات القانونية.

2. بيئة القوانين للمؤسسة :

تعزز المؤسسات القانونية وهيئات سوق رأس المال بعضها البعض حيث تعمل بالتنسيق للحد من التلاعب قصد حماية المستثمرين مما يبرز انشغال مهم يتمثل في إدارة الأرباح، كما يفترض انخفاض مستوى إدارة الأرباح عند تزايد فعالية قوانين حماية المستثمرين من خلال الحد من قدرة المستثمرين في حماية فوائد السيطرة على القطاع وكذا تقليل حوافز إخفاء أداء المؤسسة (Christian and Nanda, 2002)، كما بينت دراسة (ben amar, 2009) لعينة من المؤسسات الأمريكية أن مستوى التدفق النقدي المتاح لا يحفز المديرين على ممارسات إدارة الأرباح، لكن حسب المنفعة وبشكل طوعي يسعون إلى ممارسات إدارة الأرباح نحو رفع الدخل ويكمن تفسير ذلك في وجود قوانين تقيّد المديرين عند حضور مستوى مرتفع للتدفق النقدي المتاح، كما تشير دراسة (Sarra, 2008) إلى وجود ارتباط بين إدارة الأرباح وتركيبه فروع المؤسسات الاقتصادية، مما يبرز تباين أداء القوانين التي تنظم نشاطات مؤسسات الفروع المختلفة، كما يؤكد (Franck, 2005) في دراسة لعينة من مؤسسات معينة بعرض الاقتناء أن هذه العينة تمارس إدارة الأرباح من خلال مؤشر التلاعب بالمستحقات الاختيارية خلال الفترة الجبائية المنتهية قبل بداية عرض الاقتناء، رغم خضوع تلك المؤسسات لمراقبة صارمة من الهيئات المعنية خلال هذه الفترة، غير أن قوة النظام القانوني حسب المؤسسات الخاصة والعامة مرتبط بمستوى أقل مع إدارة الأرباح (David, Luzi and Leuz, 2006).

3. قانون Sarbanes-Oxley (SOX) :

ارتفعت كثافة ممارس المؤسسات الأمريكية لإدارة الأرباح المحاسبية بشكل حاد حيث بلغ أقصاه خلال الفترة السابقة لإقرار قانون (SOX) في عام 2002 (Daniel and Lys, 2005)، ويهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين وذلك بعد سلسلة فضائح المؤسسات البارزة، حيث يمثل أهم تأثير للتشريعات على التقارير المالية في الولايات المتحدة من خلال وجود انعكاس للأحداث التشريعية المحيطة بـ (SOX) على سعر السهم في السوق المالي (Haidan, Morton and Sonja, 2006).

كما أن استخدام أسلوب إدارة الأرباح على أساس المستحقات آخذ في التناقص خلال الفترات التالية لتطبيق قانون (SOX) حسب (Sherry, McDowell and Erin, 2014)، مما يسمح بتوفير بيانات مالية ذات جودة وتعكس بدقة الأحداث والمعاملات الأساسية للمؤسسة، في المقابل يرى (Daniel and Zarowin, 2008) وجود ارتباط ايجابي لمتغير قانون (SOX) مع استخدام إدارة الأرباح الحقيقية أين يمثل أهم الخصائص الاقتصادية تفسيراً مما انعكس على مستوى التدقيق حول الإفصاح المالي مقارنة بالفترات السابقة، حيث تقدم النتائج التجريبية لدراسة (Itay and Melumad, 2010) دليل على أن المؤسسات تحاول ممارسة إدارة أرباح مموهة بعد تطبيق قانون (SOX) من خلال إدارة النقديات.

كما أن المادة¹ 404 من تشريع (SOX) الذي يسهر على تنفيذها (SEC)² تلزم المؤسسات بوضع اختبار دوري للإجراءات التي تراقب الأنظمة الداخلية بغية ضمان تقارير مالية دقيقة، حيث يؤكد هذا التقرير على "مسؤولية الإدارة إنشاء والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية وإجراءات إصدار التقارير المالية"، كما يجب أيضاً أن "يتضمن التقرير تقييماً اعتباراً من نهاية الفترة المالية الأخيرة للمؤسسة، عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءات إصدار التقارير المالية"³.

4. آراء المشاركين :

تشير إدارة الأرباح مخاوف لدى العديد من المستثمرين ومنظمي الأسواق المالية، وذلك أن الكثير من الدراسات تحاول الإجابة على إشكالية إدارة الأرباح من خلال إنجاز مقابلات مع خبراء ومهنيين في هذا المجال (محاسبين، محللين ماليين ومحافظي الحسابات ومديرين...) مثل دراسات [(Patricia and Skinner, 2000)، (KELLY, 2010)، (Ilia and al, 2013)، (Mark, Elliott and Tarpley, 2002)، (Choice and Cornell, 2009)].

¹ وبموجب المادة 404 من قانون SOX، يطلب من الإدارة إنجاز "تقرير للرقابة الداخلية"، كما يشمل كل جزء من تقرير التغيرات السنوية. 7262. § 15 U.S.C. See
PUBLIC LAW 107-204—JULY 30, 2002 116 STAT. 745

² (U.S. Securities and Exchange Commission)

³ Anne Beyler, Ilan Guttman and Ivan Marinovic, *Earnings Management and Earnings Quality* : Theory and Evidence Preliminary and Incomplete, Stanford University, July 2012, USA, p6

تتناول دراسة (Mark, Elliott and Tarpley, 2002) تجارب المدققين مع المؤسسات التي تحاول ممارسة إدارة الأرباح، حيث تم وصف 515 أسلوب يستخدم في إدارة الأرباح من خلال التجارب المختلفة لهؤلاء المدققين، مما يبرز أهمية قرارات مدققي الحسابات في منع إدارة الأرباح من خلال إجراءات التعديل التي تشمل البيانات المالية، كما خلصت دراسة (KELLY, 2010) إلى أن المشاركين في السوق والمشرعين والمنظمين والأكاديميين قلقون من أجل دافع لديهم لضرورة السيطرة على انتهاكات إعداد التقارير المالية، حيث تتباين آراء الأكاديميين والممارسين والمنظمين حول إدارة الأرباح، أين يرى الممارسين والمنظمين سرعة انتشار إدارة الأرباح مما يوجب اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، في المقابل نجد أن الأكاديميين لا يعتقدون أن معظم المؤسسات تمارس بإفراط إدارة الأرباح، مما يدل على أن هذا السلوك لا يمثل لهم انشغال جوهري (Patricia and Skinner, 2000).

المطلب الثالث : نوعية التدقيق وإدارة الأرباح

تستخدم الحكومات آليات التدقيق في الحد من إدارة الأرباح حيث نجد كل من:

1. سمعة المكلف بعملية التدقيق :

يساهم التدقيق الخارجي في الحد من إدارة الأرباح حيث تختبر دراسة (Charles and Janin, 2005) تأثير متغيرات جودة التدقيق على المصاريف غير الطبيعية في المؤسسات المدرجة الفرنسية، أين خلصت النتائج إلى وجود علاقة تأثير سلبي ومعنوي لعامل الرقابة من قبل المكاتب الكبرى على الخيارات المحاسبية للمديرين مما يدل على صعوبة ممارسات إدارة الأرباح، ويبين (Yves, 2009) أن نسبة ممارسة إدارة الأرباح أكثر ضعف في المؤسسات المراقبة من طرف (Big Six)، كما تبين نتائج دراسة (Daniel and Zarowin, 2008) أن وجود مدقق حسابات من (BIG8) يرتبط إيجاباً مع استخدام إدارة الأرباح الحقيقية كما تمثل أهم العوامل تفسيراً، كما يبرز دور المدققين عند ضعف المديرين أمام فئة المساهمين مما يؤكد فرضية مساهمة نوعية المدققين في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، كما يبين (Daniel and Zarowin, 2008) وجود تأثير هامشي يتمثل في زيادة احتمال استخدام المؤسسة لإدارة الأرباح الحقيقية بـ 7٪ عند التعامل مع مدقق الحسابات من (BIG8)، في المقابل تبين دراسة (Charles and Janin, 2005) عدم وجود تأثير للتعامل مع مدقق حسابات من (BIG5) على حجم المستحقات غير الطبيعية.

تمثل المراجعة الخارجية آلية للمراقبة من قبل السلطة التنفيذية حيث تساهم في الحد من تباين المعلومات وتنظيم الوكالة بين مختلف الشركاء الاقتصاديين في المؤسسة، كما أظهرت دراسات عديدة وجود تأثير سلبى لجودة المراجعة على مدى التقدير الذي يستفيد منه المديرين (Becker and Francis et al, 1999) (Krishnan, 2003) [al, 1998]¹، حيث تكون مستويات تنشيط المصاريف المعنوية أكثر ارتفاعاً في المؤسسات التي تتعامل مع مدققين خارجيين ذات جودة أقل، هذا ما يبين وجود تأثير لجودة المراجعة على مستويات التلاعب بالتقديرية من طرف المديرين مثل الممارسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات المعنوية، كما أظهرت دراسة (Bourmont, 2006)² وجود تأثير إيجابي لجودة التدقيق على مستوى العرض الطوعي حول المعلومات الخاصة بأنشطة البحث والتطوير ورسملة نفقات البحث والتطوير .

2. أتعاب مدقق الحسابات الخارجي :

تختبر دراسة (Richard, Marilyn and Karen, 2002) وجود علاقة بين أتعاب مدقق الحسابات الخارجي وإدارة الأرباح، من خلال ردة فعل السوق المالي عند الكشف عن أتعاب مدقق الحسابات الخارجي، حيث خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبى بين مستوى أتعاب المراجعة مع مفاجآت الأرباح الصغيرة وحجم المستحقات التقديرية، كما تبين دراسة (Carol and Lulseged, 2002) أن المؤسسات التي تحتوي على نسب عالية من المصاريف غير المراجعة تتوفر على مستحقات تقديرية إجمالية تسمح بزيادة الدخل، مما يؤدي إلى ضعف قدرة المراجعين في الحد من إدارة الأرباح، حيث يتزايد الشعور بالقلق لدى فريق (SEC) وسوق رأس المال بشأن تزايد أتعاب مدقق الحسابات مقابل المصاريف غير المراجعة، مما يرجح توفر حوافز اقتصادية لمراجعي الحسابات مقابل تقديم تنازلات تشمل الاستقلالية، مما ينعكس على جودة عمليات التدقيق وجودة الأرباح.

¹BY Roman L. Weil, *QUALITY OF EARNINGS and earnings management*, AICPA Audit Committee Effectiveness Center, FEBRUARY 2009, USA.p3

² Idem.

المبحث الثاني : إدارة الأرباح على أساس المستحقات

نتناول في هذا المبحث نماذج قياس المستحقات الاختيارية (مؤشر إدارة الأرباح)، الارتباط الذاتي، أخطاء التعيين...، يكمن الهدف الأساسي لهذا الجزء في تحديد النموذج المناسب لقياس المستحقات الاختيارية، وكذا إجراءات منهجية وضرورية في عملية القياس.

المطلب الأول : إدارة الأرباح باستخدام التلاعب بالمستحقات

تستخدم آليات التلاعب بالمستحقات في تحويل الإيرادات المحاسبية من دورة إلى أخرى بما يسمح بتحقيق أهداف محددة مسبقا، حيث نميز :

1. الهدف من المحاسبة على أساس الاستحقاق :

يتم توضيح أهداف التقارير المالية وكذا تعريف المحاسبة على أساس الاستحقاق من خلال البنود المنصوص عليها من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB¹) في بيان مختلف مفاهيم المحاسبة المالية : التركيز الأساسي لإعداد التقارير المالية وتقديم المعلومات حول أداء المؤسسة وقياس الأرباح ومكوناته. تحاول المحاسبة على أساس الاستحقاق تسجيل الآثار المالية على المؤسسة والمعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي لها نتائج نقدية على المؤسسة في فترات حدوث تلك المعاملات، أي فترات وقوع الأحداث والظروف بدل الفترات التي يتم فيها تحصيل تلك الأموال النقدية أو المدفوعة من قبل المؤسسة. إن الهدف الرئيسي من المحاسبة على أساس الاستحقاق هو مساعدة المستثمرين على تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة معينة، وذلك من خلال استخدام المبادئ الأساسية للمحاسبة مثل تعريف الإيرادات ومطابقتها، إلا أن بعض المديرين يستغلون تلك التقديرات في إدارة الأرباح مما ينعكس على جودة عملية إعداد التقارير المالية (KELLY, 2010)، كما توفر المعلومات حول الأرباح محتوى إعلامي أفضل عن الأداء الاقتصادي مقابل التدفقات النقدية بالنسبة للمستثمرين؛ فمثلا في البيئة الفرنسية يمثل الإعلان النسبي عن الأرباح التشغيلية والتدفقات النقدية حدثا استثنائيا، كما أن أهمية المعلومات حول التدفقات النقدية والأرباح الأغراض الاستثمار تتباين بالنسبة للمستثمرين والمحللين الماليين (Melita and Vlittis, 2010).

¹ Financial Accounting Standards Board.

2. أحداث تدل على إدارة الأرباح :

حيث يكون من الضروري التحقق منها وتتمثل في¹:

- ✓ احتمال أو وقوع : تراجع في مستوى الإنتاج، حجم المبيعات، الحصة السوقية، فعالية الإنتاج، حجم الاستثمار، قيم الاستخدامات، قيم الأصول،...؛
- ✓ عوامل متعلقة بظروف داخلية؛
- ✓ احتمال أو وقوع تراجع للتدفق النقدي، المخزونات، التوظيفات، الأجور، معدل النمو، وكذا إمكانية رفع رأس المال.

3. مكونات المستحقات :

يكون التلاعب بالمستحقات كلي أو جزئي حيث يتناسب مع مجموع الأصول، كما يعتبر (Sarra, 2008) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر ممارسة لإدارة الأرباح مما يبين أهمية الحجم في تفسير السلوك، كما تفترض جميع الحالات انعكاس المستحقات في الفترة القادمة مما يبين ضرورة اختبار انعكاس إدارة الأرباح على أساس المستحقات لفترة معينة على فترات أخرى (Patricia, Hutton and Kim, 2011)، إذن يمكن تمييز ثلاث مجموعات من الافتراضات المتعلقة بمكونات المستحقات وهي²:

❖ التلاعب بالنفقات (تأخير في الاعتراف بالنفقات) :

يتم تطبيق هذا الأسلوب بإضافة مبلغ من النفقات خلال الفترة، حيث يفترض أن يكون التلاعب عند حساب المستحقات الإجمالية، ثم تطرح نفس القيمة خلال الفترة القادمة، حيث تبين دراسة (Sugata and Watts, 2006) أن المحاسبة لا تسجل كل التغيرات الحاصلة في الإيجارات وقيم الأصول، في المقابل تؤكد دراسة (Ali et Sebou, 2005) على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى نفقات البحث والتطوير (R.D) وإدارة الأرباح، مما يدل على عدم استخدام نفقات البحث والتطوير (R.D) في التلاعب المحاسبي.

¹Jennifer J Jones *Earnings Management during import relief investigations* ,journal of accounting research Vol 29 No 2 ,autumn 1991 , 193-228) university of Chicago ,USA,P 196

² Anne Beyer, Ilan Guttman and Ivan Marinovic ,*Earnings Management and Earnings Quality* : Theory and Evidence Preliminary and Incomplete ,Stanford University , July 2012,USA p4

❖ **التلاعب بالإيرادات (الاعتراف المسبق بالإيرادات) :**

على افتراض إصلاح وضعية التكاليف، يتم تطبيق هذا الأسلوب عن طريق إضافة مبلغ من الإيرادات المفترض التلاعب بها لمجموع المستحقات والإيرادات والحسابات المستحقة خلال الفترة، ثم يتم طرح نفس المبلغ من مجموع المستحقات والإيرادات والحسابات المستحقة خلال الفترة القادمة، حيث يرى (Mark, Elliott and Tarpley, 2002) أن المديرين يستخدمون في إدارة الأرباح الطرق الخاصة بالمعاملات غير المنظمة أو المعايير غير الدقيقة التي تساهم في رفع الدخل الحالي، في المقابل يواجه المدققين ذلك السلوك بالتعديلات الضرورية، كما تشير نتائج دراسة (Pope and Young, 2000) إلى وجود ارتباط سلبي بين الزيادة في الدخل ودرجة الاستقلالية بين ملكية وإدارة المؤسسة.

❖ **التلاعب بالهامش (الاعتراف المسبق بالإيرادات) :**

على افتراض أن جميع التكاليف متغيرة، فإن تطبيق هذا الأسلوب يكون بإضافة مبلغ من الهامش المفترض التلاعب به لمجموع المستحقات والإيرادات والذمم المدينة، حيث يرى (Craig and Thomas, 2010) أن الأنشطة التسويقية تمثل أفضل الأساليب المستخدمة في زيادة الدخل الصافي، من خلال تخفيض السعر ليسمح بتحقيق إيرادات مبيعات فصلية إضافية تصل إلى 5%، غير أن هذا ينعكس على تكلفة الفترة التالية حيث تبلغ تقريبا 7.5% من صافي الدخل الفصلي الإضافي، مما يؤدي إلى خسارة صافية قدرها 2.5% من الأرباح الصافية الفصلية للمؤسسة، كما يؤكد (Siew, Welch and Wong, 1997) عند إجراء دراسات على مؤسسات معينة بعرض أسهم جديدة أن صافي الدخل ينمو قبل العرض ليصل الذروة عند العرض ثم يتراجع بعدها، أما النقديات فتنخفض قبل العرض ثم تتحسن بعدها.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي :

يحقق الأسلوب الثالث (التلاعب بالهامش) زيادة أكبر في الأرباح من الأسلوب الثاني خلال التلاعب بالإيرادات، ويتمثل الهدف من الافتراض الثاني والثالث في إيجاد تطرف للسلسلة المتصلة، حيث يتوقع أن تقع معظم مستويات إدارة الأرباح على أساس الإيرادات بين هذين النقيضين، ويكمن تفسير كل من النوع الثاني والثالث في عدم توقف أخطاء التعيين على افتراضات صريحة لسلوك إدارة الأرباح، حيث تمثل جودة الأرباح نقطة التلاقي بين النظرية والبحوث التجريبية في مجال المحاسبة، كما يرى (Eli, Givoly and Hayn, 2002) أن قسط (MBE) يعتبر مؤشر رئيسي على الأداء المستقبلي للمؤسسة، حيث يتأثر هذا القسط وقدرته التنبؤية بشكل طفيف عند الحكم على حقيقته.

عند دراسة النموذج الديناميكي لسلوك إدارة الأرباح لكل فترة، نجد أن أقساط السوق وسرعة الاختفاء (في نهاية السلسلة) ترفع الحوافز لدى المديرين للحفاظ على استمرارية تلك السلسلة حسب (JAMES, MYERS and SKINNER, 2006)، كما تبين النتائج التجريبية لدراسة (Sugata and Watts, 2006) أن التوقيت يمثل مؤشر لإجمالي المستحقات عند نقطة معينة، حيث يقدر بشكل تراكمي على مدى عدة سنوات سابقة لتلك اللحظة، لهذا يسعى المديرين إلى الاطلاع على الأرباح قبل إعلان التقرير للسوق، إذن عملية إصدار التقرير لا تقتصر على الإبلاغ الصادق رغم وجود تلاعب في ذلك التقرير، لأن ذلك التلاعب من شأنه التأثير على أسعار الأسهم الحالية والمستقبلية مقابل وجود تكلفة للتلاعب بالنسبة للمديرين.

المطلب الثاني : نماذج قياس المستحقات التقديرية

يتطلب قياس المستحقات التقديرية تحديد مجموع المستحقات أولاً، ثم يفترض بعدها وجود عناصر من المستحقات غير الاختيارية كجزء من مجموع المستحقات، أي أن المستحقات الإجمالية تحتوي على عناصر غير اختيارية وأخرى اختيارية تمثل الجزء الباقي، ولقياس المستحقات التقديرية (غير اختيارية) نميز خمسة أنواع من النماذج المستخدمة في عملية القياس، حيث تمثل هذه الأخيرة أغلب النماذج المستخدمة في الأدبيات الخاصة بإدارة الأرباح وهي كما يلي :

1. نموذج (Healy, 1985)¹:

حسب هذا النموذج يتم اختبار سلوك إدارة الأرباح بمقارنة المستحقات الإجمالية بالمتوسط (حيث تنسب إلى مجموع الأصول)، كما أن مقارنة (Healy, 1985) تختلف عن معظم مقاربات إدارة الأرباح الأخرى وذلك عند توقع وجود إدارة الأرباح بشكل منتظم في كل فترة، أين يتم تقسيم متغيرات العينة إلى ثلاث مجموعات من التقديرات وهي :

إدارة الأرباح إلى الرفع؛

إدارة الأرباح إلى التخفيض؛

الرفع والتخفيض في المجموعتين الأخيرتين.

¹ Patricia M. Dechow, Amy P. Hutton, Jung Hoon Kim, *Detecting Earnings Management : A New Approach*, University of California,, 2011,U,S,A P 196.

كما يتم إجراء الاستدلالات من خلال مقارنتها بمتوسط مجموع المستحقات في المجموعة، ويتوقع حدوث إدارة أرباح نحو الصعود أو نحو النزول وبمعدل مجموع المستحقات لكل مجموعة من المجموعات، حيث يسمح هذا الأسلوب بوضع معادلة تعالج مجموعة من الملاحظات :

❖ الأولى يتم توقع إدارة الأرباح نحو الصعود في فترة التقدير؛

❖ الثانية يتم توقع إدارة الأرباح للأسفل في فترة التقدير.

يمثل متوسط مجموع المستحقات لفترة التقدير مقياس للمستحقات غير الاختيارية، حيث ينتج عنها نموذج المستحقات غير الاختيارية التالي :

$$NDA_{\tau} = \frac{\sum TAt}{T}$$

حيث أن :

NDA : يمثل تقدير المستحقات غير الاختياري؛

TA : يمثل مجموع المستحقات منسبة إلى إجمالي الأصول ؛

$t = 1, 2, \dots, T$ يمثل سنة الانخفاض للسنوات المدرجة في فترة التقدير؛

τ : تمثل سنة انخفاض الدالة على فترة الحدث.

2. نموذج (DeAngelo, 1986)¹ :

حسب هذا النموذج يتم اختبار إدارة الأرباح من خلال حساب الفروق الأولى في مجموع المستحقات، وعلى افتراض أن الاختلافات الأولى لها قيمة متوقعة، كما يستخدم هذا النموذج إجمالي المستحقات خلال الفترة السابقة (حيث تنسب إلى إجمالي الأصول) كمقياس للمستحقات غير الاختيارية. إذن يكون نموذج (DeAngelo, 1986) للمستحقات غير الاختيارية كالتالي :

$$NDA_{\tau} = TA_{\tau-t}$$

¹ Ibid.P197.

يمكن اعتبار نموذج (DeAngelo, 1986) كحالة خاصة من نموذج (Healy, 1985)، حيث تقتصر عملية التقدير على المصاريف غير الاختيارية خلال الفترة مقارنة بالفترة السابقة، كما نجد بعض العناصر المشتركة بين كل من نموذج (Healy, 1985) و (DeAngelo, 1986)، ويتمثل ذلك في استخدام النموذجين لمجموع المستحقات خلال فترة تقدير المستحقات غير الاختيارية المتوقعة مما يجعلها ثابتة بمرور الزمن، بينما المستحقات التقديرية تمثل المتوسط التقديري في فترة الصفر، كما نجد كل من النموذجي : (Healy, 1985) و (DeAngelo, 1986) يقيسان المستحقات غير الاختيارية بدون أخطاء مع وجود تغيير في المستحقات غير الاختيارية من فترة إلى أخرى رغم ميل معظم النماذج إلى قياسها مع وجود خطأ، حيث يعتمد اختبار ملاءمة النموذجين على طبيعة عملية السلاسل الزمنية عند توليد المستحقات غير الاختيارية حيث تتبع هذه الأخيرة عملية عشوائية حول نقطة ثابتة.

فنقول عن نموذج (Healy, 1985) انه مناسب إذا كانت المستحقات غير الاختيارية تتبع التوزيع العشوائي، أما إذا كانت الأدلة التجريبية تشير إلى وجود مستحقات إجمالية ثابتة في المستويات وتقارب في العملية العشوائية فنقول أن نموذج (DeAngelo, 1986) هو المناسب،¹ يرى (Dechow, 1994) أن افتراض ثبات المستحقات غير الاختيارية يرجح حصول نتيجة غير دقيقة للتجربة، كما يرى (Kaplan, 1985) أن طبيعة عملية المحاسبة على أساس الاستحقاق تنعكس على مستوى المستحقات غير الاختيارية، لذي يجب أن يتغير مستوى هذا الأخير للاستجابة إلى التغير في الظروف الاقتصادية.

يؤدي إجراء إغفال علاقة تأثير الظروف الاقتصادية على المستحقات غير الاختيارية (المتغيرات غير مترابطة) إلى فشل النماذج مما ينتج عنه أخطاء تتمثل في تضخم المستوى، مما يؤدي إلى تحيز التقديرات نحو المعامل حيث يبين فحص المؤسسات وجود منتظم لظروف اقتصادية غير عادية، كما خلصت دراسة (Patricia, Hutton and Kim, 2011) إلى تعرض اختبار إدارة الأرباح لأخطاء التعيين بسبب إغفال المحددات المترابطة من المستحقات غير الاختيارية دون وجود حل لهذه المشكلة، لأن نماذج المستحقات غير الاختيارية تكون إجمالية، كما يبين (Patricia, Sloan and Sweeney, 1995) أن معرفة تفاصيل العينة من شأنه المساعدة في تجنب استخدام نموذج قياس المستحقات غير الاختيارية، الذي يستخرج عن غير قصد مستحقات تقديرية.

¹ Ibid.P198.

3. نموذج (Jones, 1991)¹ :

يقترح (Jones, 1991) نموذج يعتمد على افتراض أساسي يتمثل في ثبات المستحقات غير الاختيارية، حيث يحاول هذا النموذج السيطرة على أثر التغير في الظروف الاقتصادية على المستحقات غير الاختيارية في المؤسسة، ويتمثل نموذج (Jones, 1991) للمستحقات غير الاختيارية خلال فترة الحدث فيما يلي :

$$NDA_t = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 (\Delta REV_t) + \alpha_3 (PPE_t)$$

حيث أن :

ΔREV : يمثل الفرق بين إيرادات الفترة (T) والفترة (T-1) منسوب إلى إجمالي الأصول في الفترة (T-1)؛

PPET : يمثل قيم الممتلكات والمعدات الإجمالي في الفترة (T) منسوبة إلى إجمالي الأصول في الفترة (T-1)؛

A_{t-1} : يمثل إجمالي الأصول في الفترة (T-1)؛

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: تمثل المعلمات في المؤسسة المعنية.

عند تقدير المعلمات لكل مؤسسة حسب المعادلة السابقة نجد $(a_3 a_2 a_1)$ فنقوم بإعادة الحساب باستخدام نموذج الفترة التقديرية التالي :

$$TA_t = a_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + a_2 (\Delta REV_t) + a_3 (PPE_t) + \omega_t$$

حيث أن :

A_{t-1} : يمثل إجمالي الموجودات في الفترة (T-1).

ملاحظة : تشير نتائج (Jones, 1991) إلى نجاح هذا النموذج في شرح الاختلاف الحاصل في المستحقات الإجمالية.

¹ Ibid.P199.

يحتوي نموذج (Jones, 1991)¹ على افتراض ضمني يتمثل في وجود إيرادات غير اختيارية، إذن إدارة الأرباح تكون من خلال الإيرادات التقديرية، كما أن نموذج (Jones, 1991) يغفل جزء من الأرباح الناتج عن المستحقات التقديرية، مثال استخدام الإدارة للتقديرات من أجل تحقق إيرادات في نهاية الفترة، مما ينتج مردود غير نقدي يثير شكوك حول تحقق تلك الإيرادات، كما أن نتائج إدارة التقديرات تكون بزيادة الإيرادات والمستحقات الإجمالية (من خلال الزيادة في الذمم المدينة).

ويؤكد نموذج (Jones, 1991) تعامد المستحقات الإجمالية فيما يتعلق بالإيرادات، حيث أن استخراج هذا المكون من المستحقات التقديرية يجعل تقدير إدارة الأرباح متحيز نحو الصفر [حيث يعترف (Jones, 1991) بهذا القيد]².

4. نموذج (Jones المعدل 1995)³:

يعتبر نسخة معدلة من نموذج (Jones, 1991) في التحليل التحريبي، حيث يهدف هذا التعديل إلى إنهاء النزعة المركزية في نموذج (Jones, 1991) لقياس المستحقات التقديرية مع الخطأ عند ممارسة حرية إدارة الإيرادات، في النموذج المعدل تقدر المستحقات غير الاختيارية خلال فترة المعنية (أي خلال الفترات التي يفترض فيها إدارة الأرباح) على النحو التالي :

$$NDA_t = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t) + \alpha_3 (PPE_t)$$

حيث أن :

ΔREC : يمثل الفرق بين صافي الذمم المدينة في الفترة (t) والفترة (t-1) منسوب إلى إجمالي الأصول فترة (t-1).
يتمثل تقدير المستحقات غير الاختيارية خلال فترة التقدير (أي افتراض انتظام عملية إدارة الأرباح) في تلك التقديرات الناتجة عن نموذج (Jones, 1991) الأصلي، حيث أن التعديل الوحيد النسبي لنموذج (Jones, 1991) الأصلي يكمن في تغيير الإيرادات، مما يؤدي إلى ضبط التغيير في الذمم خلال الفترة المعنية، كما أن نموذج (Jones, 1991) الأصلي يفترض ضمناً وجود قدرة تقديرية لا تمارس على الإيرادات إلا في فترة التقدير أو الفترة المعنية، في المقابل نجد أن النسخة المعدلة من نموذج (Jones, 1991) تفترض ضمناً أن التغيرات في المبيعات خلال الفترة المعنية تنتج إدارة الأرباح، حيث يستند هذا المنطق على سهولة ممارسة إدارة الأرباح من خلال القدرة

¹ Ibid. P200.

² Idem.

³ Ibid.P201.

التقديرية على الاعتراف بالإيرادات من المبيعات النقدية، كما أن هذا التعديل ينجح في الحد من ميل تقدير إدارة الأرباح في اتجاه الصفر لعينة الدراسة.

5. نموذج الصناعة¹ :

يستخدم هذا النموذج من قبل (Dechow and Sloan, 1991)، ويعتمد على افتراض أساسي يتمثل في ثبات المستحقات غير الاختيارية بمرور الزمن [يتوافق مع نموذج (Jones, 1991)]، كما يؤكد على ضرورة نمذجة المحددات المباشرة للمستحقات غير الاختيارية، ويرى نموذج الصناعة وجود اختلاف في العوامل المحددة للمستحقات غير الاختيارية، حيث يكون ذلك الاختلاف شائع بين المؤسسات التي تنشط في نفس الصناعة ويكون نموذج الصناعة للمستحقات غير الاختيارية كالتالي :

حيث أن :

$$NDA_{\tau} = \gamma_1 + \gamma_2 \text{median}_I(TA_{\tau})$$

- متوسط (TA) : تمثل متوسط قيمة المستحقات الإجمالية منسوبة إلى مجموع الأصول حسب كل مؤسسة في العينة.
- لكل مؤسسة تحدد المعلمات (1Y، 2Y) مقدرة للملاحظات الواردة في فترة التقدير.

تتوقف قدرة نموذج الصناعة على تخفيف خطأ القياس في المستحقات التقديرية إلى حد كبير على عاملين اثنين هما²:

- ❖ نموذج الصناعة يزيل التفاوت في المستحقات غير الاختيارية فقط، حيث يكون شائع عند المؤسسات العاملة في نفس الصناعة، كما أن التغيير في المستحقات غير الاختيارية يعكس إلى حد كبير ردة فعل المؤسسة على التغيير في ظروف محددة، ثم إن نموذج الصناعة لا يستخرج جميع المستحقات غير الاختيارية من المستحقات التقديرية.
- ❖ نموذج الصناعة يزيل التفاوت في المستحقات التقديرية المرتبطة بالمؤسسات الناشطة في نفس الصناعة حيث يحتمل أن ينتج عنها مشكلة، كما أن خطورة هذه المشكلة تعتمد على مدى ارتباط الدافع لممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الناشطة في نفس الصناعة، كما أن اعتماد عينة كاملة من المؤسسات يقلل من قوة اختبار النموذج (Yong, 2005).

¹ Ibid.P202.

² Ibid.P203.

المطلب الثالث : منهجية استخدام نماذج تحديد المستحقات :

تتطلب عملية استخدام نماذج تقدير المستحقات غير الاختيارية التأكد من بعض العناصر منها :

1. تحذير منهجي عند استخدام نماذج تقدير المستحقات غير الاختيارية :

عند استخدام النماذج التقليدية في تحديد إدارة الأرباح، نجد أن اعتماد نموذج (Jones, 1991)¹ مثلا يسمح بقياس مؤشرات "معقولة" حول المستحقات ويتم تفسير كل انحراف عن المؤشرات المعيارية بأنها تلاعب، حيث ينتج عنه قياس لمؤشرات "حتمية" لأن التركيز يكون على إدارة الأرباح دون التأكد من نوعية ذلك التلاعب (أساس المستحقات أو الأنشطة الحقيقية).

إذن عند تطبيق النماذج التقليدية يمكن استنتاج وجه قوة ووجه قصور، الأول يتمثل في قدرة النماذج على تحديد إدارة الأرباح سوء كان نقدي أو على أساس المستحقات، حيث تؤكد نتائج دراسة (Patricia, Sloan and Sweeney, 1995) أن جميع النماذج تسمح بالكشف الحقيقي عن إدارة الأرباح عند تطبيقها على عينة عشوائية، أما الثاني فيتمثل في عدم قدرة النماذج على الفصل بين إدارة الأرباح على أساس المستحقات أو الأنشطة الحقيقية.

2. قوة اختبار منهجية المستحقات :

تكمن أهمية الصعوبة المنهجية والتجريبية لأدوات قياس إدارة الأرباح في ممارسة التلاعب حول نقاط خاصة بالمحاسبة (دور المستحقات، نظام المعلومات المحاسبي)، حيث تبرز ضرورة تقديم تحليل اقتصادي ومحاسبي وباستخدام أدوات إحصائية، فنجد مثلا في دراسة (Beneish and Nichols, 2005) أن حذف متغير "احتمال التلاعب" من النماذج المستخدمة في التنبؤ بإدارة الأرباح لدراسات سابقة يؤثر على سوء تقدير المستحقات، لأن احتمال التلاعب يخفف من استمرار سوء تقدير المستحقات الناتج عن تناقص القدرة التنبؤية للمستحقات، كما تؤكد دراسة (Patricia, Hutton and Kim, 2011) على انعكاس إدارة الأرباح على أساس المستحقات لفترة معينة على فترات أخرى، مما يؤدي إلى ضعف الارتباط بين سلسلة المستحقات الاختيارية (Jeanjean, 2002).

¹ Joseph Gerakos n, Andrei Kovrijnykh , *Performance shocks and misreporting* Journal of Accounting and Economics 56 (2013) 57–72 , United States P 58.

يرى (Patricia, Sloan and Sweeney, 1995) أن النماذج التي تعطي قوة اختبارات منخفضة عن إدارة الأرباح تعطي في المقابل تفسيرات معقولة من الناحية الاقتصادية، حيث يكمن الهدف من تعدد النماذج في الحصول على أفضل قياس لإدارة الأرباح بعد تقييم حجم أخطاء القياس، كما أن النسخة المعدلة من نموذج (Jones, 1991) تعتبر أكثر استخدام في الكشف عن إدارة الأرباح (Jeanjean, 2002)، في حين تشير دراسة (Patricia, Sloan and Sweeney, 1995) إلى ضرورة النظر في عمل سياق النموذج وافترض العلاقة بين إدارة الأرباح والمستحقات غير الاختيارية، حيث يفرز نموذج المستحقات غير الاختيارية عن غير عمد مستحقات تقديرية، هذا ما يجعل التناسق الداخلي لمختلف المقاييس مشكوك فيه عند القياس (Jeanjean, 2002)، كما أنتجت دراسة (Daniel and Zarowin, 2008) نموذج ذو قوة تفسيرية مهمة يسمح بشرح حوالي 68% من الخصائص الاقتصادية المفسرة لقرارات إدارة الأرباح الحقيقية في المؤسسات.

3. خصائص العينة :

تمثل خصائص العينة عامل مهم في قياس كثافة إدارة الأرباح على أساس المستحقات حيث يوصي (Patricia, Sloan and Sweeney, 1995) باستخدام نموذج جونز في سياق بحوث تمارس حرية التصرف بالإيرادات مما يسمح باستخراج المكون الأساسي من إجمالي المستحقات التقديرية، بينما يوصي باستخدام نموذج الصناعة في سياق بحوث التي تتوقع ارتباط نوع الصناعات بالمستحقات التقديرية مما يسمح باستخراج المكون الأساسي من إجمالي المستحقات التقديرية.

يمكن السيطرة على العينة من خلال توفر إمكانية السيطرة المباشرة على فرضية العدم، لأن مختلف النماذج ترفض فرضية العدم لإدارة الأرباح وتكون بمعدلات تتجاوز مستويات محددة للاختبار وخاصة عند تطبيقها على عينة مؤسسات تعاني صعوبات في الأداء المالي، مما يبين أهمية دافع الأداء المالي لتحقيق حافز إدارة الأرباح، ويرى (STEFAN, 2007) أن بعض المستحقات ذات خصوصية مثل (اهتلاك الشهرة وتقدير خسائر القيمة) لأنها لا تعطي أهمية لاختلاف الإجراءات بين المؤسسات العامة والخاص، هذا ما يجعل تحديد الحافز الأساسي أمر مهم عند تقدير المستحقات، مثلاً يؤكد (Sarra, 2008) أن معظم المؤسسات الاقتصادية التونسية تسعى من خلال ممارسة إدارة الأرباح إلى تحسين ظروف الحصول على القرض وكذا تقليل التكاليف الضريبية.

4. الارتباط الذاتي :

يمثل الارتباط الذاتي إشكال مهم يمكن أن يؤثر في جودة قياس المستحقات حيث يؤكد (Jeanjean, 2002) أن كل النماذج تنتج عنها ذاتية في المستحقات مما يثبت وجود تناسق لمختلف مقاييس إدارة الأرباح في الإطار العام للنموذج المحاسبي، كما يؤدي ارتباط الخصائص الاقتصادية إلى حذف المتغيرات المترابطة ودمجها، غير أن استمرار عملية الحذف يبرز مشكلة الإفراط في التصحيح حسب (Patricia, Hutton and Kim, 2011)، في المقابل يرى (Yong, 2005) وجود ارتباط ذاتي إيجابي ومتجانس نسبياً بين مفاجآت الأرباح المتتالية، هذا ما يفسر تجاهل المستثمرين للارتباط الذاتي عند تشكيل توقعات الأرباح في المستقبل، مما يجعل مستوى التفاعل متجانس عندما تكون مفاجآت الأرباح المستحقة أكثر من مفاجأة التدفق النقدي.

5. أخطاء التعيين :

يؤدي حذف المتغيرات المترابطة للخصائص الاقتصادية إلى إجراء خطأ التعيين، حيث يمثل هذا الأخير مشكلة شائعة عند إجراء اختبارات إدارة الأرباح، كما فشل الباحثون في إيجاد حلول لها، في المقابل نجد أن حدوث مطابقة للأداء المتغير قد يخفف من حجم المشكلة ويسمح بتحديد المتغير المناسب للحذف، هذا ما يجعل المشكلة أسوأ حسب (Patricia, Hutton and Kim, 2011).

يتطلب إجراء اختبار إدارة الأرباح دمج انعكاس المستحقات مما يؤدي إلى تخفيف أخطاء التعيين الناتجة عن حذف المتغيرات المترابطة لمجموعة الخصائص الاقتصادية، حيث يزيد انعكاس الدمج من قوة الاختبار مما يوفر حل أفضل لتخفيف أخطاء التعيين في النماذج عند حذف المتغيرات (Patricia, Hutton and Kim, 2011). يمكن للباحث تقييم طبيعة أخطاء التعيين وإجراء تقييم نوعي عن كيفية تأثيرها على الاستدلال الإحصائي؛ مثلاً : يكون معامل سلمي متحيز ومتصل بالأداء عند تحديد إدارة الأرباح بينما فرضية الباحث تتنبأ بمعامل إيجابي، وهكذا فإن وجد الباحث معامل إيجابي كبير، فعندها سيكون من المعقول أن يستنتج قبول الفرضية ورفض فرضية العدم (Patricia, Sloan and Sweeney, 1995).

المبحث الثالث : السياسات المحاسبية للمؤسسة ومجالات إدارة الأرباح في النظام المحاسبي المالي

يتناول هذا المبحث أولاً السياسات المحاسبية حيث تمثل الهيكل الأساسي لإعداد التقارير المالية وكذا إعلان الأرباح في المؤسسة، ثانياً مجالات ممارسة سلوك إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

المطلب الأول : السياسات المحاسبية للمؤسسة

يتم صياغة السياسات المحاسبية وفق احترام القواعد المحاسبية الإلزامية.

1. تعريف السياسات المحاسبية :

"هي مجموعة الخيارات التي يمكن من خلالها تسيير المتغيرات المحاسبية المحكمة، وذلك في إطار احترام القيود والأحكام التنظيمية، وكذا التوافق مع محتوى وشكل القوائم المالية المعلنة" (et Ramond, 2009) (Jean, Casta).

تتكون السياسات المحاسبية من المبادئ والقواعد المحاسبية الأساسية لتحضير وعرض القوائم المالية للمؤسسة، حيث تلعب تلك السياسات دور هيكلي ومهم في التقرير السنوي للمؤسسة (Ahmed Saleem, 2007)، كما تسمح السياسات بتقييم الوضعية المالية لعناصر الأصول في ظروف عدم التأكد وعدم الوضوح، أين يجد المديرين ضمن هذا الإطار مجال للمفاضلة بين مجموعة من الخيارات والطرق المحاسبية، حيث يؤدي استخدام حرية التصرف في المحاسبة إلى تآكل ثقة المستخدمين حول عملية إعداد التقارير المالية (KELLY, 2010)، وتتجلى هذه الأهمية في مرجعية المحاسبة حسب المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)¹، في المقابل نجد ممارسة الضغط لإدراج ترخيص لبعض الحالات على أساس مهم في المرجعية (rules-based) حسب المعايير الفرنسية، كما يبرز انشغال لدى المدراء الماليين حول وضع المعايير الحالية في العديد من القضايا ويتمثل أبرزها في وجود عدد كبير من القواعد وكذا محاسبة القيمة العادلة (Ilia and al, 2013)، مما ينتج غموض نسبي حول تطبيق تلك القواعد حيث يسمح للمديرين باستخدام ما يلي :

❖ حجم التفاصيل في قائمة عرض ومحتوى القوائم المالية؛

❖ حجم الخيارات الخاصة بقواعد الإبلاغ المالي مثل (تركيب حسابات النتيجة والميزانية، عناصر خارج

الميزانية)؛

❖ تحديد خيار السياسات المحاسبية لتحقيق أهداف الاتصال المالي والمنافع الخاصة بالمديرين.

¹ International Financial Reporting Standards /International Accounting Standards.

تعطي الخيارات المحاسبية مجال واسع للهندسة القانونية والمالية في المؤسسة، حيث يتم الاستغلال النظامي للتعليمات القانونية بالتركيز على الأهمية النسبية لمحتوى القوائم المالية، والإجابة على احتياجات مستخدمي المعلومات المالية من خلال آلية الإبلاغ المالي؛ مثل: تجد المؤسسات الألمانية مجالاً للحرية عند تقديم الحسابات الموحدة في إطار مبادئ المحاسبة الألمانية، (IAS) أو (US GAAP)¹.

2. نطاق تطبيق السياسات المحاسبية :

تمثل السياسات المحاسبية مجموعة كافية وواسعة لتطبيق الملاحظات حول تحضير وعرض القوائم المالية، حيث أن نطاق تطبيق السياسات المحاسبية يتكون أساساً من: (مجموعة القوائم المالية المعلنة والمتعلقة بالحسابات السنوية وحسابات التجميع، تقرير التسيير، التقرير المرحلي ومصاريف المؤسسات المدرجة،...)، حيث يتم عرض المعلومات بشكل طوعي، كما تبين دراسة (Igor and Zimmermann, 2007) لمجموعة مؤسسات ألمانية وجود إمكانية للاختيار الطوعي عند إعلان النتائج، حيث يمثل مؤشر على نوعية الإبلاغ حول الأرباح من خلال تفوق معايير (US GAAP) مقارنة بمبادئ المحاسبة الألمانية أو حتى (IAS).

3. صياغة السياسات المحاسبية :

تبين السياسات المحاسبية مجموعة الخيارات المحددة من طرف المديرين للحصول على بيانات محاسبية تتعلق بشكل ومحتوى القوائم المالية المنشورة ضمن إطار القيود القانونية، حيث يتم مراجعة البيانات المالية لتتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (Mark, Elliott and Tarpley, 2002)، كما أن الإفصاح حول الأرباح على أساس (IFRS) يكتسب أهمية خاصة بإدارة الأرباح خلال الفترة الانتقالية (Vedran and al, 2008)، وتمثل السياسات المحاسبية حسب (Jean, Casta et Ramond, 2009, p1152) فيما يلي :

- الخيارات أو التعديلات التي تشمل طرق التقييم (نموذج القيمة العادلة للأصول والخصوم)؛
- الخيارات أو التعديلات التي تشمل طرق عرض القوائم المالية السنوية المجمعة أو السداسية؛
- تحديد حجم ودرجة التجميع والتفصيل في المعلومات المعلنة في القوائم المالية؛
- تحديد المعلومات المعلنة في تقرير التسيير؛
- تحديد تاريخ تقديم المعلومات المالية؛
- الإعلان الطوعي للقوائم المالية الخاصة أو المعلومات المتعلقة بسوق المؤسسة؛
- الخيارات أو التغيرات التي تشمل مهمة المدقق الخارجي؛
- الانتقال الاستباقي إلى المرجعية الدولية² (IASB) أو تفسيرات (FASB)؛
- اختيار شكل الإبلاغ وأساليب عرض الأداء (النتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال)؛
- الاحترام الاستثنائي للمبادئ الجوهرية في المحاسبة.

¹ U S Generally Accepted Accounting Principles.

² International Accounting Standards Board.

4. أهداف السياسات المحاسبية :

تعتبر المؤسسات المدرجة في البورصة معنية بحضور السوق المالي، حيث تختلف طبيعة الإثبات والهدف من السياسات المحاسبية، أين تكون المؤسسة ملزمة باستدعاء الجمهور من أجل المصادقة على النتائج المالية، كما تلعب توزيعات الأرباح دور مهم في تقييم أداء المؤسسة في البورصة، ويتباين نموذج السياسات المحاسبية وفق السياق المؤطر والبيئة الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

تهدف السياسات المحاسبية إلى إثبات حوافز المديرين حيث يمارس المديرون إدارة الأرباح في إطار احترام قيود المحاسبة المالية المتعلقة بالمعايير والمتمثلة في : (تقليل الأرباح الخاضعة للضريبة، تعظيم النتيجة المحققة، التأثير في توزيعات الأرباح، تجنب مخاطر البيئة المالية (إعلان الخسائر)، ترقية الاتصال المالي، تحسين ظروف الاقتراض، إدارة المعلومات التقديرية حسب توقعات المحللين الماليين،...).

المطلب الثاني : السياسات المحاسبية وإدارة الأرباح

نتيجة لامتداد السياسات المحاسبية أصبحت عملية تحديد الخيارات المحاسبية تطرح انشغالات مهمة تتمثل في استخدام مجال اختيار السياسات المحاسبية في التلاعب المحاسبي.

1. السياسات المحاسبية والتلاعب المحاسبي :

خلال العشرين سنة الأخيرة كانت تمثل عملية تحديد الخيارات المحاسبية مشكلة عميقة نتيجة لامتداد السياسات المحاسبية، حيث تحولت أساليب المحاسبة الإبداعية إلى هدف التلاعب وإعطاء جانب لاستخدام التقنيات المحاسبية في ذلك التلاعب، كما يؤكد (Igor and Zimmermann, 2007) على وجود تباين في مستوى إدارة الأرباح بين إطار مبادئ المحاسبة الألمانية ومعيار المحاسبة (US GAAP)، وبرز تقارب مستوى إدارة الأرباح بين إطار مبادئ المحاسبة الألمانية والمعيار المحاسبية الدولية.

تتمثل أهمية المعايير المحاسبية المحاسبية في تحقيق أهداف الاتصال المالي للمؤسسة مع البيئة الخارجية، أين يرتبط مع وجود تأثير مهم للانتقال إلى (IFRS) الذي يسمح بالإعلام والتداول بالإنصاف حول تقييم عناصر الأصول (Vedran and al, 2008)، كما خلصت دراسة (Ahmed Saleem, 2007) إلى توفر مؤسسات نشاط الطيران على سياسات محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وهيئة الأوراق المالية (SEC)، مما يسمح بإنتاج بيانات مالية موثوقة رغم وجود مجال للتلاعب في التقارير المالية.

بخصوص العرض المحاسبي للمؤسسة نجد أن التلاعب يكون باستخدام تقنيات تبينها المحاسبة الإبداعية، حيث تستهدف الإدارة البنية المعمقة للقوائم المالية في تحديد مفهوم خاص للأداء، كما تظهر هذه النقطة في الانتقال بين الحدود المسموح بها في تعريف محتويات القوائم المالية، خاصة مناقشة مفهوم رأس المال والديون،...، أين يتم إخفاء ديون أو حقوق تمثل مخاطر، وكذا عناصر الأصول أو الثبنيات عند التنازل بالإيجار، حيث تؤثر هذه العمليات في النتيجة الصافية للمؤسسة.

تساهم السياسات المحاسبية في الكشف عن الإستراتيجية المنتهجة عند اختيار الطرق المحاسبية وكذا نموذج التقييم الأكثر ملاءمة حسب الإطار التنظيمي للعملية المعنية، حيث تندرج ضمن إستراتيجية تجنب مديري المؤسسات لبعض التعليمات المعيارية (قانونية وتنظيمية)، كما يعود سبب السماح بتعدد الحالات المستخدمة إلى الاتفاق على تحقيق هدف الاستجابة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث تؤكد دراسة (Ahmed, 2007) على انعكاس التغير في السياسات المحاسبية للمؤسسة على جودة التقارير المالية للمؤسسة، كما تبين نتائج دراسة (Ben Othman, Zéghal and El Younsi, 2007) أن تأثير هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) يكمن في تحديد درجة تقارب أو تباعد البلدان بين نموذجين الانجلو أمريكي وأورو قاري فيما يخص ممارسة إدارة الأرباح.

2. إطار السياسات المحاسبية :

تدخل السياسات المحاسبية للمؤسسة ضمن إطار تنظيمي يبين ويحدد مختلف المفاهيم الأساسية والجوهرية أين نجد انعكاس للمبادئ المحاسبية الأساسية، حيث تعتمد عليها عملية تحضير وعرض القوائم المالية التي تكون مقبولة ومتكاملة رغم اختلاف مصادرها في القانون المحاسبي، كما أن تطبيق هذه المبادئ في الحسابات السنوية والحسابات المجمعة ينتج بعض الخصوصية في السياسات المحاسبية للمؤسسة مثل : تطبيق مبدأ ديمومة (ثبات) الطرق المحاسبية مقابل تحقيق هدف الصورة الصادقة، كما تبين نتائج (Igor and Zimmermann, 2007) وجود مستويات منخفضة من إدارة الأرباح في المؤسسات التي تبلغ عن نتائجها تحت (US GAAP)، وتفسير هذه النتيجة أن الخيار المحاسبي يمثل جزءا أساسيا من المعايير المحاسبية، كما توجد علاقة سلبية بين الخيارات المحاسبية لتقييم المخزونات وحجم المؤسسات عند السياق الأمريكي، بينما لا توجد علاقة معنوية في السياق الفرنسي (Saada, 1995).

رغم وجود إطار قانوني يضبط السياسات المحاسبية، إلا أنه يصعب وضع تعريف وتصور شامل لكل الأعمال والممارسات المحاسبية عند التطبيق والهيكلية، حيث تستخدم السلطة التقديرية التي توفرها القواعد المحاسبية حول القيمة العادلة في إدارة حجم الدخل (Patricia, Shakespeare and Myers, 2009)، كما ترتبط تسويات الأرباح حسب (IFRS) مع كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم (Vedran and al, 2008).

3. فهم السياسات المحاسبية وإدارة الأرباح :

- تمثل ضرورة فهم كيفية تشابك معاملات المؤسسة مع المبادئ المحاسبية عامل مهم عند تحديد وتأكيد ممارسة المؤسسة لإدارة الأرباح حيث يتطلب ذلك العناصر التالية :
- ✓ تحقيق فهم أفضل للمعاملات التي تحتاج لحكم أو تقدير الإدارة : مثل جرد السلع المعروضة للبيع بالنسبة لمؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
 - ✓ تحقيق فهم أفضل للخيارات المتاحة أمام الإدارة، مثل اختلاف المعاملات المتعلقة بالمخزون بين سياق (US GAAP) و (IFRS)، حيث لا يمكن استخدام طريقة الوارد أولاً الصادر أخيراً في سياق (IFRS) ؛
 - ✓ تحقيق فهم أفضل عند تحديد عناصر الأصول : مثل الضرائب المؤجلة ؛
 - ✓ تحقيق فهم أفضل لتوفر إمكانية استخدام الخيار المحاسبي في إدارة الأرباح : مثل عدم اكتشاف العمليات غير العادية في نهاية الفترة من خلال تعجيل أو تأجيل عمليات الشراء.

المطلب الثالث : مجالات ممارسة سلوك إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

تحتوي القواعد المحاسبية لنظام المحاسبي المالي (SCF) على مجموعة من الخيارات والطرق التي تمثل مجال حرية يمكن استخدامها في عملية إدارة الأرباح.

1. طرق تقييم تكلفة المخزونات:

يمكن تمييز طريقتين في التقييم وهما :

- استخدام القواعد العامة في التقييم : تمثل الطريقة المرجعية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) وتكمن في إدراج عناصر المخزونات حسب كل نوع كما يلي :

❖ تكلفة الشراء : تمثل سعر الشراء مضاف إليه مجموع المصاريف الملحقمة بعملية الشراء؛

❖ تكاليف التحويل : تمثل سعر شراء المواد الأولية المستهلكة مضاف إليها المصاريف المباشرة وغير مباشرة لعملية الإنتاج؛

❖ المصاريف العامة : وتضم المصاريف المالية والمصاريف الإدارية (منسوبة مباشرة إلى الدورة المعنية).

- طرق مرخص بها :

- ✓ تحديد تكلفة المخزونات من خلال ربطها بمخزونات، أو أصول تكون قيمها مساوية لقيم المخزونات المعنية بالتقييم في آجال قريبة من تاريخ إنتاج أو شراء تلك العناصر؛
- ✓ تطبيق سعر بيع المخزونات منسوب إلى الهامش الإجمالي للربح المطبق على كل فئة من فئات المخزونات.

2. طرق تحديد نسب التقدم في العقود طويلة الآجال :

يتمثل عقد طويل الآجال في عمليات انجاز ممتلكات أو خدمات أو منتجات تتداخل فيها تواريخ الانطلاق والانتهاء عمليات انجاز في سنوات مالية مختلفة، ويتعلق الأمر بـ (عقود البناء، عقود الإصلاح الأصول البيئية، عقود تقديم خدمات).

يمكن تمييز طريقتين لإدراج التكاليف والإيرادات حسب العقود طويلة الآجال وهما :

الطريقة مرجعية : وتتمثل في إدراج الأعباء المحملة بشكل مباشر في العملية، أما المنتجات فيتم إدراجها وفق وتيرة التقدم الحقيقية لعمليات الانجاز، حيث يتم حساب النتيجة من خلال مقارنة الأعباء المحملة مع الإيرادات الناتجة عن التقدم في الانجاز.

طريقة مرخص بها : عند تعذر استخدام الطريقة المرجعية (إدراج المنتجات وفق وتيرة التقدم الحقيقية لعملية الانجاز)، فإنه يرخص بتسجيل المنتجات بقيمة تعادل الأعباء المثبتة التي يكون تحصلها محتملا.

3. طرق تقييم مخرجات المخزون :

وهي موضحة كما يلي :

* **طريقة التكلفة الوسطية المرجحة :** حسب هذه الطريقة، يتم حساب تكلفة الوحدة الواحدة لكل عنصر من المخزونات، وذلك بقسمة مجموع قيم المخزونات على عدد الوحدات المنتجة، وكذا تعديل تكلفة الوحدة بعد كل عملية إدخال إلى المخازن.

* **طريقة الوارد أول الصادر أول :** حسب هذه الطريقة، يتم تحديد تكلفة الوحدة الواحدة لكل عنصر من المخزونات حسب ترتيب عملية الإدخال إلى المخازن، أي العناصر الواردة أولاً إلى المخازن تكون الصادرة أولاً عند الإخراج.

4. القروض والديون المالية :

أثناء معالجة القروض والديون المالية تبرز نوعين من المعالجات وهما:

معالجات مرجعية :

حسب هذه الطريقة يتم توزيع التكاليف الملحققة والمترتبة عن الحصول على قرض بشكل خطي على مدة تسديد القرض، كما يتم تسجيل تلك التكاليف ضمن حسابات المصاريف المالية للدورة المعنية بتحملها، وتتمثل تكاليف القرض فيما يلي :

✓ الفوائد المصاحبة للقرض المصرفي؛

✓ اهتلاك علاوات الإصدار والتسديد الخاصة بالقرض؛

✓ الأعباء المالية الناتجة عن عمليات الإيجار - التمويل؛

✓ فرق الصرف الناتج عن القروض بالعملة الأجنبية.

معالجات مرخص بها :

حسب هذه الطريقة يتم إدراج التكاليف الملحقمة والمترتبة عن الحصول على قرض، بشكل مباشر في تكلفة الاقتناء أو البناء أو الإنتاج للأصل المالي، الذي يتطلب فترة طويلة في التحضير (أكثر من سنة) قبل الاستخدام أو البيع.

5. عمليات بالعملة الصعبة :

تحول الأصول المكتسبة أو القروض بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية، وذلك بتحول كلفتها حسب العملة الصعبة وإسنادها إلى سعر الصرف يوم إبرام الصفقة أو اتفاق الطرفين. في حالة بقاء عناصر الأصول أو الخصوم مطلوبة و المحررة بالعملة الصعبة يكون لزاما تصحيح أساس الصرف حتى ذلك التاريخ أما الفوارق فتشكل أعباء أو نواتج مالية. في حالة تشكيل مؤونات تغطية فوارقات الصرف، فإنها لا تسجل في حساب النتيجة إلا بما يناسب ذلك الخطر، وعند حدوث ظروف تلغي جزئيا أو كليا ذلك الخطر فان عملية التصحيح تكون تباعا لتلك الظروف.

6. تقييم عناصر التثبيتات المعنوية والمادية :

حيث نجد استخدام القاعدة العامة بالاعتماد على التكلفة التاريخية، وتكون حسب الحالات التالية :

- ✓ بالنسبة التثبيتات التي تم اقتناؤها تقيم ب (سعر الشراء مطروح منه قيم مختلف التخفيضات، مضاف إليه الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية غير المسترجعة، مصاريف التسليم والشحن والتفريغ وأتعاب المهنية المباشرة ومصاريف التحريب، كما يستثنى المصاريف العامة والمصاريف الخاصة بالفترة التي تفصل بين تاريخ التنصيب والاستخدام)؛
- ✓ التثبيتات المنتجة بوسائل المؤسسة الخاصة : تقيم ب (تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة المباشرة مضاف إليها المصاريف المباشرة وغير مباشرة المرتبطة التثبيت المنتج)؛
- ✓ التثبيتات التي تكون في شكل مساهمات عينية : تقيم بقيمة الحصص المقابلة لها؛
- ✓ التثبيتات المقدمة في شكل إعانة : تقيم بقيمة الإدخال في المرة الأولى؛
- ✓ التثبيتات في شكل تبادل : تقيم ب (القيمة العادلة بالنسبة للتثبيتات غير المتشابهة، والقيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المقدمة للتبادل).

عند تاريخ كل إقفال تلجأ المؤسسة إلى فحص واختبار عناصر الأصول، وذلك لتأكد من عدم وجود مؤشر على انخفاض قيم التثبيتات المعنوية والمادية، وتتم هذه العملية بمقارنة القيمة المحاسبية الصافية المتمثلة في قيمة التثبيت مطروح منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة مع القيمة العادلة للتثبيت المعني.

طرق مرخص بها في تقييم عناصر التثبيتات المادية : وفق هذه الطريقة تتم عملية التقييم بإخضاع عناصر التثبيتات إلى إعادة التقييم المستندة للقيمة العادلة (تصحيح القيمة) عند تاريخ إعادة التقييم (إقفال الحسابات)، مع احترام الشروط التالية :

- ❖ أن تكون عملية إعادة التقييم منتظمة، من أجل تجنب ظهور الفوارق المهمة في قيمة التثبيت؛
- ❖ عند عملية إعادة التقييم الأراضي والمباني يمكن الاستعانة بمحترفين مؤهلين، مع الاستناد إلى قيمتها المعتادة في السوق؛
- ❖ يعاد تقييم تجهيزات الإنتاج وفق القيمة السوقية، وفي حالة تعذر ذلك (تجهيزات ذات خصوصية) يمكن استخدام مؤشر الاهتلاك الفعلي للتجهيز؛
- ❖ يتم تصحيح قيم التثبيتات وإظهاره بقيمة إعادة التقييم الثانية، وكذا تصحيح قيم الاهتلاكات المتراكمة السابقة للتثبيت المعني؛
- ❖ في حالة إنتاج عملية إعادة التقييم لقيمة أكبر من القيمة المسجلة، تكون قيمة الإدراج بالفرق بين القيمة الأكبر مع القيمة المسجلة سابقا كإيرادات (فرق إعادة التقييم)؛
- ❖ في حالة إنتاج عملية إعادة التقييم لقيمة أقل من القيمة المسجلة، تكون قيمة الإدراج بالفرق بين القيمة الأقل مع القيمة المسجلة سابقا كأعباء (خسارة القيمة)؛
- ❖ معالجة مرخص بها خاصة بتقييم التثبيتات المعنوية : إن إخضاع التثبيتات المعنوية إلى إعادة التقييم وفق القيمة العادلة (تصحيح قيمة التثبيت المعنوي) عند تاريخ إعادة التقييم (إقفال الحسابات)، من خلال الشروط الخاصة بالتثبيت العيني، إلا أن عملية التصحيح يجب أن تستند إلى قيمة سوق يتميز بخصائص السوق النشط.

7. العقارات الموظفة :

تضم كل ملك عقاري (قطعة أرض، بناية أو جزء منها)، حيث يتم اقتناءها أو إنتاجها من أجل إيجار أو تامين لرأس مال والحصول على قيم مستقبلية من خلال ذلك، أي لا يكون مخصص للبيع أو الاستغلال في إطار النشاط العادي للمؤسسة.

أما بالنسبة لطرق تقييمها فيمكن التمييز بين طريقتين أساسيتين هما :

الطريقة المرجعية :

حسب هذه الطريقة يتم استخدام طريقة القيمة العادلة (القيمة المحيئة)، أي تحديد القيمة العادلة للعقار الموظف، من خلال تحيين هامش الربح الإجمالي المستقبلي (الفرق بين الأعباء والإيرادات المستقبلية) الناتج عن عملية التأجير عند تاريخ إقفال الدورة المالية للمؤسسة.

الطريقة المرخص بها :

عند تعذر استخدام طريقة القيمة العادلة (القيمة المحينة) للعقارات الموظفة والوصول إلى قيم ذات مصداقية، يمكن تقييم وإدراج العقار المعني بطريقة التكلفة التاريخية منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة، حيث يتم توضيح السبب الذي حال دون تطبيق القيمة المحينة.

8. أصول بيولوجية:

تمثل كل عناصر الأصول التي تتميز بالخصائص البيولوجية وتشمل (الأشجار والحيوانات،...).

طرق التقييم :

يتم تقييمه أول مرة أو عند تاريخ كل إقفال وفق الطرق التالية :

- ✓ الطريقة المرجعية : باستخدام طريقة القيمة العادلة (القيمة المحينة)، أي تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي، من خلال تحيين النتائج المستقبلية منقوص منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع عند تاريخ إقفال الدورة المالية للمؤسسة الاقتصادي؛
- ✓ الطريقة المرخص بها : عند تعذر تحديد القيمة المحينة للأصل البيولوجي بطريقة ذات مصداقية، يمكن إدراج الأصل المعني بطريقة التكلفة التاريخية منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة.

9. إدماج الكيانات الفرعية :

في حساب النتيجة : يكون إحلال العمليات المنجزة من قبل المجموع المدمج محل عمليات الشركة المدمجة مع استبعاد العمليات المنجزة فيما بينهم.

بالنسبة للفروع الأجنبية يتم تحويل المداخيل إلى العملة الوطنية حسب الطريقة التالية:

- تحويل الأصول والخصوم على أساس تكلفة الإقفال؛
- تحويل المنتجات والأعباء حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء التحويلات كما يرخص استعمال سعر الصرف متوسط أو قريب منه؛
- تسجيل فوارق الصرف التي تنتج عن هذه المعالجات في رؤوس الأموال الخاصة المدمجة إلى تاريخ خروج الاستثمار الصافي.

10. مؤونات المخاطر والأعباء :

تمثل تلك الأعباء التي يقابلها خصم مالي يكون استحقاقه أو قيمته غير مؤكدة وذلك عند الحالات التالية :

- ❖ حالة وجود التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن أحداث ماضية؛
- ❖ حالة وجود احتمال إخراج مورد من أجل أمر ضروري لمواجهة التزام مستقبلي؛
- ❖ أن تكون القيمة المقدرة للالتزام تتوفر على خاصية الموثوقية.

ملاحظة : في حالة استمرار ظروف الالتزام تكون تلك المؤونات محل تصحيح عند تاريخ كل إقفال (الرفع /التخفيض /الإلغاء)، بما يضمن تقدير أفضل للأعباء المحتملة، كما لا يجب استخدام تلك الأعباء إلا في الالتزام المحدد لها.

11. تقييم الأصول المالية الغير جارية :

تدرج الأصول المالية حسب كلفتها التي تمثل القيمة لمقابل معين مضاف إليها مصارف السمسرة والرسوم غير المسترجعة والفوائد المتوقعة غير المدفوعة ومستحقة قبل الشراء.

بالنسبة للمساهمات والديون المحتل بيعها يتم تقييمها بالقيمة العادلة بعد إدراجها الأصلي وخاصة عند:

❖ السندات المسعرة تكون بالسعر المتوسط في الشهر الأخير في الدورة المالية؛

❖ السندات الغير مسعرة تكون بقيمتها التفاوضية حيث يمكن تحديد القيمة من خلال نماذج وتقنيات

التقييم المقبولة عموماً.

عند ظهور فوارق التقييم بالقيمة العادلة يدرج في الحسابات مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.

12. طرق الاهتلاك :

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاهتلاك وهي :

✓ **الاهتلاك الخطي :** وفق هذه الطريقة يتم تسجيل مخصصات ثابتة على المدة المقدرة لاستخدام التثبيت؛

✓ **الاهتلاك المتناقص :** وفق هذه الطريقة يتم تسجيل مخصصات متناقصة على المدة المقدرة لاستخدام التثبيت؛

✓ **الاهتلاك على أساس وحدات الإنتاج :** وفق هذه الطريقة يتم تسجيل مخصصات الاهتلاك بالاستناد إلى

عدد الوحدات المقدرة للإنتاج عند استخدام التثبيت المعني.

مدة الاهتلاك : يوزع المبلغ القابل للاهتلاك بصورة طردية على المدة النفعية للأصل مع تحديد القيمة الباقية المحتملة بعد نهاية مدة الاستخدام.

ملاحظة : من الضروري إعادة النظر بشكل دوري في طريقة الاهتلاك والمدة النفعية والقيمة الباقية، حيث ينص النظام المحاسبي المالي على تغيير التقديرات والتوقعات المستخدمة في السابق، عند ظهور تغيير مهم في الوتيرة الخاصة باستغلال الأصل.

13. المؤشرات الدالة على انخفاض قيم عناصر الأصول :

تتميز المؤشرات المستخدمة في التأكد من وجود احتمال انخفاض القيمة باختلاف درجة موثوقيتها ودلالاتها، مما يثير العديد من الانشغالات عن مبررات تشكيل مخصصات المؤونات لمواجهة انخفاض قيم عناصر الأصول.

14. مصاريف البحث والتطوير :

ترتبط عملية تسجيل هذه المصاريف بتحقيق الشروط التالية :

- ✓ أن تكون المصاريف مرتبطة بعمليات استغلال مستقبلية تساهم في تحقيق مردودية شاملة؛
- ✓ أن تتوفر لدى المؤسسة القدرة التقنية والمالية، على إتمام عملية الانجاز المتعلقة بمصاريف التطوير أو الاستعمال أو البيع؛

✓ أن تتوفر إمكانية تقييم المصاريف البحث والتطوير بطريقة صادقة.

ملاحظة : بالنسبة لمصاريف البحث والتطوير الخاصة بالمشاريع الداخلية التي لا تحقق الشروط السابقة تكون محل إدراج في الأعباء المحملة للدورة.

15. التغيير في التقديرات :

تمثل تلك التعديلات التي تشمل التقديرات المحاسبية بسبب ظهور معلومات جديدة أو اختبارات أفضل بغية الوصول إلى أفضل إبلاغ مالي في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، أما فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن تلك التعديلات فيتم إدراجها في النتيجة الصافية للدورة المعنية بالتأثير (الدورات الحالية أو المستقبلية).

16. التغيير في الطرق المحاسبية :

تشمل تلك التغييرات في المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة والمعتمدة في تحضير وعرض القوائم المالية، كما أن عملية التغيير لا تكون إلى بوجود إلزام ناتج عن تنظيم آخر أو بغية تحقيق أفضل إبلاغ مالي في القوائم المالية.

17. تصحيح الأخطاء والسهو :

يشمل تعديل القيم المتعلقة بالنتيجة والعناصر التابعة عند توزيعها مثل (الترحيل من جديد، الاحتياطات،...)، مع احترام تحقيق الشروط التالية :

- ✓ ضرورة تقديم معلومات تبين التأثير الحاصل في نتائج السنوات السابقة نتيجة تصحيح الأخطاء الجوهرية؛
- ✓ تكييف المعلومات المالية للسنوات السابقة بما يسمح بإمكانية المقارنة بين الفترات؛
- ✓ في حالة تعذر إمكانية تكييف المعلومات المالية وفق الشرط السابق، يكون إلزاماً توضيح السبب الذي حال دون ذلك في ملحق القوائم المالية؛
- ✓ ضرورة إدراج التأثيرات الناتجة عن تغيير التوجهات الجبائية الموافقة للدورة الحالية في نتيجة تلك الدورة؛

خلاصة الفصل :

بعد تناولنا في هذا الفصل لعلاقة بيئة المؤسسات بإدارة الأرباح يمكننا استخلاص ما يلي :

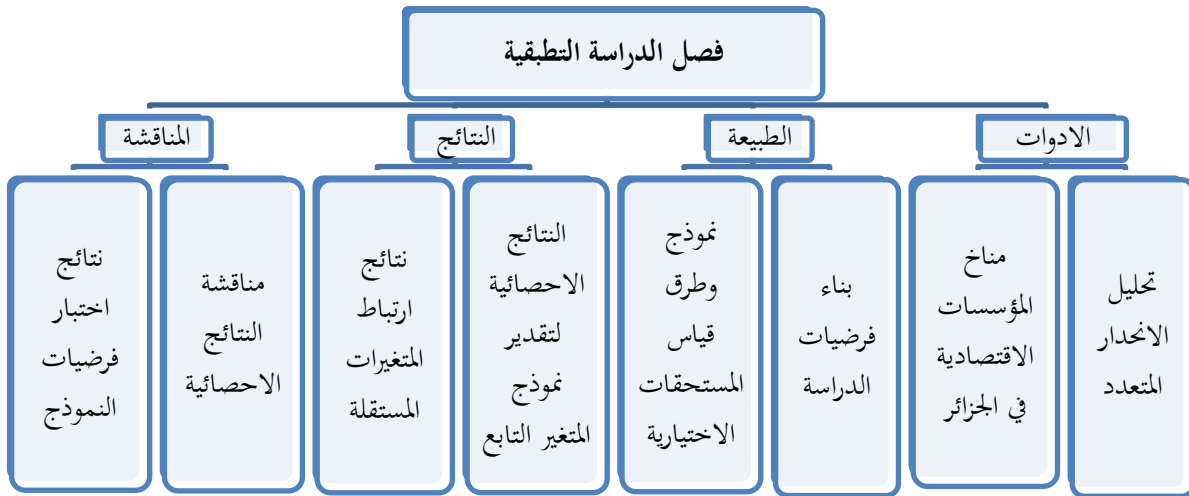
- لقد انعكس تطبيق قانون (Sarbanes-Oxley) على إدارة الأرباح، مما أوجد تغيير جذري يتمثل في الحد من ممارسة إدارة الأرباح على أساس المستحقات هذا ما أدى إلى ظهور أساليب جديدة تتميز بصعوبة الاكتشاف مثل : إدارة التقديرات، إدارة الأرباح الحقيقية، إدارة الأرباح المموه؛
- تتباين أساليب إدارة الأرباح المستخدمة من طرف المديرين في المؤسسات الاقتصادية، حيث يكمن السبب الرئيسي في تباين قوة وفعالية التشريعات لحماية المستثمرين وفق كل بلد، مثل تزايد استخدام إدارة الأرباح الحقيقية مقابل تزايد قوة قوانين حماية المستثمرين؛
- يمكن لجميع نماذج قياس أن تحدد لنا إدارة الأرباح غير أن معرفة خصائص العينة يمثل الأمر الحاسم في المفاضلة بين مختلف النماذج، كما أن عملية اختبار إدارة الأرباح تفرز أخطاء تعيين أين يعود السبب إلى إغفال المحددات المترابطة من المستحقات غير الاختيارية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

تمهيد :

بعد تناول أدبيات حول إدارة الأرباح في الفصل الأول والثاني بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، سنتناول ضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع من خلال اختبار ظروف وحوافز إدارة الأرباح عند عينة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، وضمن سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي، والشكل أدناه يوضح لنا تقسيمات الدراسة التطبيقية فيما يلي :

الشكل رقم (3-1) : يوضح خطة عمل الدراسة التطبيقية.



مصدر: من إعداد الباحث

المبحث الأول : الأدوات

نتناول ضمن هذا المبحث، كل من الانحدار الخطي المتعدد الذي يسمح باختبار وتحديد نوعية العلاقة وكذا مستوى تفسير متغيرات الدراسة، ثانياً مناخ المؤسسات الاقتصادية في الجزائر حيث يكمن الهدف الأساسي في توضيح الظروف الاقتصادية والتنظيمية، مما يسمح بتحديد أشكال إدارة الأرباح الممارس في المؤسسات حيث يتناسب شكل إدارة الأرباح مع فعالية البيئة التنظيمية.

المطلب الأول : الانحدار الخطي المتعدد

يمثل الارتباط الخطي بين متغير وآخر تلك العلاقة غير السببية التي تقيس درجة الارتباط ونوعها (طردية أم عكسية) وقياس مدى تأثير أحدهما عن الآخر، حيث لا يميز هذا الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، في المقابل يسمح تمييز المتغير التابع عن المتغير المستقل (تحديد المتغير المؤثر والمتأثر في العلاقة) بالحصول على علاقة رياضية تدعى معادلة الانحدار، حيث تستخدم هذه المعادلة في التنبؤ بقيمة المتغير التابع عند قيمة معينة للمتغير المستقل؛ حيث يمكن تصنيف معادلة الانحدار كما يلي :

حسب خطأ القياس نجد كل من :

معادلة انحدار مضبوطة : حيث يكون التنبؤ باستخدام تلك المعادلة بدون وجود خطأ.

معادلة انحدار تقريبية : حيث يكون التنبؤ باستخدام تلك المعادلة يصاحبه خطأ يمكن تقديره والتحكم فيه.
حسب خطية الانحدار نجد كل من :

انحدار خطي : إذا كانت العلاقة بين متغيرين خطية فيمكن عندها تمثيل العلاقة بينهما بمعادلة خط مستقيم.

انحدار غير خطي : إذا كانت العلاقة بين متغيرين غير خطية فيمكن عندها تمثيل العلاقة بينهما بمعادلة غير خطية (أسية،...)، كما يمكن معرفة نوعية العلاقة من خلال شكل انتشار البواقي.
حسب عدد المتغيرات نجد كل من :

انحدار خطي بسيط : حيث تكون العلاقة بين متغيرين فقط (متغير تابع ومتغير مستقل).

انحدار خطي متعدد : حيث تكون العلاقة بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة.

توصيات منهجية لاستخدام الانحدار :

تكون المتغيرات المستقلة عبارة عن متغيرات مستمرة أو متغيرات وصفية، فإذا كانت المتغيرات المستقلة وصفية فمن الضروري ترميز تلك النتائج من أجل التعبير عليها برموز؛

يجب أن يكون المتغير التابع محدد بفترة، ومعبّر عنه بقيم مستمرة، أما إن تعذر ذلك (معبّر عنه برموز)، فعندها يتم استخدام أسلوب تحليل التمايز (Discriminant analysis).

عند استخدام نموذج الانحدار المتعدد يمكن أن تظهر تداخلات وتباينات في طريقة المعالجة، حيث يعود سببها إلى الارتباط الحاصل بين المتغيرات المستقلة، مما يتطلب ترتيب عملية إدخال المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار المقترحة.

من خلال ما سبق (التداخلات والتباينات في طريقة المعالجة) تبرز ثلاث أنواع من نماذج الانحدار وهي :

الانحدار الهرمي : استخدام هذا النوع يحتاج إلى أن يكون عدد الحالات المطلوبة مساوي أو أكثر من عشرون مرة مقابل عدد المتغيرات المستقلة.

الانحدار التدريجي : استخدام هذا النوع يحتاج إلى أن يكون الحد الأدنى المطلوب من الحالات هو خمسة مرات من عدد المتغيرات المستقلة.

الانحدار المعياري : عند استخدام هذا النوع تكون عملية إدخال المتغيرات المستقلة دفعة واحدة، دون إقصاء المتغيرات المستقلة ذات الارتباط الكبير.

المطلب الثاني : مناخ المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

يمكن تشخيص مناخ المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال العناصر التالية :

البيئة القانونية والتنظيمية :

تتنمي الجزائر إلى الأسواق المربحة، حيث يرتبط النمو الاقتصادي في المقام الأول بالنفط والغاز الطبيعي، أين يمثل 96% من الصادرات، و60% من إيرادات الميزانية، في الفترة الأخيرة شهدت أسعار النفط انخفاض مهم مما دفع الحكومة إلى تجسيد سياسة الإحلال لعناصر الواردات من خلال تنويعها والتي تدفع بالمزيد نحو مشاركة القطاع الخاص المحلي في العملية الاقتصادية، حيث أعلنت مبادرة للإنفاق العام تبلغ 262 مليار دولار خاصة بالخطة الاستثمارية (2015-2019) التي تستهدف استثمارات القطاع غير النفطي،¹ وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يسمح بالتحكم في ارتفاع معدل البطالة، هذا ما يبرز حتمية فتح وتنويع الاستثمار في الاقتصاد (ترتيب 154 من بين 189 دولة سنة 2014)²، ليشمل القطاعات المستهدفة للاستثمار مثل : (الزراعة، السياحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، البنية التحتية، البناء، الصحة)، في المقابل لا يوجد برنامج حالي للخصوصية.

¹ [http : //www.aps.dz/ar/algerie](http://www.aps.dz/ar/algerie)

² تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" doingbusiness.org/rankings

تمنح الحكومة امتيازات ضريبية مهمة تشمل الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة في المؤسسات ، حيث تطول فترة الإعفاء في المناطق الجنوبية، كما أن هذه الإعفاءات لا ترتبط بقطاعات محددة، رغم تحيز الحكومة في تجنيد المؤسسات نحو مجال الطاقة، وبناء المساكن، والرعاية الصحية، والقطاعات الزراعية، حيث تم إنشاء (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) التي تتكفل بدراسة طلبات الاستفادة من الامتيازات الضريبية. تتميز البيئة التنظيمية في الجزائر بتباين في تطبيق القوانين والسياسات بالإضافة إلى ارتفاع في مستوى البيروقراطية، كما تساهم الإجراءات الجمركية في تجسيد الرقابة على عمليات الاستيراد، كما اتخذت الحكومة المزيد من سياسات الحماية مما ينعكس على مستوى تدفق رأس المال الأجنبي مما يقلل من جاذبية السوق المحلية، رغم الاعتراف والحاجة إلى التنوع الاقتصادي بعيدا عن النفط والغاز، إلا أن عمليات الإصلاح الاقتصادي أظهرت تأخر في وضع إجراءات تساهم في تعزيز مناخ الأعمال في الجزائر.

بالنسبة إلى إجراءات تسوية المنازعات يبرز عدم وجود محاكم متخصصة، إلا أن عملية إسناد المنازعات تنتهي عند قضاة ذوي خبرة مهمة في مجال التخصص والقانون، كما تعتمد البيئة الجزائرية على قانون إفلاس يتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية، غير أنها تتميز بالبيروقراطية مما يؤخر في معالجة العمليات، كما تتم عملية متابعة المؤسسات العمومية على وشك الإفلاس عموما من قبل الحكومة عبر النظام المصرفي العام، كما تعتبر المنازعات حول المشاريع الكبرى أكثر المنازعات الاستثمارية شيوعا، حيث يتم تسويتها من خلال المفاوضات بين الطرفين.

في بيئة المؤسسات الجزائرية تشرف الحكومة على تسيير العمليات التنظيمية (الإجراءات المحاسبية والقانونية، والتنظيمية)، بهدف تحقيق التوافق مع المعايير الدولية، كما تتميز عملية صنع القرار بمستويات عادية من الشفافية (ترتيب 100 من بين 175 دولة سنة 2014)،¹ حيث تنشر جميع مشاريع القوانين في الجريدة الرسمية لتصبح سارية المفعول، في المقابل تتميز عملية إصدار القوانين بخطوات احترازية، كما صنف التقرير العالمي للابتكار لسنة 2014، الجزائر في المرتبة 133 من بين 143 دولة شملتها الدراسة (يقيس الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير)² في المقابل لا توجد قيود على المشاركة الأجنبية في البحث والتطوير.

كفاءة السوق المالي والمحفظة الاستثمارية :

تتوفر الجزائر على بورصة فنية حيث تمثل رسملة البورصة 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتكون حاليا من أربع مؤسسات مدرجة بقيمة سوقية إجمالية قدرها 148 مليون دولار أمريكي، حيث تم الإعلان في 2009 عن خطة للوصول إلى 7.8 مليار دولار في السنوات الخمس القادمة ليشمل 50 مؤسسة مدرجة، في المقابل يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة لتطوير القطاع المالي في الجزائر بشكل كامل، بقيمة سوقية تبلغ 40 مليار دولار ليشمل 150 مؤسسة مدرجة في البورصة.

¹ مؤشر مدركات الفساد TItransparency.org/cpi2014/results

² <https://www.globalinnovationindex.org/content.aspx?page=gii-full-report-2014#pdfopener>.

النظام المصرفي :

يتكون القطاع المصرفي في الجزائر من 85% قطاع عام و15% قطاع خاص، حيث ينظم من قبل البنك المركزي وتحت إشراف وزارة المالية، كما يمكن تحديد أهم الخصائص وتمثل في¹:

- تتميز البنوك بتعافي مالي؛
- افتقار أجيال من المديرين التنفيذيين لمهارات التكيف مع الممارسات المصرفية الحديثة؛
- انخفاض جودة الخدمة المصرفية في البنوك العمومية؛
- تمثل القروض المتعثرة 4-5% من الأصول (مؤشر طبيعي بالنسبة للأسواق الناشئة)؛
- لا توجد عمليات استحواذ إجبارية.

أما فيما يتعلق بعمليات صرف العملات الأجنبية فتتميز بوجود قيود قانونية مفروضة على المستثمرين الأجانب (تحويل أو نقل أو إعادة الأموال)، في المقابل تتميز هذه العمليات بكثافة الإجراءات التنظيمية وقلة القيود الزمنية، كما أن سياسات التحويلات في الفترة الأخيرة لم تشهد تغييرات مهمة رغم انعكاس ذلك على بطئ العديد من العمليات، في المقابل يجد غياب السوق الموازية القانونية للصرف من تحويل المستثمرين للعملة، حيث تخضع معظم عمليات صرف قيمة الدينار إلى سيطرة البنك المركزي، أين ترتبط التغييرات الحاصلة في قيمة الدينار بقرارات إدارية.

الاستثمار الأجنبي المباشر :

في عام 2006 تم اعتماد القانون 51/49 للاستثمار، الذي يتطلب أغلبية ملكية جزائرية 51% على الأقل في جميع المشاريع التي تنطوي على الاستثمارات الأجنبية، حيث اقتصر في البداية على قطاع النفط ثم شمل جميع القطاعات بحلول عام 2009، حيث يسعى هذا القانون إلى تنويع الإنتاج الاقتصادي المحلي وكذا تقييد انتقال رأس المال من أجل ضمان نمو إضافي للاقتصاد المحلي.

بعد تطبيق قانون 51/49 في عام 2009، انحصر بشكل ملحوظ عدد المؤسسات الأجنبية الجديدة، في المقابل ارتفع عدد المؤسسات الأجنبية التي تم إنشائها بـ 3% في الفترة (2010-2011)، ليصل إلى 1008 مؤسسة سنة 2012 تم انخفاضها بنسبة 19% في عام 2013 ليصل إلى 810 مؤسسة أجنبية،² وبالنظر إلى صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)³ وجود انخفاض في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمتوسط سنوي قدره 8.38% خلال الفترة (2009 - 2013).

التحكيم الدولي :

¹ U.S. Department of State , Investment Climate Statement | May 2015 , <http://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/index.htm>

² U.S. Department of State , Investment Climate Statement | May 2015,

³ United Nations Conference on Trade and Development.

تنتمي الجزائر إلى مجموعة الدول الموقعة على اتفاقية إنشاء مركز دولي لتسوية منازعات الاستثمار (مقرها باريس)¹، كما صادقت على اتفاقية نيويورك² بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية، حيث يسمح القانون الجزائري للإجراءات المدنية للمؤسسات الخاصة والقطاع العام باللجوء للتحكيم الدولي، وكذا إدراج بنود التحكيم الدولية في العقود، حيث تقر المحاكم المحلية بسلطة فرض قرارات التحكيم الدولي، في المقابل الجزائر ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية (WTO)، وبالتالي لا تعتمد عند الانفاق على تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، حيث فتحت عملية انضمامها في عام 1987م.

المنافسة بين المؤسسات العمومية والخاصة :

يتكون ثلثي الاقتصاد الجزائري من المؤسسات المملوكة للدولة بقيادة مؤسسة سوناطراك، رغم انتشار المؤسسات العمومية في جميع القطاعات الاقتصادية؛ من الناحية القانونية تتنافس المؤسسات العمومية والخاصة تحت نفس الشروط فيما يتعلق بتسويق المنتجات والخدمات وكذا حوافز التمويل والإعفاءات الضريبية، كما تسمح الحكومة للبنوك بتقديم قروض لجميع المؤسسات وعبر مختلف القطاعات، في المقابل تميل مؤسسات القطاع الخاص إلى العمل أكثر مع البنوك الخاصة التي تتوفر على مستويات أقل من البيروقراطية مقارنة بالبنوك العمومية، في حين نجد حظر على المؤسسات العمومية وبشكل أخص من التعامل مع البنوك الخاصة، حيث ألغي هذا الأخير في وقت لاحق لكن ذلك لم يسمح بتغيير تلك الممارسات من قبل المؤسسات العمومية؛ ولكن بخصوص إمكانية الحصول على الأراضي فتميز تفضيل الحكومة للمؤسسات العمومية على حساب الخاصة.

تخضع المؤسسات العمومية لقيود الميزانية كما يشرف ديوان المحاسبة على عمليات التدقيق، حيث لا تزال سياسات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية تعاني فيما يتعلق بحوكمة المؤسسات (لا تلتزم بالمبادئ التوجيهية (OECD) لحوكمة المؤسسات)، كما أن المؤسسات العمومية غير المنظمة بشكل عام، وتتميز ببيروقراطية سلبية، أين تلتزم فرق الإدارة العليا في المؤسسات العمومية برفع تقارير دورية إلى الوزارة ذات الصلة، في المقابل نجد تعيين من قبل الحكومة مجالس الإدارة (قرب العلاقة بين المؤسسات العمومية والحكومة).

¹ <http://www.worldbank.org/icsid>

² <http://arbiter.wipo.int/arbitration>

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات :

لتحقيق منفعة معينة تساهم المؤسسات المتعددة الجنسيات العاملة في الجزائر في نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية (CSR)، حيث تعتبر هذه الأخيرة تقليدا أقل شيوعا بين المؤسسات المحلية (مؤشر عن نضج المؤسسات)، كما دعمت مؤسسات مثل (Berlitz , Microsoft , Cisco, Anadarko...) البرامج الرامية إلى توظيف الشباب، والتعليم... حيث تكتسب أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مستوى مهمة باعتبارها وسيلة تجسد مشاركة المؤسسات للمجتمعات المحلية في معالجة الكثير من احتياجات العمل، مثل قوة عاملة ذات أفضل تعليم، في المقابل تساهم مؤسسة سوناطراك في تمويل بعض الخدمات الاجتماعية لمستخدميها وكذا المجتمعات الصحراوية القريبة من مواقع الإنتاج، ومع ذلك فإن العديد من المؤسسات الجزائرية تعارض البرامج الاجتماعية وتعتبرها ضمن مسؤولية الحكومة ومستقلة عن صنع القرار عند المؤسسات الخاصة.

المبحث الثاني : طبيعة الدراسة

نتناول في هذا المبحث، وكعنصر أول اختيار العينة وترميز متغيرات للدراسة حيث يبين طبيعة العينة المستهدفة في الدراسة ثم تحديد وترميز المتغيرات المستخدمة في التجربة الإحصائية، وكعنصر ثاني بناء فرضيات التجربة الإحصائية حيث تم بناء الفرضيات بالاعتماد على نتائج دراسات سابقة، وكعنصر ثالث نموذج وطرق تحديد المستحقات الاختيارية (مؤشر على إدارة الأرباح) حيث تم استخدام نموذج [Jones, 1991] المعدل سنة (1995) في حساب المستحقات الاختيارية.

المطلب الأول : اختيار العينة وترميز متغيرات الدراسة :

يرتبط حساب مؤشرات الدراسة بالقوائم المالية المنجزة من طرف المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حيث تتميز بما يلي :

أولا : اختيار عينة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة في فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث تم جمع العديد من القوائم المالية بشكل عشوائي، وتميزت عملية الانتقاء بالخصائص التالية :

أن تكون القوائم المالية منجزة وفق أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF) أي انطلاقا من سنة 2010 مع توفرها على عمود 2009 معدل حسب قواعد النظام لتكون العينة في الأخير بين فترة 2010 إلى 2014؛ استثناء المؤسسات التي تمسك محاسبة خاصة (قطاعية) مثل المؤسسات البنكية ووكالات التأمين نظرا لتباين خصائص القواعد والممارسات المحاسبية عن باقي المؤسسات الأخرى.

بعد تجميع وفحص القوائم المالية والتأكد من توفر المؤسسات على المعايير المبينة أعلاه وصل حجم العينة في النهاية إلى (137 مشاهدة)، تخص (61) مؤسسة مختلفة الحجم، حيث تنوعت هذه المؤسسات حسب الانتشار الجغرافية عبر القطر الجزائري.

ثانيا : اختيار متغيرات التجربة الإحصائية

من اجل الإجابة على الإشكالية الأساسية حول انعكاس الغموض النسبي للممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF) على إدارة الأرباح تم الاعتماد على اختبار العلاقة بين فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومؤشر المستحقات الاختيارية، حيث يمثل الأول مؤشر حول الغموض والثاني يمثل مؤشر على إدارة الأرباح. حسب نتائج الدراسات نجد أن تطبيق اختبارات إدارة الأرباح على عينة مؤسسات تعاني صعوبات في الأداء المالي يعطي نتائج تتجاوز المستويات المحددة للاختبار، حيث يبين ذلك أهمية دافع الأداء المالي لتحقيق حافز إدارة الأرباح، ويرى (STEFAN 2007) أن بعض المستحقات ذات خصوصية و لا تعطي أهمية لاختلاف الإجراءات بين المؤسسات العمومية والخاصة مثل (استهلاك الشهرة و تقدير خسائر القيمة...)، هذا ما يجعل تحديد الحافز الأساسي أمر مهم عند تقدير المستحقات، كما يسمح استخدام الخاصية الملازمة لإدارة الأرباح على أساس المستحقات بتحسين قوة الاختبار والمواصفات عند الكشف عن إدارة الأرباح (Patricia, Hutton and Kim 2011).

من خلال ما سبق تبرز ضرورة اعتمادا المتغيرات المستقلة الأخرى لاختبار الدوافع النظرية حسب مقاربات النظرية الايجابية للمحاسبة، مما يسمح بتبيان أهمية الدافع الأساسي لممارسة إدارة الأرباح في بيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، إذن تشمل متغيرات المستخدمة في الدراسة كل من: فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، إدارة الأرباح، بالإضافة إلى قطاع النشاط، نوعية الملكية، الشكل القانوني، حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، معدل المردودية، مرحلة الاستثمار.

ثالثا : عملية الترميز وطرق الحساب المؤشرات

فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي : تم تصنيف مشاهدات العينة إلى ما يلي :

- الفترة الأولى : (2009- 2011) وتعطى لها قيمة وهمية 1.
- الفترة الثانية : (2012- 2014) وتعطى لها قيمة وهمية 0.

قطاع النشاط¹: صنفت مشاهدات العينة حسب هذا المتغير إلى مؤسسات تنشط في القطاع الصناعي (الإنتاج الصناعي، الطاقة...) وأخرى في قطاع النشاط الخدمي مثل (البناء، الصحة، الاتصالات...)، حيث تعطى قيمة وهمية ل المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي بالقيمة 1، والمؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات بالقيمة 0.

نوعية الملكية : صنفت مشاهدات العينة حسب هذا المتغير إلى مؤسسات عمومية وأخرى خاصة، حيث تعطى قيمة وهمية للمؤسسات التي تحوز الدولة كل حصصها أو جزء يمثل الأغلبية فيها بالقيمة 1، والمؤسسات التي يحوز الأفراد كل حصصها أو جزء يمثل الأغلبية فيها بالقيمة 0.

¹ تصنيف المركز الوطني للسجل التجاري

الشكل القانوني : صنف مشاهدات العينة حسب هذا المتغير إلى (SARL)، (SPA)، حيث تعطى قيمة وهمية ل (SARL) بالقيمة 1، ول (SPA) القيمة 0.

حجم المؤسسة : تم حساب لوغاريتم لمجموع الأصول عند فترة المشاهدة لكل مؤسسة.

نسبة الهيكل المالي :

تمثل هذه النسبة تركيبة الهيكل المالي من خلال مقارنة قيم الديون بقيم الأموال الخاصة وتحسب وفق ما يلي :

- تحديد قيمة الأموال الخاصة؛
 - تحديد قيمة الاستدانة الصافية من خلال (مجموع الديون مطروح منها قيم الموردين والدائنين الآخرين مطروح منها قيم عناصر المتاحات)؛
 - حساب نسبة الهيكل المالي من خلال قسمة الاستدانة الصافية على الأموال الخاصة؛
- مرحلة الاستثمار : يبين استخدام هذا المتغير مرحلة الاستثمار حيث يمكن تمييز المراحل التالية : مرحلة الإنشاء ، مرحلة التوسيع ومرحلة اهتلاك الاستثمارات.

معدل المردودية :

تمثل أهمية تحقيق الأرباح بالنسبة إلى المديرين من أجل تعظيم المكافآت، وتحسب كما يلي :

- تحديد نتيجة العمليات؛
- تحديد قيمة الأصل الاقتصادي من خلال مجموع (الأموال الخاصة والاستدانة الصافية)؛
- حساب معدل المردودية من خلال قسمة نتيجة العمليات على قيمة الأصل الاقتصادي.

المطلب الثاني : بناء فرضيات التجربة الإحصائية

تنقسم فرضيات التجربة الإحصائية إلى ثمانية فرضيات تتناسب والمتغيرات المفسرة للمتغير التابع والمتمثل في إدارة الأرباح؛ وهي :

1. فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) :

تراجع العديد من المؤسسات قوائمها المالية بما يتوافق ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، حيث تمارس المؤسسات إدارة الأرباح ضمن إطار احترام قيود المحاسبة المالية ذات العلاقة بالمعايير (Mark, Elliott and Tarpley, 2002)؛ في المقابل يمكن استخدام السلطة التقديرية حول القيمة العادلة في إدارة الأرباح (Patricia, Shakespeare and Myers, 2009)، كما أن استخدام حرية التصرف عند تحضير القوائم المالية يؤدي إلى انخفاض الثقة في التقارير المالية (KELLY, 2010).

تملك المؤسسات الألمانية حرية اختيار إعداد القوائم بين إطار مبادئ المحاسبة الألمانية أو المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) أو المبادئ الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP)، مما يسمح بتبيان أهمية الاختيار الطوعي كمؤشر على نوعية الأرباح من خلال تفوق معايير (US GAAP) مقارنة بمبادئ المحاسبة الألمانية أو المعايير المحاسبية الدولية، حيث خلصت الدراسة إلى وجود تباين في مستوى إدارة الأرباح يتمثل في تقارب بين إطار مبادئ المحاسبة الألمانية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من جهة، وانخفاض بشكل مهم في المؤسسات التي تبلغ عن نتائجها تحت (US GAAP)، حيث يمثل تفسير المعيار جزءاً أساسياً ومؤثراً على مستوى إدارة الأرباح (Igor and Zimmermann, 2007).

تعتبر المؤسسات الأوروبية أمام مرحلة انتقالية إلزامية من قواعد المحاسبة المحلية (المبادئ المحلية المتفق عليها) إلى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، حيث تمثل حدث استثنائي يسمح بدراسة انعكاس تغيير المعايير المحاسبية على جودة القوائم المالية في المؤسسات وكذا تفسير دوافع تحديد الخيارات المحاسبية عند صياغة إستراتيجية السياسات المحاسبية.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية معنية بعملية التحول من تطبيق قواعد المخطط المحاسبي الوطني إلى تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي، كما يسمح وجود تباين في درجة الوضوح حول قواعد وأحكام تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بالتمييز بين الفترة الانتقالية من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) من جهة، حيث تمتاز بالغموض وضعف المراقبة حول التطبيق، وفي المقابل نميز الفترة المتقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث تمتاز بتنامي مستوى الفهم والإدراك حول القواعد والأحكام الخاصة بالنظام المحاسبي المالي (SCF)، من خلال ما سبق يمكن وضع الفرضية التالية : وجود علاقة ارتباطية معنوية بين متغير فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومتغير إدارة الأرباح، حسب هذه الفرضية فإن حجم الغموض وضعف المراقبة حول التطبيق يتيح فرص أكبر لإدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية.

2. قطاع النشاط :

تؤثر إستراتيجية التنوع على إدارة الأرباح من خلال تفاعل التنوع القطاعي مع تباين مستوى إدارة الأرباح، حيث يرى (Ali et Sebou, 2005) أن علاقة الارتباط ذات دلالة إحصائية بين التنوع القطاعي وإدارة الأرباح، في حين لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التنوع الجغرافي وإدارة الأرباح، كما أن العلاقة بين التنوع الجغرافي والمستحقات الاختيارية غير خطية، ويرى (Sugata, 2006) أن نوعية الصناعة تؤثر على مدى التلاعب بالأنشطة الحقيقي، كما تقدم نتائج دراسة (Ali et Sebou, 2005) دليل على أن نشاطات إنتاج الأدوية، التكنولوجية، السلع الاستهلاكية أكثر القطاعات ممارسة لإدارة الأرباح، وتبين دراسة (Ilia and al, 2013) أن 50٪ من دوافع جودة الأرباح مرتبطة بعوامل غير اختيارية مثل ظروف الصناعة والاقتصاد الكلي.

وفق نتائج دراسة (Beasley and al, 2000) نجد أن تقنيات التلاعب تختلف حسب اختلاف نوع الصناعات كما أن مؤسسات التكنولوجيا عادة ما تستخدم التلاعب بالإيرادات، ويرى (Nelson and al 2002) أن أكثر محاولات إدارة الأرباح تكون من طرف المؤسسات التي تنشط في الصناعة الإلكترونية، إذن هذه الدراسات تدل على وجود إمكانية لتأثير نوع الصناعة عند اختبار إدارة الأرباح، من خلال ما سبق يمكن تقديم الفرضية التالية :
وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير قطاع النشاط ومتغير إدارة الأرباح، حيث تدل هذه الفرضية على أن نوعية الصناعة تؤثر على درجة المنافسة بين المؤسسات الناشطة في نفس القطاع، مما يبين أن نوعية الصناعة تبرز خصائص معينة تعتبر حافز لإدارة الأرباح من طرف المديرين.

3. نوعية الملكية المؤسسية :

يسمح اختبار إدارة الأرباح حسب ملكية المؤسسات (العمومية والخاصة) بتوضيح وظيفة النفوذ والسلطة بالنسبة لإدارة الأرباح، حيث يفترض أن المؤسسات العمومية أكثر عرضة لإدارة الأرباح من المؤسسات الخاصة، كما خلصت نتائج دراسة (STEFAN, 2007) إلى أن تأثير الضغط على الخيارات المحاسبية لا يختلف بين المؤسسات الفرنسية الخاصة والعمومية، على عكس دراسات أجريت في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما تبين نتائج دراسة (David, Luzi and Leuz, 2006) أن كل من المؤسسات الخاصة والعمومية تتأثر بشكل متباين بالعوامل المؤسسية، مثل تجنب المنازعات الضريبية، وكذا حماية المستثمرين من الخارج وهيكل سوق رأس المال، حيث بينت النتائج التجريبية وجود مستويات أعلى لإدارة الأرباح في المؤسسات الخاصة، ويمكن تفسير ذلك في الاختلاف بين المؤسسات الخاصة والعمومية من خلال اقتصاديات التصنيع الحديثة، مما يرجح احتمال انتقال ملكية المؤسسات الخاصة في المستقبل.

تشير الدراسات إلى تباين في الآراء حول حوافز إدارة الأرباح بين المؤسسات العمومية والخاصة حيث نجد :
من جهة بعض الباحثين يرون أن المؤسسات العمومية تعرض تقرير عن أرباح عالية الجودة مثل : (and Ball, 2005, Shivakumar 2005, Burgstahler et al, 2005) وفي المقابل نجد آخريين يرون أن المؤسسات العمومية هي أكثر عرضة لإدارة الأرباح مثل : (Beatty et al, 2002 ، Harris, 1999 Buatty)، ومن خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية :
وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير نوعية الملكية ومتغير إدارة الأرباح، حسب هذه الفرضية فإن المؤسسات العمومية تعرض تقرير عن أرباح عالية الجودة أي أن المؤسسات الخاصة تحتوي على أكثر كثافة في إدارة الأرباح عند التقرير عن أرباحها.

4. الشكل القانوني :

يرى (Djama et Jennifer, 2006) أن تأثير التركيبة المالية على ممارسات إدارة الأرباح يكون ايجابيا حيث يتكون رأس مال المؤسسة المفلسة في الغالب من مؤسسات عائلية، مما ينعكس على الإستراتيجية المحاسبية للمديرين في المؤسسات المنحلة، وتفسير هذه الإستراتيجية يكمن في وجود أهمية للمساهمات المحجوزة، كما يؤكد (Saada, 1995) أن تأثير تركيبة المساهمين يكون ايجابيا على تحديد الخيارات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الفرنسية. يعتبر تباين الشكل القانوني دافع لإدارة الأرباح من قبل المديرين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث أن اختلاف عدد المساهمين حسب كل شكل قانوني (SPA, SARL,...) يؤدي إلى تشتت الرقابة من قبل المساهمين على المديرين، مما يضعف فعاليتها في المؤسسات الاقتصادية التي تكون حصصها موزعة على عدد كبير من المساهمين ؛ ومن خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : **توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير الشكل القانوني ومتغير إدارة الأرباح،** مثلا شركات المساهمة (SPA) تتوفر على أكبر دافع لإدارة الأرباح من المؤسسات الاقتصادية التي تتوزع حصصها على عدد أقل من المساهمين مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL).

5. حجم المؤسسة :

يؤثر حجم المؤسسة على إدارة أرباح حيث تكون المؤسسات الكبيرة أكثر عرضة لإدارة الأرباح من المؤسسات الصغيرة من خلال فرضية تخفيض تكلفة سياسات التعاقد، كما خلصت دراسة (Caixing, 2003) إلى أن المؤسسات الكبيرة والصغيرة تمارس إدارة أرباح من أجل تجنب تقديم تقارير على نتائج سلبية صغيرة أو تراجع طفيف في الأرباح ويتفق هذا مع نتائج (Burgstahler and Dichev 1997)، كما يبين (Djama et Jennifer, 2006) أن المؤسسة الكبرى تتلاعب نحو رفع النتيجة المحاسبية حيث تسعى إلى تحسين الوضعية أثناء عملية الاستحواذ والاندماج مما يوفر إمكانية أكبر على التفاوض للقبول في العملية، في المقابل نجد أن المؤسسات الكبيرة تتوفر على نظام رقابة داخلي وآليات حوكمة فعالة وكذا إمكانية الحصول على خدمات ذات جودة عالية من مؤسسات تدقيق كبرى، كما أن عامل السمعة يلعب دور أساسي يجب مراعاته مما ينعكس على محدودية إدارة الأرباح، كما تبرز إشكالية أساسية تكمن في تباين النتائج عند استخدام مؤشر رقم الأعمال مقارنة بمؤشر مجموع الميزانية عند تحديد حجم المؤسسة (Saada, 1995).

من خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : **توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير حجم المؤسسة (مؤشر مجموع الأصول) ومتغير إدارة الأرباح،** حيث تدل هذه الفرضية على أن المؤسسات الاقتصادية الكبيرة تقيس التكلفة السياسية قبل إعلان النتائج، مما يدل على أن حجم المؤسسة يمثل دافعا للمديرين نحو إدارة الأرباح سعيا نحو تقليل التكلفة السياسية، ذلك أن المؤسسات الكبرى تعمل على إدارة الأرباح بما يسمح بعرض أفضل وضعية مالية.

6. الهيكل المالي (معدل الاستدانة) :

تواجه المؤسسة مخاطر خاصة بالتركيب المالية حيث تظهر نتائج دراسة (Djama et Jennifer, 2006) أن معدل الاستدانة يعد عامل ذو تأثير كبير على إدارة الأرباح، ويرى (Yves, 2009) أن القطاعات التي تكون نسبة الاستدانة فيها تفوق 55٪ تظهر مستحقات اختيارية سالبة خصوصا عند القطاعات التالية : (مواد أولية، كيمياء، خدمات اتصال، نقل)، كما تشير دراسة (Saada, 1995) إلى وجود تأثير ايجابي لنسبة الاستدانة على تحديد الخيارات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الفرنسية، حيث تتفق هذه النتيجة مع فرضية المقاربة النظرية الايجابية في المحاسبة.

تمثل نسبة الهيكل المالي أهم المؤشرات المعتمدة من قبل المؤسسات البنكية عند دراسة جدوى القروض، حيث تقيس نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، مما يدل على أن القرار الايجابي حول منح القروض مرتبط بانخفاض نسبة الهيكل المالي، من خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : **توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير نسبة الهيكل المالي ومتغير إدارة الأرباح**، حسب هذه الفرضية فإن مديري المؤسسات الاقتصادية يمارسون إدارة الأرباح من اجل تخفيض نسبة الهيكل المالي سعيا نحو تحسين ظروف الحصول على القرض.

7. خصائص مرحلة الاستثمار :

خلصت دراسة (Daniel and Zarowin, 2008) إلى وجود ارتباط ايجابي بين متغير مستوى تشغيل الأصول الصافية واستخدام إدارة الأرباح الحقيقية حيث تمثل أهم الخصائص الاقتصادية تفسيرا، كما تتفق هذه النتيجة مع استخدام المديرين لمؤشر عوائد الأصول عند تحسين الأرباح المعلنة (Vedran and al, 2008). حسب دراسة (Burgstahler and Dichev 1997) تبين أن المؤسسات التي تتوفر على مستويات عالية من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة تواجه تكاليف إدارة الأرباح قبل السنتين السابقتين على الأقل من إدارة الأرباح، وذلك لتجنب الخسائر أو انخفاض الأرباح خلال التلاعب برأس المال العامل؛ ومن خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : **توجد علاقة ارتباط بين متغير مرحلة الاستثمار ومتغير إدارة الأرباح**، حيث يسمح قياس نسبة اهتلاك الشبكات في المؤسسة بتبيان مرحلة الاستثمار التي تكون فيها المؤسسة (إنشاء، توسع،...)، كما تتمتع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بإمكانية الاستفادة من امتيازات ضريبية (دعم وتطوير الاستثمار) خلال مرحلة الإنشاء والتوسع، مما يدل على زيادة الرقابة الجبائية على المؤسسات في هذه المرحلة، أي أن مديري المؤسسات يتجنبون إدارة الأرباح في هذه الفترات (الإنشاء، التوسيع) مقارنة بالفترات الأخرى.

8. خصائص معدل المردودية :

ترتبط مستويات توزيع الأرباح بعوائد الأسهم حيث يسمح ذلك برفع قيمة السهم مما يبرز حافز أساسي لدى المديرين لاستخدام أساليب إدارة الأرباح من أجل الإبقاء على مستوى توزيع الأرباح عند حدود معينة تسمح بالحفاظ على قيمة السهم في السوق، كما يرى (ben amar, 2009) أن توزيع الأرباح يلعب دور مهم في تخفيض مستوى التدفق النقدي المتاح في السياق الفرنسي مقارنة بالسياق الأمريكي، كما تتميز المؤسسات الفرنسية بمستوى مرتفع لهذا النوع من التدفق مقابل ضعف في معدل النمو مما يحفز المؤسسات لإدارة الأرباح نحو الزيادة، ويرى (Yves, 2009) أن التوزيعات على الأرباح تكون في المؤسسة التي تحقق معدل مردودية مرتفع مقابل وجود مستحقات اختيارية أكثر ارتفاعاً، حيث تقدم قطاعات (المواد أولية، التغذية، النقل) أكبر التوزيعات. يرى كل من (Myers and Skinner, 2000) أن عينة المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في مستوى المبيعات تنتمي إلى فئة المؤسسات الأكثر اهتماماً من طرف المستثمرين؛ ومن خلال ما سبق يمكن بناء الفرضية التالية : توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغير معدل المردودية ومتغير إدارة الأرباح، أي أن تعظيم معدل المردودية (إظهار أفضل أداء للمؤسسة) يمثل دافعا نحو إدارة الأرباح من قبل مديري المؤسسات، مما يدل على أن المديرين يسعون إلى إظهار أفضل أداء للمؤسسات التي يدرونها بغية تعظيم مكافآتهم الخاصة والمرتبطة بتحقيق الأرباح.

المطلب الثالث: النموذج وطرق تحديد المستحقات الاختيارية

يتم تحديد إدارة الأرباح باستخدام مؤشر المستحقات الاختيارية التي تمثل الجزء الذي يمكن استخدامه في التلاعب، حيث يقاس بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وذلك وفق المراحل التالية :

1. حساب مؤشر إدارة الأرباح: تم استخدام مؤشر المستحقات الاختيارية لتحديد ممارسات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح، حيث تتأسس فرضية أساسية مفادها أن المستحقات الكلية تنقسم إلى مستحقات غير اختيارية ومستحقات اختيارية.
2. المستحقات غير الاختيارية: تمثل ذلك الجزء الذي يصعب على المديرين التأثير فيه، حيث تنتج عن الخصائص المميزة لنوعية نشاط المؤسسة.
3. المستحقات الاختيارية: تمثل ذلك المجال الذي يتم استغلاله من أجل التلاعب والتأثير في محتوى ومصداقية المعلومات المالية والمحاسبية، كما تمثل مؤشر أساسي يظهر مدى ممارسة مديري المؤسسات الاقتصادية لإدارة الأرباح.

4. مراحل حساب المستحقات الاختيارية: تمر عملية حساب المستحقات الاختيارية بالمراحل التالية :
1 حساب المستحقات الكلية :

$$TA = [\Delta \text{Actif } C - \Delta \text{Trésorerie}] - [\Delta \text{Passif } C - \Delta \text{Portion } CT \text{ dette } L] - \text{Charges d'amortissement}$$

حيث أن :

TA : تمثل المستحقات الكلية؛

$\Delta \text{Actif } C$: يمثل التغيير في الأصول المتداولة بين الفترة (t) والفترة (1-t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

$\Delta \text{Trésorerie}$: يمثل التغيير في المتاحات بين الفترة (t) والفترة (1-t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

$\Delta \text{Passif } C$: يمثل التغيير في الخصوم المتداولة بين الفترة (t) والفترة (1-t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

$\Delta \text{Portion } C \text{ dette } L$: يمثل التغيير في جزء ديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم المتداولة بين الفترة (t) والفترة (1-t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

Charges d'amortissement et provisions : يمثل مخصصات الاهتلاك والمؤنات للفترة (t) الخاصة بالمؤسسة (i).

5. تقدير معلمات النموذج : في هذه المرحلة يتم تقدير معلمات النموذج ($\alpha_i, \beta_1, \beta_2$) باستخدام نموذج (Jones, 1991) المعدل سنة (1995) من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_i \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_{1,i} \frac{\Delta CA_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \beta_{2,i} \frac{IMMO_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_i \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_{1,i} \frac{\Delta CA_{i,t} - \Delta CC_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \beta_{2,i} \frac{IMMO_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن :

$TA_{i,t}$: تمثل المستحقات الكلية للفترة (t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

$\Delta CA_{i,t}$: تمثل التغيير في رقم الأعمال بين الفترة (t) والفترة (1-t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

$\Delta CC_{i,t}$: تمثل التغيير في حساب العملاء بين الفترة (t) والفترة (1-t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

$IMMO_{i,t}$: تمثل قيمة التثبيتات في نهاية الفترة (t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

$A_{i,t-1}$: تمثل مجموع الأصول في نهاية الفترة (1-t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

$\varepsilon_{i,t}$: تمثل مجال الخطأ عند الفترة (t) الخاصة بالمؤسسة (i)؛

(i) تمثل المؤسسة؛

(t) تمثل السنوات.

6. قياس المستحقات غير الاختيارية : في هذه المرحلة يتم استخدام معلمات النموذج المقدرة في معادلة الانحدار وذلك لأجل التنبؤ بمستوى المستحقات غير الاختيارية في المعادلة التالية :

$$ADi,p = \frac{TAi,t}{Ai,t-1} - \left[\alpha i \left(\frac{1}{Ai,t-1} \right) + b1,i \left(\frac{\Delta CAi,t}{Ai,t-1} \right) + b2,i \left(\frac{IMMOi,t}{Ai,t-1} \right) \right]$$

$$ADi,p = \frac{TAi,t}{Ai,t-1} - \left[\alpha i \left(\frac{1}{Ai,t-1} \right) + b1,i \left(\frac{\Delta CAi,t - \Delta CCI,t}{Ai,t-1} \right) + b2,i \left(\frac{IMMOi,t}{Ai,t-1} \right) \right]$$

6. قياس المستحقات الاختيارية : يتم ذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\frac{ANDi,t}{Ai,t-1} = \frac{TAi,t}{Ai,t-1} - \frac{ADi,t}{Ai,t-1}$$

7. تصنيف مشاهدات العينة : في هذه المرحلة يتم حساب متوسط المستحقات الاختيارية، ثم يتم تحديد مدى ممارسة المؤسسة الاقتصادية لإدارة الأرباح خلال تلك الفترة عند تجاوز نسبة المستحقات الاختيارية للنسبة المتوسطة.

8. تكرارات ونسب تصنيف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة :

من خلال المراحل السابقة وبالاعتماد على نتائج التجربة الإحصائية تخلص إلى التصنيف المبينة في الجدول أدناه حيث يبين تصنيف مشاهدات ممارسة إدارة الأرباح للعينة محل الدراسة.

الجدول رقم (3-1): يبين تكرارات ونسب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الممارسة لإدارة الأرباح في عينة الدراسة.

التكرارات (مشاهدة)	النسبة %	البيان / النتائج
88	64	تمارس إدارة الأرباح
49	36	لا تمارس إدارة الأرباح
137	100	المجموع

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات (SPSS V22) بتصرف .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن نسبة ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح بلغت 64%. وبتكرار قدره 88 مشاهدة خلال فترة الدراسة، في حين بلغت نسبة عدم ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإدارة الأرباح 36%. وبتكرار قدره 49 مشاهدة.

وهذا يبيننا على فرضية : أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة تمارس إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (3-2) : يبين تكرارات ونسب توزيع عينة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حسب الشكل القانوني، قطاع النشاط، نوعية الملكية، وفترات تطبيق (SCF).

القيمة الوهمية 0		القيمة الوهمية 1		العنصر
التكرارات (مشاهدة)	النسبة %	التكرارات (مشاهدة)	النسبة %	
38	28	99	72	الشكل القانوني (SARL/SPA)
56	41	81	59	قطاع النشاط (خدمي/إنتاج)
47	34	90	66	نوعية الملكية (عام/خاص)
52	38	85	62	فترات تطبيق (SCF)

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات (SPSS V22).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن عينة الدراسة تتوزع كما يلي :

- حسب الشكل القانوني نجد الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بنسبة 27 % وبتكرار قدره 38 مشاهدة، في حين أن الشركات ذات الأسهم (SPA) بلغت نسبة 72% وبتكرار قدره 99 مشاهدة.
- حسب قطاع النشاط نجد النشاط الخدمي بنسبة 59 % وبتكرار قدره 81 مشاهدة، في حين بلغت نسبة نشاط الإنتاجي 41 % وبتكرار قدره 56 مشاهدة.
- حسب نوعية الملكية نجد ملكية عمومية بنسبة 66 % وبتكرار قدره 90 مشاهدة، في حين بلغت نسبة الملكية الخاصة 34 % وبتكرار قدره 47 مشاهدة.
- حسب فترات تطبيق (SCF) نجد الفترة الأولى بنسبة 62 % وبتكرار قدره 85 مشاهدة، في حين بلغت نسبة الفترة الثانية 38 % وبتكرار قدره 52 مشاهدة.

9. بناء نموذج الدراسة :

يسمح نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة بتحديد قيم المتغير التابع إدارة الأرباح من خلال مؤشر (المستحقات الاختيارية) ويكون كالاتي :

$$AND_{i,t} = \alpha + \beta_0.SA_{i,t} + \beta_1.PA_{i,t} + \beta_2.TP_{i,t} + \beta_3.FJ_{i,t} + \beta_4.SF_{i,t} + \beta_5.taille_{i,t} + \beta_6.PHI_{i,t} + \beta_7.TR_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

حيث أن :

AND i,t : تمثل القيمة المطلقة لقيمة المستحقات الاختيارية منسوبة إلى مجموع الأصول عند بداية الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

SA i,t : تمثل القيمة الوهمية 1 عند النشاط الخدمي و0 عند النشاط الإنتاجي عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

PA i,t : تمثل القيمة الوهمية 1 عند الفترة الأولى (2010-2011) و0 عند الفترة الثانية (2012-2014) عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

TP i,t : تمثل القيمة الوهمية 1 بالنسبة للملكية العمومية و0 بالنسبة للملكية الخاصة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

FJ i,t : تمثل القيمة الوهمية 1 بالنسبة لشكل القانوني (SARL) و0 بالنسبة لشكل القانوني (SPA) عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

SF i,t : تمثل نسبة الهيكل المالي المحسوبة من خلال قسمة الاستدانة الصافية على الأموال الخاصة عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

taille i,t : تمثل حجم المؤسسة وتقاس باللوغريتم لمجموع الأصول عند الفترة (t) للمؤسسة (i)؛

PHI i,t : تمثل مرحلة الاستثمار محسوبة من خلال قسمة مجموع التثبيات الصافية على مجموع التثبيات الإجمالية عند الفترة (t) لمؤسسة (i)؛

TR i,t : تمثل معدل المردودية محسوب من خلال قسمة نتيجة العمليات على قيمة الأصل الاقتصادي عند الفترة (t) للمؤسسة (i).

المبحث الثالث : نتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث كل من النتائج الإحصائية لتقدير نموذج المتغير التابع في الدراسة حيث يبين : قيمة معامل الارتباط ومعامل التحديد ومستوى معنوية النموذج، وأيضا النتائج الإحصائية لارتباط المتغيرات المستقلة حيث يسمح بتوضيح علاقة ومعنوية الارتباط الثنائية بين المتغيرات المستقلة.

المطلب الأول : النتائج الإحصائية لتقدير نموذج المتغير التابع في الدراسة

يبين الجدول رقم (3-3) قيمة معامل الارتباط ومعامل التحديد ومستوى معنوية النموذج الإحصائي للدراسة.

الجدول رقم (3-3) يمثل النتائج الإحصائية من خلال نسبة التأثير ونوعيتها والدرجة المعنوية لنموذج الدراسة.

Dependent Variable				
Unstandardized Coefficients				
Independent Variables	B	Std. Error	T	Sig
(Constante)	2.947	1.697	1.736	0.085
قطاع النشاط	0.017	0.461	0.036	0.971
فترات تطبيق (SCF)	-1.465	0.374	-3.914	0.000
نوعية الملكية	0.002	0.536	0.004	0.997
الشكل القانوني	0.447	0.605	0.739	0.461
الهيكل المالي	-0.000	0.000	-0.240	0.811
الحجم (مجموع الأصول)	-0.156	0.187	-0.831	0.407
مرحلة الاستثمار	0.534	0.837	0.638	0.525
المردودية	0.001	0.025	0.059	0.953
R	0.409			
R2	0.167			
F-statistic	3.21			
Sig	0.02			

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات (SPSS V22).

انطلاقاً من الجدول رقم (3) نلاحظ ما يلي :

بلغت قيمة معامل الارتباط في النموذج 41 %، مما يدل على أن علاقة المتغيرات المستقلة (الشكل القانوني، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مرحلة الاستثمار) مع المتغير التابع إدارة الأرباح هي علاقة طردية، وأن قوة هذه العلاقة تساوي 0.409؛

بلغت قيمة معامل التحديد في النموذج 17 %، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (الشكل القانوني، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مرحلة الاستثمار) تفسر مقدار 0.167 من التغير الحاصل في المتغير التابع إدارة الأرباح حيث يبقى 83 % من التغيرات تفسرها متغيرات أخرى؛

قيمة F-statistic تساوي 3.21 وهي معنوية عند مستوى أقل من 0.05، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (الشكل القانوني، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مرحلة الاستثمار) قادرة على التنبؤ بالمتغير التابع إدارة الأرباح. ومنه وبناء على الجدول رقم (3) يمكن أن نحصل على معادلة خط الانحدار المقدرة والخطأ في التقدير لكل معامل وذلك كالآتي :

$$AND = 2.947 + 0.017SA - 1.465.PA + 0.002.TP + 0.447.FJ - 0.001.SF - 0.156.taille + 0.534.PHI + 0.001.TR$$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معنوية الانحدار تختلف بين المتغيرات المستقلة حيث نجد أن المتغيرات التالية ليست معنوية لأن قيمة Sig أكبر من 0.05 : الشكل القانوني (Sig =0.461)، نوعية الملكية (0.997= Sig)، حجم المؤسسة (Sig=0.407)، نسبة الهيكل المالي (Sig=0.811)، معدل المردودية (Sig=0.953)، قطاع النشاط (Sig=0.971)، مرحلة الاستثمار (Sig=0.525). أما المتغير المستقل والمتمثل في فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) فكانت معنوية (Sig =0.000) لأن Sig أقل من 0.05، حيث يعتبر المتغير الأخير هو السبب في معنوية تحليل التباين للانحدار.

يظهر من خلال الجدول رقم (3-3) أسماء المتغيرات التي يحتويها نموذج معادلة الانحدار المقترحة، والمتمثلة في المتغيرات المستقلة : الشكل القانوني، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مرحلة الاستثمار، والمتغير التابع إدارة الأرباح، ونلاحظ أن المتغيرات المستبعدة غير موجودة بسبب استخدام الطريقة المعيارية في التجربة الإحصائية.

يحتوي الجدول رقم (3-3) على نتائج تحليل التباين من أجل اختبار معنوية الانحدار، حيث أن الفرضية الصفرية تبين أن الانحدار غير معنوي أما الفرضية البديلة فتبين أن الانحدار معنوي، كما نجد من خلال الجدول رقم (3-3): أن (Sig = 0.002) أي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (الانحدار معنوي)، كما يبين وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (الشكل القانوني، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مرحلة الاستثمار) من جهة والمتغير التابع (إدارة الأرباح) من جهة أخرى، في المقابل يدل قبول الفرضية البديلة على معنوية الانحدار التي تنتج عن وجود متغير واحد ذو معنوية على الأقل من بين المتغيرات.

المطلب الثاني : النتائج الإحصائية لارتباط المتغيرات المستقلة

الجدول رقم (3-4) يمثل مصفوفة الارتباط بين جميع المتغيرات المستقلة وكذا معنوية الارتباط لنموذج الدراسة .

		معدل الارتباط								
		إدارة الأرباح	قطاع النشاط	فترات تطبيق (SCF)	نوعية الملكية	الشكل القانوني	الهيكل المالي	الحجم	مرحلة الاستثمار	معدل المردودية
S i g	إدارة الأرباح	1	0.003-	0.375-	0.158-	0.212	0.043-	0.194 -	0.071	0.030 -
	قطاع النشاط	0.487	1	0.39-	0.038-	0.25	0.178-	0.342	0.297-	0.090
	فترة تطبيق (SCF)	0.000	0.326	1	0.152	0.234-	0.142	0.195	0.12	0.101
	نوعية الملكية	0.032	0.33	0.038	1	0.686-	0.22-	0.451	0.164-	0.069
	الشكل القانوني	0.007	0.002	0.003	0.000	1	0.079	0.407-	0.109	0.059 -
	الهيكل المالي	0.308	0.019	0.048	0.005	0.180	1	0.73-	0.061	0.023-
	الحجم	0.012	0.000	0.011	0.000	0.000	0.022	1	0.137-	0.021 -
	مرحلة الاستثمار	0.204	0.000	0.443	0.028	0.103	0.240	0.056	1	0.030
	معدل المردودية	0.363	0.147	0.119	0.213	0.245	0.396	0.404	0.363	1

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات (SPSS V22).

نلاحظ من الجدول رقم (4) ما يلي :

معامل المتغير المستقل قطاع النشاط سالب (-0.039) وغير معنوي (0.326). بالنسبة للمتغير المستقل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

معامل المتغير المستقل قطاع النشاط سالب (-0.038) وغير معنوي (0.33). بالنسبة للمتغير المستقل نوعية الملكية؛

معامل المتغير المستقل قطاع النشاط موجب (0.25) ومعنوي (0.00). بالنسبة للمتغير المستقل الشكل القانوني؛

معامل المتغير المستقل قطاع النشاط سالب (-0.178) ومعنوي (0.02). بالنسبة للمتغير المستقل نسبة الهيكل المالي؛

معامل المتغير المستقل قطاع النشاط موجب (0.342) ومعنوي (0.00). بالنسبة للمتغير المستقل حجم المؤسسة؛

معامل المتغير المستقل قطاع النشاط سالب (-0.297) ومعنوي (0.00). بالنسبة للمتغير المستقل مرحلة الاستثمار؛

معامل المتغير المستقل قطاع النشاط موجب (0.09) وغير معنوي (0.147). بالنسبة للمتغير المستقل معدل المردودية؛

- معامل المتغير المستقل فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) موجب (0.152) ومعنوي (0.038) بالنسبة للمتغير المستقل نوعية الملكية؛
- معامل المتغير المستقل فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) سالب (-0.234) ومعنوي (0.003) بالنسبة للمتغير المستقل الشكل القانوني؛
- معامل المتغير المستقل فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) موجب (0.142) ومعنوي (0.048) بالنسبة للمتغير المستقل نسبة الهيكل المالي؛
- معامل المتغير المستقل فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) موجب (0.195) ومعنوي (0.011) بالنسبة للمتغير المستقل حجم المؤسسة؛
- معامل المتغير المستقل فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) موجب (0.012) وغير معنوي (0.443) بالنسبة للمتغير المستقل مرحلة الاستثمار؛
- معامل المتغير المستقل فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) موجب (0.101) وغير معنوي (0.119) بالنسبة للمتغير المستقل معدل المردودية؛
- معامل المتغير المستقل نوعية الملكية سالب (-0.686) ومعنوي (0.00) بالنسبة للمتغير المستقل الشكل القانوني؛
- معامل المتغير المستقل نوعية الملكية سالب (-0.22) ومعنوي (0.005) بالنسبة للمتغير المستقل نسبة الهيكل المالي؛
- معامل المتغير المستقل نوعية الملكية موجب (0.451) ومعنوي (0.00) بالنسبة للمتغير المستقل حجم المؤسسة؛
- معامل المتغير المستقل نوعية الملكية سالب (-0.164) ومعنوي (0.028) بالنسبة للمتغير المستقل مرحلة الاستثمار؛
- معامل المتغير المستقل نوعية الملكية موجب (0.069) وغير معنوي (0.213) بالنسبة للمتغير المستقل معدل المردودية؛
- معامل المتغير المستقل الشكل القانوني موجب (0.079) وغير معنوي (0.180) بالنسبة للمتغير المستقل نسبة الهيكل المالي؛
- معامل المتغير المستقل الشكل القانوني سالب (-0.407) ومعنوي (0.00) بالنسبة للمتغير المستقل حجم المؤسسة؛
- معامل المتغير المستقل الشكل القانوني موجب (0.109) وغير معنوي (0.103) بالنسبة للمتغير المستقل مرحلة الاستثمار؛
- معامل المتغير المستقل الشكل القانوني سالب (-0.059) وغير معنوي (0.245) بالنسبة للمتغير المستقل معدل المردودية؛
- معامل المتغير المستقل نسبة الهيكل المالي سالب (-0.173) ومعنوي (0.022) بالنسبة للمتغير المستقل حجم المؤسسة؛
- معامل المتغير المستقل نسبة الهيكل المالي موجب (0.061) وغير معنوي (0.240) بالنسبة للمتغير المستقل مرحلة الاستثمار؛
- معامل المتغير المستقل نسبة الهيكل المالي سالب (-0.023) وغير معنوي (0.396) بالنسبة للمتغير المستقل معدل المردودية؛

معامل المتغير المستقل حجم المؤسسة سالب (-0.137) وغير معنوي (0.056). بالنسبة للمتغير المستقل مرحلة الاستثمار؛

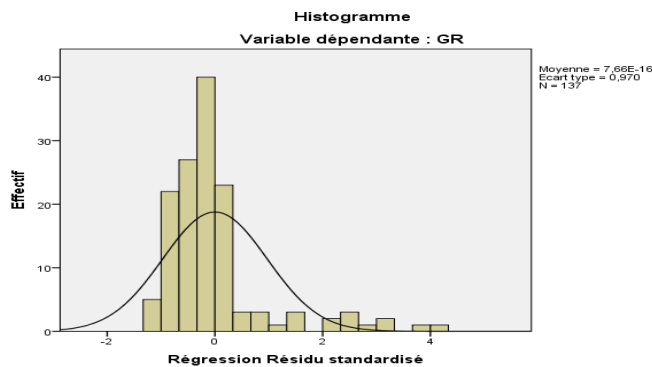
معامل المتغير المستقل حجم المؤسسة سالب (0.021) وغير معنوي (0.404). بالنسبة للمتغير المستقل معدل المردودية؛
معامل المتغير المستقل مرحلة الاستثمار موجب (0.030) وغير معنوي (0.363). بالنسبة للمتغير المستقل معدل المردودية.

يبين الجدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين جميع المتغيرات وكذا معنوية الارتباط، حيث نلاحظ عدم وجود ارتباط تام بين كل متغير مستقل والمتغيرات المستقلة الأخرى، أي أن العلاقة بين الشكل القانوني ونوعية الملكية تقدر بـ (0.686) وذات معنوية، وكذا العلاقة بين نوعية الملكية وحجم المؤسسة تقدر بـ (0.451) وذات معنوية.

وفيما يلي سنقدم الأشكال البيانية التي تحدد طبيعة الانحدار :

يبين الشكل البياني رقم (3-2) مدرج تكراري لتوزيع المعطيات حسب التوزيع الطبيعي وذلك فيما يلي :

الشكل رقم (3-2) : مدرج تكراري يبين توزيع المعطيات حسب التوزيع الطبيعي



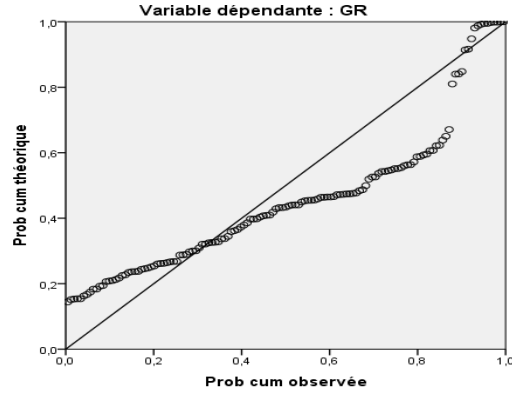
المصدر : مخرجات (SPSS V22).

يمثل الشكل البياني أعلاه مدرج تكراري يستخدم للتحقق من توزيع المعطيات حسب التوزيع الطبيعي، ونلاحظ من خلال الشكل أن المعطيات المتعلقة بنموذج الانحدار المقترح تتبع التوزيع الطبيعي.

والشكل البياني التالي يبين انتشار النقاط حول الخط البياني فيما يلي :

الشكل رقم (3-3) : شكل انتشار النقاط حول الخط البياني

Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé

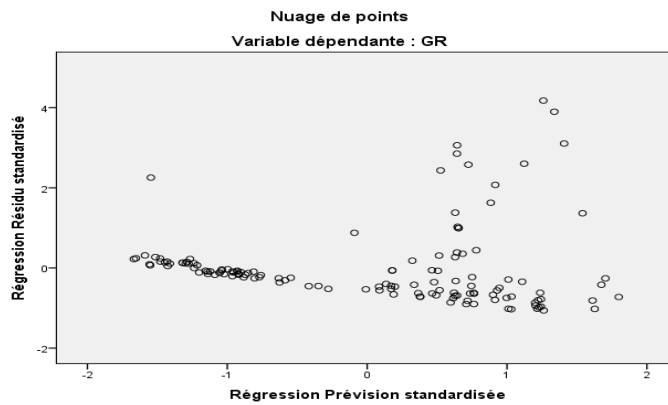


المصدر : مخرجات (SPSS V22).

يمثل الشكل البياني أعلاه شكل انتشار النقاط حول الخط البياني، ونلاحظ أن النقاط تنتشر حول الخط البياني دون أن تبعد عنه، مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وأن المعطيات (البواقي) تتوزع حسب التوزيع الطبيعي.

وفيما يتعلق بشكل انتشار البواقي نوضحه في الشكل البياني الآتي :

الشكل رقم (3-4) : شكل انتشار البواقي



المصدر : مخرجات (SPSS V22).

يمثل البياني أعلاه شكل الانتشار البواقي مع القيم المتوقعة، حيث يتضح عدم وجود نمط معين لانتشار النقاط في الشكل، أي أن نموذج الانحدار المقترح يتوفر على شرط الخطية.

المبحث الرابع : مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى مناقشة النتائج الإحصائية من خلال تفسير النتائج الإحصائية وفق الظروف المحيطة بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، ثم التطرق إلى نتائج اختبار الفرضيات حيث يتم قبول أو رفض فرضيات التجربة الإحصائية بالاعتماد على نتائج الدراسة الإحصائية، وبعدها نتناول مقارنة نتائج الاختبار بنتائج الدراسات السابقة.

المطلب الأول : مناقشة النتائج الإحصائية

إن مناقشة النتائج الإحصائية تتم عبر تفسير علاقة متغيرات النموذج بالاعتماد على طبيعة المؤشرات المستخدمة في تحديد المتغيرات وهي :

فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) : تم تقسيم فترات تطبيق النظام (SCF) إلى فترتين :

الفترة الأولى (2010-2011) والفترة الثانية (2012-2014)، حيث تتميز هذه الفترة الأولى بما يلي :

- مستوى ضعيف نسبيا لفهم قواعد النظام المحاسبي المالي لدى المهنيين والمحاسبين المستخدمين في المؤسسات الاقتصادية؛
- إصدار تعليمة حول مقارنة مدونة الحسابات الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني (PCN) ومدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- غموض حول الهيئة المشرفة على عملية الرقابة في احترام قواعد وأحكام تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- صدور دليل الانتقال من تطبيق الممارسات الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى تطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- ظهور إشكالات محاسبية متعلقة بالعناصر التي يحتويها المخطط المحاسبي الوطني (PCN) وغير موجودة في الممارسات الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كالمصاريف الإعدادية مثلا، حسب تنص المادة 18¹ متمم للمادة 169 في الجزء الثالث : "تخصم المصاريف الأولية المسجلة في المحاسبة قبل بداية سريان النظام المحاسبي المالي، من النتيجة الجبائية تبعا لمخطط الامتصاص الأصلي".
- من خلال ما سبق نستنتج أن هذه الفترة تميزت بالغموض والتقصير في تطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي (SCF)، وكذا استخدام عملية التحويل المباشر للحسابات بعد إنجاز ميزان المراجعة بعد الجرد، إذن يمكن القول أن هذه الفترة تعتبر مكتملة نسبيا إلى فترة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

¹ امر رقم 01-09 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق ل22 يوليو سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009

أما الفترة الثانية (2012-2014) : فتميزت بما يلي :

- تنامي مستوى الفهم لدى المهنيين والمحاسبين المستخدمين لمختلف قواعد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية؛
- زيادة حجم المعلومات التي من شأنها المساعدة على فك الغموض وتجاوز الإشكالات المحاسبية التي ميزت المرحلة الانتقالية بخصوص تطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي (SCF)، مثل : الملتقيات العلمية، دورات التكوين، توفر عدد من المراجع. ..؛
- التحكم في مختلف المعالجات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بالعناصر غير المدرجة في ممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF).

نلاحظ من خلال الدراسة الإحصائية أن معامل المتغير المستقل لفترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) سالب (-1.465)، أي أن العلاقة هي عكسية بين فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وممارسات إدارة الأرباح، حيث تميزت الفترة الانتقالية بمستوى أقل من إدارة الأرباح مقارنة بالفترات اللاحقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما يرجح أن هذه الفترة (الانتقالية) تعتبر مكتملة نسبياً إلى تطبيق فترة المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، كما أن العلاقة معنوية (0.000) أي يمكن التنبؤ بالقيم التي تعكس مستوى ممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام معامل فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

1. قطاع النشاط :

تم تقسيم المؤسسات عينة الدراسة بحسب نوع النشاط اعتماداً على التقسيم الإداري لمركز السجل التجاري حيث نجد نشاط خدمي، نشاط صناعي، نشاط تجارة بالجملة، نشاط تجارة بالتجزئة، وفي ظل غياب نشاطي التجارة بالجملة والتجزئة من العينة العشوائية للدراسة، تم تقسيم عناصر العينة إلى نشاط خدمي ونشاط صناعي.

إن الهدف الأساسي من دراسة علاقة الارتباط بين نوعية قطاع النشاط وإدارة الأرباح يكمن في تأثير التباين الحاصل لدرجة المنافسة في قطاع نشاط معين، أين يمثل حافز لإدارة الأرباح، غير أن بيئة المؤسسات في الجزائر تتميز بدرجة منافسة متجانسة بالنسبة لجميع النشاطات سواء كانت خدمية أو إنتاجية (129 حيث تحتل المرتبة 129 من بين 133 دولة)¹، ذلك أن الاقتصاد الجزائري يتميز بعجز الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج) في تغطية مختلف الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع ككل، ففي مجال القطاع الانتاجي لا تمثل مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الاحتياجات الكلية إلا جزء محدود مقابل حجم الاستيراد، كما أن عملية الإنتاج تتميز بخصائص الاحتكار مثلاً نجد توجيه للمؤسسات العمومية باللجوء إلى التعامل فيما بينها في مجال المعاملات التجارية، كما أن المشاريع الكبرى يتم توزيعها حسب سياسات دعم المؤسسات العمومية (برنامج)، في المقابل نجد أن المؤسسات

¹ المنافسة المحلية حسب تقرير (Effective Innovation Policies for Development The Global Innovation Index 2015)

الخاصة تعجز عن السيطرة على حصص مهمة في الأسواق المحلية بسبب نقص الإمكانيات وكذا ضعف القدرات الإنتاجية لتلك المؤسسات.

من خلال ما سبق نستنتج بأن نوعية قطاع النشاط لا تمثل دافع للمديرين في المؤسسات من أجل إدارة الأرباح، وهذا ما توصلت إليه الدراسة الإحصائية حيث تبين أن العلاقة بين المتغير المستقل (قطاع النشاط) والمتغير التابع إدارة الأرباح غير معنوية ($Sig = 0.971$)، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام قيم المتغير المستقل (قطاع النشاط).

2. نوعية الملكية :

تسمح دراسة إدارة الأرباح في المؤسسات العمومية والخاصة بتوضيح وظيفة النفوذ والسلطة، حيث تشير الدراسات إلى تباين في الآراء حول حوافز إدارة الأرباح بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، كما أن نوعية ملكية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تشكل فارق لأن معظم مؤسسات المساهمة في الاقتصاد ملك للدولة، أما المؤسسات الخاصة فيغلب عليها الطابع العائلي. وبالنسبة إلى الدراسة الإحصائية تبين أن العلاقة بين المتغير المستقل نوعية الملكية والمتغير التابع إدارة الأرباح غير معنوية ($Sig = 0.997$)، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام قيم المتغير المستقل (نوعية الملكية).

3. الشكل القانوني :

يتمثل الهدف من استخدام هذا المتغير في تفسير العلاقة بين زيادة عدد المساهمين ومدى انعكاس ذلك على تشتت الرقابة للحد من السلوك الانتهازي لأعضاء مجالس الإدارة، خاصة فيما يتعلق بإدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ ومن أجل تحقيق ذلك (استخدام مؤشر الشكل القانوني) تم تقسيم عينة الدراسة حسب الشكل القانوني إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) والشركات ذات الأسهم (SPA)، ومفاد هذا هو أن أحكام القانون التجاري الجزائري تعتبر المؤسسات من نوع شركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) عبارة على مؤسسات تجارية بسبب الشكل، ولا يمكن أن يتجاوز عدد الشركاء 20 عشرون شريك (المادة 590 ق ت)، بينما المؤسسات من نوع شركات المساهمة (SPA) هي عبارة على مؤسسة ينقسم رأسمالها إلى حصص وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم. (المادة 592 ق ت) حيث يتبين من التعريف السابق أن عدد الشركاء غير محدد على ألا يقل عن سبعة (07) شركاء بالنسبة للمؤسسات الخاصة.

غير انه يمكننا الإشارة إلى خصائص الشكل القانوني في البيئة الجزائرية، فيما يلي :

بالنسبة للمؤسسات العمومية : تمثل المؤسسات المملوكة بصفة كلية أو جزئية (51/49)¹، وتنقسم إلى مؤسسات مساهمة بالنسبة إلى المؤسسات ذات الطابع الوطني (تمارس نشاطها ضمن نطاق يشمل جميع أقطار الوطن)، ومؤسسات ذات مسؤولية محدودة بالنسبة إلى المؤسسات ذات الطابع المحلي (لا يتعدى نطاق نشاطها حدود الولاية الواحدة).

بالنسبة للمؤسسات الخاصة : تمثل المؤسسات المملوكة بصفة كلية أو جزئية من طرف مؤسسات خاصة أو أفراد، حيث تبين من خلال العينة العشوائية للدراسة أن معظم المؤسسات الخاصة تمثل مؤسسات ذات مسؤولية محدودة (SARL)، حيث أن العلاقة بين المساهمين تمثل علاقة قرابة من الدرجات الأولى، مما يدل على أن معظم المؤسسات الخاصة تتميز بخصائص المؤسسات العائلية.

مما سبق نخلص إلى أن استخدام مؤشر الشكل القانوني لتوضيح انعكاس مستوى تشتت أو تركيز المساهمين على الحد من إدارة الأرباح غير موفق، كما أن هذه التجربة لا تثبت أو تنفي فرضية مفادها أن عدد المساهمين ليس له علاقة ارتباط ذات معنوية بإدارة الأرباح في بيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وبالنسبة إلى الدراسة الإحصائية تبين أن العلاقة بين المتغير المستقل (الشكل القانوني) والمتغير التابع إدارة الأرباح غير معنوية ($\text{Sig} = 0.461$)، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام قيم المتغير المستقل (الشكل القانوني).

4. حجم المؤسسة :

تتميز تركيبة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالخصائص التالية :

1- المؤسسات ذات الحجم الكبير : وذلك من حيث مجموع الاصول وقيم التثبيات : وهي في العادة مؤسسات عمومية فنجدها مملوكة ومسيرة من خلال مجلس مساهمات الدولة، حيث يبين ذلك أن عملية التقسيم والتجزئة تخضع إلى معايير (تجانس النشاط أو المناطق أو الهدف المحدد من المشاريع)، كما أن عمليات التعديل التي تشمل تركيبة المؤسسات لا تخضع إلى آليات السوق ويظهر ذلك في عدم حصول قيم فرق الاقتناء (goodwill) عند عمليات تعديل تركيبة الجمع، حيث تمثل فعالية الرقابة على المؤسسات الهدف الأساسي لعمليات التجزئة والتعديل في رأس مال المؤسسات العمومية الاقتصادية.

2- المؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط : وهي في العادة مؤسسة خاصة، حيث تكون عبارة على مؤسسات عائلية لا تهتم بمجال التكلفة السياسية، حيث يتمثل الهدف الأساسي من إدارة الأرباح في تقليل الوعاء الضريبي (تخفيض التكاليف الضريبية).

¹ المادة 58 من قانون المالية التكميلي 2009 ".....لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء".....

3- المؤسسات الأجنبية : وتمتاز هذه المؤسسات بخصائص معينة حيث أنها مرتبطة بمشروع متوسط الأجل وكذا في إطار اتفاقيات دولية في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن معيار الحجم (مجموع الأصول الصافية) لا يعتبر متغير مفسر لإدارة الأرباح، كما تبين الدراسة الإحصائية أن العلاقة غير معنوية ($Sig = 0.407$) بين المتغير المستقل (حجم المؤسسة) من والمتغير التابع (إدارة الأرباح) ، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام المتغير المستقل (حجم المؤسسة)، كما أن التكلفة السياسية لا تدخل ضمن انشغالات المديرين في المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية.

5. نسبة الهيكل المالي :

تعتبر البنوك التجارية في الجزائر مملوكة كلياً للدولة الجزائرية¹ (مقابل بنوك خاصة أجنبية)، كما تدخل ضمن أدوات وآليات تطبيق السياسات الاقتصادية للسلطة العليا في البلاد، حيث يظهر جلياً وجود انعكاس مهم للقرارات السياسية على الاستراتيجيات المالية للبنوك.²

كما يتجلى ذلك في المعايير المحددة لقرارات منح القروض، وهي كما يلي :

- في البيئة الاقتصادية الجزائرية تعطى الأولوية في منح القروض من خلال البرنامج الحكومي لدعم وترقية الاستثمار، حيث نميز بين معيارين فيما يخص الأولوية³ (حسب المناطق، حسب قطاع النشاط)؛
 - تمثل القيمة الإجمالية للقرض معياراً تدريجياً يعبر عن مستويات اتخاذ القرارات بخصوص منح القروض؛
 - تعتبر آليات الرهن أكثر الآليات والعوامل التي تدعم القرار الإيجابي المتعلق بمنح القرض؛
 - تدخل قرارات منح القروض للمؤسسات الأجنبية ضمن صلاحيات الإدارة العليا للبنك؛
 - قرارات منح القرض لا تخضع إلى نتائج دراسات معمقة لجدوى المشاريع.
- كما أن هناك إجراءات للمفاضلة بين المؤسسات الاقتصادية في طلب القروض، وتتمثل فيما يلي :
- أن تكون المؤسسة ذات أولوية في إطار برنامج دعم وتطوير الاستثمار؛
 - أن تنشط المؤسسة في مناطق ذات أولوية في برنامج التنمية الاقتصادية؛
 - أن تكون المؤسسات ضمن برنامج إعادة الهيكلة أو التطهير المالي.

¹ المادة 10 من (أمر النقد والقرض)

² في نقاش مع المدعو (عمي ع) حيث يعتبر عضو في لجنة دراسة ملفات طلب القروض على مستوى البنك التجاري (التنمية الفلاحية وكالة وقرلة) حيث كان سبب الزيارة الاستفسار عن أهمية نسبة الهيكل المالي في دراسة القوائم المالية لطلب القرض وعن وجود نسبة مثلى يتم اعتمادها، فكانت الإجابة بالنفي أي لا توجد أهمية لنسبة الهيكل المالي في التأثير على قرار منح القرض، حيث أكد أن إجراءات تقديم ملف طلب قرض بنكي يخضع إلى تدرج المستويات في البنك، حيث تكون قيمة القرض هي المحدد للصلاحيات عند دراسة وقرار منح القرض، كما أكد أن الملفات التي تدخل ضمن أولويات السلطات العليا مثل دعم وتشغيل الشباب وكذا تطوير الاستثمار يتم الموافقة عليها بمجرد إتمام الإجراءات الإدارية، أما بخصوص الملفات الأخرى فبعد الدراسة لنوع المشروع ومدى أهمية النشاط الذي ينتمي إليه المشروع ودراسة خصائص السوق في المنطقة، يبقى الطلب محل رفض حتى يتوفر على رهن كضمان على قيمة القرض، مما يدل على أن تحقيق شرط الرهن في الملف يعتبر العامل الأساسي في القرار الإيجابي لمنح القرض.

³ يحدد تخفيض نسبة فوائد القروض الممنوحة من البنوك إلى الشباب المقاول، التي يتحملها حساب التخصيص الخاص رقم 087 - 302، على التوالي، بـ 60% و 80% و 95% حسب طبيعة المشروع ومنطقته الجغرافية ومكان تواجدده.

ونخلص مما سبق إلى أن المديرين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يسعون إلى التأثير على قرارات منح القروض باستخدام آلية معدل الاستدانة الصافية منسوب لمجموع الأموال الخاصة (نسبة الهيكل المالي)، هذا ما يفسر وجود علاقة ارتباط سالبة (-0.043) بين المتغير المستقل (نسبة الهيكل المالي) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، كما أنها غير معنوية ($Sig = 0.811$)، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام متغير مستقل (نسبة الهيكل المالي).

6. مرحلة الاستثمار :

تقاس بنسبة التثبيتات الصافية إلى التثبيتات الإجمالية حيث تحدد المرحلة الاستثمارية في المؤسسة بين مرحلة الإنشاء أو الاهتلاك الكلي للتثبيتات؛ في المقابل تظهر امتيازات سياسة دعم وتطوير الاستثمار، حيث نجد أن عملية تجديد الاستثمارات تتميز بامتيازات ضريبية مثل التعهد بإعادة استثمار فائض قيمة التنازل وكذا الإعفاء من الرسوم الجمركية¹ بالنسبة للأصول المستوردة، وكذا إعفاء المؤسسة من الرسوم على القيمة المضافة المسترجعة الناتجة عن عملية اقتناء عناصر التثبيتات، كما يمكن أن تتجاوز تلك الامتيازات الضريبية إلى مرحلة الاستغلال وتمثل في الإعفاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتديد من (الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات) حيث يدل هذا على علاقة الرقابة بين إدارة الضرائب والمؤسسة الاقتصادية المستفيدة.

كما خلصت نتائج استخدام متغير مرحلة الاستثمار في تفسير إدارة الأرباح على وجود علاقة غير معنوية ($Sig = 0.525$)، مما يدل على عدم إمكانية استخدام المتغير المستقل (مرحلة الاستثمار) في التنبؤ بقيم (إدارة الأرباح).

7. معدل المردودية :

نجد ضمن المؤسسات العمومية : أن معظم المديرين يتحصلون نظير تأدية مهامهم على أجور ثابتة وليست مرتبطة بنسبة الأرباح أي لا تمثل مكافآت، كما أن تحقيق الأرباح لا يدخل ضمن مؤشرات الحكم بفشل المديرين في تسيير المؤسسات، لأن مؤشرات الفشل تقاس بالتأخر الفادح في عمليات الانجاز من خلال عدم إحراز مستوى معين من نسبة التقدم في انجاز البرامج المخصصة لتلك المؤسسة، بالإضافة إلى تحسين الظروف الخاصة بالعمل بالنسبة للعمال، والاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال رفع عدد العمال وامتصاص حجم البطالة.

¹ المادة 9 من قانون المالية التكميلي "...زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و2 ما يلي : بعنوان الاستغلال، بعد معاناة الشروع في النشاط الذي تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة خمس (5) سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط."

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة : نلاحظ أن معظمها يغلب عليها الطابع العائلي، كما أن المديرين يعتبرون شركاء في رأس مال المؤسسة، هذا ما يجعل عملية تحديد إسم المدير مرتبطة بإتمام الإجراءات القانونية فقط، أما فيما يخص مكافآت المديرين فهي أيضا تتمثل في أجور ثابتة وغير مرتبطة بنسبة الأرباح. من خلال مما سبق نستنتج أن تعظيم معدل المردودية لا يمثل دافعا للمديرين في المؤسسات من أجل إدارة الأرباح، وهذا ما توصلت إليه الدراسة الإحصائية حيث تبين أن العلاقة بين المتغير المستقل (معدل المردودية) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) غير معنوية ($Sig = 0.953$)، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام قيم المتغير المستقل (معدل المردودية).

المطلب الثاني : نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يتم اختبار الفرضيات لتحديد مدى قبول الفرضية أو قبول فرضية العدم، ثم مناقشة الفرضية وفق النتائج الإحصائية للدراسات السابقة، حيث يشمل المتغيرات التالية :

أولا : فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

يسمح وجود تباين في درجة الوضوح حول قواعد وأحكام تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بالتمييز بين الفترة الانتقالية من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) وفترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث خلصت نتائج الدراسة الإحصائية إلى وجود علاقة عكسية (-1.465) ومعنوية (0.000) بين معامل المتغير المستقل (فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF) وممارسات (إدارة الأرباح)، مما يبين إمكانية التنبؤ بقيم تعكس مستوى إدارة الأرباح من خلال استخدام معامل فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أين نجد اتفاق لهذه النتيجة مع فرضية وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومتغير إدارة الأرباح، أي أن حجم الغموض وضعف المراقبة حول التطبيق ينعكس على إدارة المديرين للأرباح في المؤسسات الاقتصادية.

حيث تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Mark, Elliott and Tarpley, 2002) حول ممارسة المؤسسات إدارة الأرباح ضمن إطار احترام قيود المحاسبة المالية ذات العلاقة بالمعايير، وكذا استخدام السلطة التقديرية في إدارة الأرباح حسب (Patricia, Shakespeare and Myers, 2009)، مما يؤدي إلى انخفاض الثقة في التقارير المالية (KELLY, 2010).

كما خلصت نتائج دراسة (Igor and Zimmermann, 2007) إلى أهمية تفسير المعيار حيث يمثل الجزء الأساسي في تباين إدارة الأرباح، مما يؤكد تفوق معايير (US GAAP) مقارنة بمبادئ المحاسبة الألمانية أو حتى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، حيث يوجد تباين في مستوى إدارة الأرباح يتمثل في تقارب بين إطار مبادئ المحاسبة الألمانية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من جهة، وانخفاض مهم في المؤسسات التي تستخدم (US GAAP) في تحضير النتائج المعلنة.

ثانيا : قطاع النشاط

يتمثل تأثير نوعية الصناعة على درجة المنافسة بين المؤسسات الناشطة في نفس القطاع، غير أن النتائج الإحصائية تبين أن العلاقة بين المتغير المستقل (قطاع النشاط) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) هي غير معنوية ($Sig = 0.971$)، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم المتغير المستقل (قطاع النشاط)، إذن نوعية قطاع النشاط لا تمثل دافع لإدارة الأرباح من طرف المديرين، مما يدل على عدم تحقيق فرضية وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير قطاع النشاط ومتغير إدارة الأرباح، وهذه النتيجة لا تتفق مع نتائج دراسة (Ali et Sebou, 2005) في وجود علاقة معنوية بين التنوع القطاعي وإدارة الأرباح، وعلاقة غير معنوية وغير خطية بين التنوع الجغرافي وإدارة الأرباح، كما يرى (Beasley and al, 2000) أن تقنيات التلاعب تختلف حسب اختلاف نوع الصناعات، وكذا دراسة (Nelson and al, 20002) حيث تبين أن المؤسسات التي تنشط في الصناعة الإلكترونية أكثر المؤسسات إدارة للأرباح.

كما تقدم نتائج دراسة (Ali et Sebou, 2005) دليل على أن نشاطات إنتاج الأدوية، التكنولوجية، السلع الاستهلاكية أكثر القطاعات إدارة للأرباح، وتبين دراسة (Ilia and al, 2013) أن 50٪ من دوافع جودة الأرباح مرتبطة بعوامل غير اختيارية مثل ظروف الصناعة والاقتصاد الكلي، كما يرى (Sugata, 2006) أن نوعية الصناعة تؤثر على مدى التلاعب بالأنشطة الحقيقية.

ثالثا : نوعية الملكية

تشير الدراسات إلى تباين في الآراء حول حوافز إدارة الأرباح بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة غير أن النتائج الإحصائية تبين أن العلاقة بين المتغير المستقل (نوعية الملكية) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) غير معنوية ($Sig = 0.997$)، مما يدل على عدم إمكانية استخدام قيم المتغير المستقل نوعية الملكية في التنبؤ بقيم إدارة الأرباح. حيث تتعارض هذه النتيجة مع فرضية وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير نوعية الملكية ومتغير إدارة الأرباح، كما تتفق مع نتائج دراسة (STEFAN, 2007) التي تبين عدم وجود اختلاف في تأثير الضغط على الخيارات المحاسبية بين المؤسسات الخاصة والعمومية الفرنسية، على عكس الدراسات أجريت في بريطانيا والولايات المتحدة، في المقابل يرى بعض الباحثين أن المؤسسات العمومية تعرض تقرير أرباح عالية الجودة مثل

(Harris, 1999 Buatty) من حين يرى كل من (Burgstahler et al, 2005, Shivakumar and Ball, 2005)، في حين يرى كل من (Beatty et al, 2002)، أن المؤسسات العمومية هي أكثر عرضة لإدارة الأرباح.

رابعا : الشكل القانوني

ينعكس اختلاف عدد المساهمين على درجة تشتت الرقابة الممارسة من قبل المساهمين على المديرين مما يضعف فعاليتها، غير أن النتائج الإحصائية تبين أن العلاقة بين المتغير المستقل (الشكل القانوني) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) غير معنوية ($Sig = 0.461$)، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام قيم المتغير المستقل الشكل القانوني، حيث تتعارض هذه النتيجة مع فرضية وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير الشكل القانوني ومتغير إدارة الأرباح، ويعود تفسير هذا إلى اعتبار الشكل القانوني لا يعكس بدقة توزيع الحصص على المساهمين من خلال مؤشر (SPA, SARL).

حيث يرى (Saada, 1995) أن تأثير تركيبة المساهمين يكون إيجابيا عند تحديد الخيارات المحاسبية في المؤسسات الفرنسية، كما يؤكد (Djama et Jennifer, 2006) على التأثير الإيجابي للتركيب المالية في إدارة الأرباح من خلال مكونات رأس مال المؤسسة المنحلة (خصائص عائلية)، مما يفسر إستراتيجية وجود أهمية للمساهمات المحجوزة.

خامسا : حجم المؤسسة

تسعى المؤسسات الكبيرة إلى قياس التكلفة السياسية قبل إعلان النتائج، مما يدل على أن حجم المؤسسة يمثل دافعا للمديرين نحو إدارة الأرباح سعيا نحو تقليل التكلفة السياسية مقابل عرض أفضل وضعية مالية، غير أن نتائج الدراسة الإحصائية تبين أن العلاقة بين المتغير المستقل (حجم المؤسسة) من خلال مؤشر (مجموع الأصول الصافية) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) غير معنوية ($Sig = 0.407$)، مما يدل على أنه لا يمكن التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام المتغير المستقل حجم المؤسسة،

تتعارض النتيجة الأخيرة مع فرضية وجود علاقة ارتباط بين متغير حجم المؤسسة (مؤشر مجموع الأصول) ومتغير إدارة الأرباح، أي أن التكلفة السياسية لا تدخل ضمن انشغالات المديرين في المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية، هذا ما يتعارض مع نتائج دراسة (Caixing, 2003) في ممارسة المؤسسات الكبيرة والصغيرة لإدارة الأرباح من أجل تجنب تقديم تقارير على نتائج سلبية صغيرة أو تراجع طفيف في الأرباح ويتفق هذا مع نتائج (Burgstahler and Dichev, 1997)، كما يبين (Djama et Jennifer, 2006) أن المؤسسات الكبرى تتلاعب نحو رفع النتيجة المحاسبية وتحسين الوضعية مما يوفر إمكانية أفضل للتفاوض أثناء عملية الاستحواذ والاندماج، في المقابل تبرز إشكالية أساسية تكمن في تباين النتائج عند استخدام مؤشر رقم الأعمال مقارنة بمؤشر مجموع الميزانية في تحديد حجم المؤسسة وهذا بحسب دراسة (Saada, 1995).

سادسا : نسبة الهيكل المالي

تمثل نسبة الهيكل المالي أهم المؤشرات المعتمدة من قبل المؤسسات البنكية عند دراسة جدوى القروض، غير أن النتائج الإحصائية تبين وجود علاقة ارتباط غير معنوي ($Sig = 0.811$) بين المتغير المستقل (نسبة الهيكل المالي) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، مما يدل على عدم إمكانية التنبؤ بقيم إدارة الأرباح باستخدام المتغير المستقل (نسبة الهيكل المالي)، حيث تتعارض هذه النتيجة مع فرضية وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير نسبة الهيكل المالي ومتغير إدارة الأرباح، ويدل ذلك على أن مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يسعون إلى التأثير على قرارات منح القروض باستخدام آلية معدل الاستدانة، وهذا لا يتفق مع نتائج دراسة (Saada, 1995) للمؤسسات الاقتصادية الفرنسية حيث يرى وجود تأثير ايجابي لنسبة الاستدانة على تحديد الخيارات المحاسبية، كما تبين دراسة (Djama et Jennifer, 2006) أن معدل الاستدانة يمثل عامل ذو تأثير مهم في إدارة الأرباح، ويرى (Yves, 2009) أن القطاعات التي تحقق نسبة استدانة أكبر من 55% تظهر مستحقات اختيارية سالبة، خصوصا عند القطاعات التالية : (مواد أولية، كيمياء، خدمات اتصال، النقل).

سابعا : مرحلة الاستثمار

تدل مرحلة الاستثمار على المرحلة التي تمر بها المؤسسة (إنشاء، توسع،...) حيث يمكن الاستفادة في هذه المرحلة من امتيازات ضريبية (دعم وتطوير الاستثمار مثلا)، مما يدل على زيادة الرقابة الجبائية على المؤسسات في هذه المرحلة، غير أن نتائج الدراسة الإحصائية تبين وجود علاقة غير معنوية ($Sig = 0.525$) بين متغير مرحلة الاستثمار ومتغير إدارة الأرباح، مما يدل على عدم إمكانية استخدام قيم مرحلة الاستثمار (الرقابة الجبائية) في التنبؤ بقيم إدارة الأرباح، حيث تتعارض هذه النتيجة مع فرضية وجود علاقة ارتباط بين متغير مرحلة الاستثمار ومتغير إدارة الأرباح، أي أن الرقابة الجبائية لا تمثل انشغال من شأنه الحد من إدارة الأرباح، حيث تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Daniel and Zarowin, 2008) التي تبين وجود ارتباط ايجابي بين مستوى تشغيل الأصول الصافية ولاستخدام إدارة الأرباح الحقيقية (تمثل أهم الخصائص الاقتصادية تفسيرا)، كما يؤكد (Vedran and al, 2008) على استخدام المديرين لمؤشر عوائد الأصول عند تحسين الأرباح المعلنة، في حين تبين دراسة (Burgstahler and Dichev, 1997) أن المؤسسات التي تحقق مستوى عالي من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة تواجه تكاليف إدارة الأرباح قبل السنتين السابقتين من التلاعب برأس المال العامل.

ثامنا : معدل المردودية

يسعى المديرون إلى إظهار أفضل أداء للمؤسسات التي يديرونها بغية تعظيم مكافآتهم الخاصة والمرتبطة بتحقيق الأرباح، في المقابل تبين نتائج الدراسة الإحصائية وجود علاقة غير معنوية ($Sig = 0.953$) بين المتغير المستقل (معدل المردودية) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، مما يدل على عدم إمكانية استخدام قيم المتغير المستقل معدل المردودية في التنبؤ بقيم إدارة الأرباح، حيث تتعارض هذه النتيجة مع فرضية وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير معدل المردودية ومتغير إدارة الأرباح، حيث أن تعظيم معدل المردودية لا يمثل دافعا للمديرين في المؤسسات من أجل إدارة الأرباح.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (ben amar, 2009) الذي يرى أن توزيع الأرباح يلعب دور مهم في تخفيض مستوى التدفق النقدي المتاح في السياق الفرنسي مقارنة بالأمريكي، كما تتميز المؤسسات الفرنسية بمستوى مرتفع من التدفق النقدي المتاح مقابل ضعف في معدل النمو مما يحفز المؤسسات لإدارة الأرباح نحو الزيادة، ويرى (Yves, 2009) أن التوزيعات على الأرباح تكون في المؤسسة التي تحقق معدل مردودية مرتفع مقابل وجود مستحقات اختيارية أكثر ارتفاعا، كما يرى كل من (Myers and Skinner, 2000) أن عينة المؤسسات التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في مستوى المبيعات تنتمي إلى فئة المؤسسات الأكثر اهتمام من طرف المستثمرين.

خلاصة الفصل :

خلصت الدراسة الإحصائية إلى النتائج التالية :

- في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، تمارس المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إدارة الأرباح من خلال مؤشر المستحقات الاختيارية؛
- إن وجود العلاقة العكسية (-1.465) ومعنوية ($Sig = 0.000$) بين فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وممارسات إدارة الأرباح، يدل على تأثير حجم الغموض الحاصل في القواعد المحاسبية على ممارسة المديرين لإدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية؛
- وجود علاقة غير معنوية ($Sig = 0.971$) بين قطاع النشاط وإدارة الأرباح، حيث تدل على أن نوعية قطاع النشاط (درجة المنافسة) لا تمثل دافع لإدارة الأرباح من طرف المديرين؛
- وجود علاقة غير معنوية ($Sig = 0.997$) بين نوعية الملكية وإدارة الأرباح، حيث تدل على أن ملكية المؤسسة (خاص أو عام) لا تحفز المديرين لإدارة الأرباح في المؤسسات؛
- توجد علاقة غير معنوية ($Sig = 0.461$)، بين الشكل القانوني وإدارة الأرباح ويعود تفسير هذا إلى اعتبار الشكل القانوني لا يعكس بدقة توزيع الحصص على المساهمين من خلال مؤشر (SPA، SARL).
- وجود علاقة غير معنوية ($Sig = 0.811$) بين نسبة الهيكل المالي وإدارة الأرباح، وهذا يدل على أن مديري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يسعون إلى التأثير على قرارات منح القروض باستخدام آلية معدل الاستدانة؛
- وجود علاقة غير معنوية ($Sig = 0.407$) بين حجم المؤسسة من خلال مؤشر مجموع الأصول الصافية وإدارة الأرباح، مما تدل على عدم انشغال المديرين بالتكلفة السياسية في المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية؛
- أوجد استخدام مرحلة الاستثمار في تفسير إدارة الأرباح علاقة غير معنوية ($Sig = 0.525$)، حيث أن الرقابة الجبائية لا تمثل انشغال من شأنه الحد من إدارة الأرباح؛
- وجود علاقة غير معنوية ($Sig = 0.953$) بين معدل المردودية وإدارة الأرباح، حيث أن تعظيم معدل المردودية لا يمثل دافعا للمديرين في المؤسسات من أجل إدارة الأرباح

الخطامة

الخاتمة:

تمثل جودة الأرباح والمحتوى الإعلامي لتقارير المالية الانشغال الأبرز للحكومات فيما يخص تنظيم السوق المالي، مما يسمح بخصر المخاوف المتزايدة من قبل منظمي الأسواق المالية والمستثمرين والجمهور بوجه عام فيما يخص التلاعب بالتقارير والأرباح المعلنة، حيث تستخدم آليات مختلفة للحد من إدارة الأرباح وتتمثل أبرزها في المعايير المحاسبية والتدقيق ومتطلبات الإفصاح في الأسواق المالية.

يعتبر انتقال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى تطبيق أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي ابتداء من الفاتح من شهر جانفي لعام 2010 حدث محاسبي استثنائي يشمل تغيير جوهري في السياسات المحاسبية، حيث تبرز إشكالية أساسية في ظل النقاش حول الإصلاح المحاسبي، تكمن في إمكانية ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال استخدام مجالات عدم الوضوح والتحديد في القواعد المحاسبية، حيث تعالج هذه الدراسة إشكالية جوهريّة حول انعكاس الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF) على إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

نتائج الدراسة :

خلصت دراستنا هذه إلى النتائج التالية :

- أن الأساليب المستخدمة من طرف المديرين في إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية هي متباينة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تباين قوة وفعالية تشريعات حماية المستثمرين وفق كل بلد، حيث تبرز أهمية تطبيق قانون (Sarbanes-Oxley) في الولايات المتحدة الأمريكية وتتمثل في الحد من إدارة الأرباح على أساس المستحقات، مما أدى إلى ظهور أساليب جديدة تتميز بصعوبة الاكتشاف مثل : إدارة التوقعات، إدارة الأرباح الحقيقية، إدارة النقديتات..؛
- تكشف مختلف النماذج مستوى إدارة الأرباح غير أن معرفة خصائص العينة يمثل الأمر الحاسم في المفاضلة بين تلك النماذج، كما تفرز عملية اختبار إدارة الأرباح أخطاء تعيين، حيث يعود سبب ذلك إلى إغفال المحددات المترابطة من المستحقات غير الاختيارية؛
- بينت الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المأخوذة كعينة تمارس سلوك إدارة الأرباح من خلال مؤشر المستحقات الاختيارية، حيث تسمح هذه النتيجة بقبول فرضية : أن في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، تمارس المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سلوك إدارة الأرباح من خلال مؤشر المستحقات الاختيارية؛

- وجود علاقة ارتباط عكسية (-1.465) ومعنوية (0.000) بين فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وممارسات سلوك إدارة الأرباح، حيث تبين هذه النتيجة صحة الفرضية : وجود مستوى معين من الغموض في الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي (SCF)، يوفر مجال حرية يستخدم من طرف المديرين في إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث ينعكس بشكل غير مباشر على موثوقية التقارير المالية.
- تهدف المعايير المحاسبية بشكل أساسي إلى تحقيق الموثوقية في التقارير المالية، حيث تتأثر تلك الموثوقية بشكل مباشر وعكسي بكثافة إدارة الأرباح من خلال تآكل ثقة المستخدمين حول التقارير المالية (KELLY, 2010)، في المقابل تؤكد نتائج الدراسة على وجود علاقة تأثير مباشرة بين كثافة إدارة الأرباح ومستوى الغموض النسبي للممارسات المحاسبية، من خلال ما سبق نستنتج أن موثوقية التقارير تتأثر بشكل غير مباشر مع مستوى الغموض النسبي للممارسات المحاسبية.
- وجود علاقة غير معنوية بين كل من : حجم المؤسسة، قطاع النشاط، الشكل القانوني، نوعية الملكية من جهة مقابل مستوى إدارة الأرباح، مما يدل على عدم تأثير صنف المؤسسة في مستوى إدارة الأرباح، حيث تتعارض هذه النتيجة مع فرضية أن : استخدام معايير التصنيف يسمح بتفسير التباين الحاصل في مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- وجود علاقة غير معنوية بين كل من : نسبة الاستدانة، معدل المردودية، مرحلة الاستثمار من جهة، مقابل مستوى إدارة الأرباح، حيث أن الخصائص المالية لا تمثل حافز للمديرين في المؤسسات من أجل ممارسة سلوك إدارة الأرباح، هذه النتيجة تدل على رفض الفرضية : وجود إمكانية لتأثير الخصائص المالية على مستوى ممارسة سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

التوصيات:

بناء على نتائج دراستنا يمكننا تقديم التوصيات التالية :

- وضع إستراتيجية تسمح في حصر مجالات الغموض الحاصل للقواعد النظام المحاسبي المالي (SCF) بما يسمح بتحسين أداء المعايير المحاسبة المحلية (النظام المحاسبي المالي) من خلال مراجعة الممارسات التي تحتوي على مستويات عالية من الغموض، ودعمها بتفسيرات تحدد بوضوح قواعد وأحكام التطبيق.
- ضرورة تشريع قوانين محاسبية وجزائية تساهم في الحد من إدارة الأرباح على أساس المستحقات (رفع تكلفة إدارة الأرباح مقابل المنفعة) مثل قانون (Sarbanes-Oxley) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدى إلى حصر استخدام أسلوب إدارة الأرباح على أساس المستحقات مما عجل بظهور أساليب جديدة صعبة الاكتشاف؛
- الضغط على المؤسسات الاقتصادية وإلزامها بتوفير معلومات موثوق فيها تؤدي إلى تحسين جودة الإبلاغ المالي وتسمح بتقديم الصورة الصادقة عن العمليات المالية والأحداث الاقتصادية للمؤسسة الجزائرية.
- يساهم تطور السوق المالي في الحد من إدارة الأرباح، من خلال تعزيز الإبلاغ المالي حسب توصيات هيئة الأوراق المالية، هذا ما يوجب ضرورة تسريع مراحل تطوير السوق المالي في الجزائر.

آفاق البحث :

من خلال نتائج الدراسة يمكننا اقتراح ما يلي :

- يمكن أن تتميز نتائج هذه الدراسة بخاصية الظرفية مما يؤدي إلى ارتباط نتائج الدراسة الحالية بفترة معينة فقط، لدى يمكن أن يتناول هذا الموضوع في فترات لاحقة بعد ظهور مستجدات تشريعية وتنظيمية حول تفسير وتوضيح الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي (SCF).

- يسمح نموذج الدراسة بتحديد نسبة تأثير تقدر بـ 17% مما يدل على وجود متغيرات أخرى تمثل الجزء المتبقي من تفسير النموذج، هذا ما يسمح بانجاز مواضيع تتقاطع مع هذه الإشكالية غير أنها تتسع لتشمل متغيرات أخرى مفسرة؛

ينعكس تطور ودينامكية السوق المالي على الحد من إدارة الأرباح، من خلال تعزيز الإبلاغ المالي حسب توصيات هيئة الأوراق المالية، حيث يمكن تناول ظروف وحوافز إدارة الأرباح عند تحقيق معدل نمو في حجم تداول السوق المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية

أ- الملتقيات والدوريات:

1. حلال عدنان نيربي، رزان شهيد «إدارة الأرباح في ظل المعايير المحاسبية الدولية مقارنة بالمعايير المحاسبية الوطنية» ملتقى دولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014.
2. الرفاعي إبراهيم مبارك جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية. بحث مقدم إلى: الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: ” مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين ”
جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية يومي 18 - 19 ماي 2010

ب- القوانين والمراسيم :

1. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي .
2. مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادة الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي .
3. مرسوم تنفيذي رقم 09-110 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 07 ابريل سنة 2009، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي .
4. قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها .
5. قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
6. امر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق ل22 يوليو سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

A-Revues :

1. Ahmed Saleem ,*Transformation in Accounting Policies Impact on Earning Management of Pakistan International Airlines – PIA* ,2007.
2. Anne Beyer, Ilan Guttman and Ivan Marinovic ,*Earnings Management and Earnings Quality: Theory and Evidence Preliminary and Incomplete* ,Stanford University , July 2012,USA .
3. Biao Xie Wallace N. Davidson, Peter J. DaDalt, *EARNINGS MANAGEMENT AND CORPORATE GOVERNANCE: THE ROLES OF THE BOARD AND THE AUDIT COMMITTEE* Southern Illinois University Southern Illinois University J. Mack Robinson Georgia State University July 5, 2001
4. *By Messod D. Beneish ,Earnings Management: A Perspective ,April 2001*
5. BY Roman L. Weil ,*QUALITY OF EARNINGS and earnings management*, AICPA Audit Committee Effectiveness Center ,FEBRUARY 2009, USA.
6. Caixing Liu,*The Effects of Firm Size on Earnings Management*, FIMA Research Center,2003. http://www2.hawaii.edu/~fima/PDF/Finance_Seminar/EarningsMgmt.pdf/15/08/2015.
7. Carol Callaway Dee , Ayalew Lulseged ,Tanya S. Nowlin, *EARNINGS QUALITY AND AUDITOR INDEPENDENCE: AN EXAMINATION USING NON-AUDIT FEE DATA* * School of Business Virginia Commonwealth University This draft: January 28, 2002
8. Charles Piot , Rémi Janin, *Audit Quality and Earnings Management in France* Second draft July 2005.
9. Christian Leuz , Peter D. Wysocki,Dhananjay Nanda ,*Earnings Management and Investor Protection: An International Comparison* Forthcoming Journal of Financial Economics, September 2002
10. Craig J. Chapman, Thomas J. Steenburgh, *An Investigation of Earnings Management through Marketing Actions*, Harvard Business School Working Paper, No. 08-073 Draft July 16, 2010.
11. Daniel A. Cohen , Thomas Z. Lys ,*Trends in Earnings Management and Informativeness of Earnings Announcements in the Pre- and Post-Sarbanes Oxley Periods*, University of Southern California, February, 2005.
12. Daniel A. Cohen ,Paul Zarowin, *Accrual-Based and Real Earnings Management Activities around Seasoned Equity Offerings* ,New York University, 2008,USA.

13. Daniel Bergstressera*, Thomas Philipponb ,*CEO incentives and earnings management*, New York, USAcurrent version: December 2004)
14. David Burgstahler Luzi Hail Christian Leuz ,*The Importance of Reporting Incentives: Earnings Management in European Private and Public Firms** Forthcoming in The Accounting Review, October 2006
15. Demaria Samira et Dufour Dominique, « *Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS : quel rôle pour la prudence ?* », Comptabilité - Contrôle - Audit, 2007/3 Tome 13.
16. Djama Constant et Boutant Jennifer, « *Stratégie comptable des dirigeants et parité d'échange : le cas des fusions françaises* »,Comptabilité - Contrôle - Audit, 2006/2 Tome 12, p. 191-217. DOI : 10.3917/cca.122.0191.
17. Douglas F. Prawitt, Jason L. Smith ,David A. Wood ,*INTERNAL AUDIT QUALITY AND EARNINGS MANAGEMENT* September 2008.
18. El Mi Ali et Seboui Souad, « *Stratégies d'innovation, diversification et gestion des résultats* », La Revue des Sciences de Gestion, 2005/6 n°216, p. 85-85.
19. El Mir Ali et Seboui Souad, « *La gestion des résultats entre l'opportunisme managérial et la pression des résultats* », La Revue des Sciences de Gestion, 2007/2 n°224-225, p. 93-93. DOI : 10.3917/rsg.224.0093.
20. Eli Bartov, Dan Givoly, Carla Hayn, *The rewards to meeting or beating earnings expectations*, Journal of Accounting and Economics 33 (2002) 173–204,
21. Elizabeth A. Gordon Elaine Henry, *Related Party Transactions and Earnings Management* , Current Draft: November 2005.
22. Franck Missonier-Piera, Walid Ben-Amar," *LA GESTION DES RESULTATS COMPTABLES LORS DES FUSIONS ET ACQUISITIONS: UNE ANALYSE DANS LE CONTEXTE SUISSE*", Comptabilité et Connaissances, France (2005)",
23. George R. Wilson, *The effect of real earnings management on the information content of earnings*, Journal of Finance and Accountancy, Volume 19, March 2015, U.S.A.
24. Haidan Li Morton Pincus , Sonja Olhott Rego ,*Market Reaction to Events Surrounding the Sarbanes-Oxley Act of 2002 and Earnings Management* University of Iowa University of California, Irvine University of Iowa September 24, 2006
25. Hakim Ben Othman, Daniel Zéghal, Béchir El Younsi"*ANALYSE DES DETERMINANTS DE LA GESTION DES RESULTATS : CAS DES FIRMES CANADIENNES FRANCAISES ET TUNISIENNES* " Repères et Perspectives,2007, Canada.
26. Hamadi Matoussi, Ben Hamadi Samia, Oussama Baklouti Mohamed. *DESAGREGATION DES ACCRUALS DISCRETIONNAIRES ET PERTINENCE DU BENEFICE COMPTABLE*. COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S)2011, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00558044> 15/08/2015

27. Igor Goncharov and Jochen Zimmermann, *Do Accounting Standards influence the Level of Earnings Management? Evidence from Germany* University of Amsterdam University of Bremen.
28. Ilia D. Dichev ,John Graham ,Campbell R Harvey , Shiva Rajgopal ,*Earnings Quality: Evidence from the Field*, May 7, 2013
29. Itay Kama, Nahum Melumad ,*Camouflaged Earnings Management* April 2012
30. Itay Kama, Nahum Melumad, *Camouflaged Earnings Management*., 2010,U,S,A <http://ssrn.com/abstract=1733107/> 15/08/2015
31. JAMES N. MYERS, LINDA A. MYERS ,DOUGLAS J. SKINNER , *Earnings Momentum and Earnings Management* ,Texas A&M University , August 2006
32. Jean-Fran,cois Casta, Olivier Ramond. *Politique comptable des entreprises*. coordonné par B. Colasse. Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, p. 1151-1165, 2009.
33. Jennifer J Jones *Earnings Management during import relief investigations* ,journal of accounting research Vol 29 No 2 ,autumn 1991 , 193-228) university of Chicago ,USA,
34. JONAS SPOHPESSAYS ON *Earnings Management*,EKONOMI ACH SAMHALLE ,2005,finland.
35. Joseph Gerakos n, Andrei Kovrijnykh , *Performance shocks and misreporting* Journal of Accounting and Economics 56 (2013) 57–72 , United States .
36. K.V. Peasnell, P.F. Pope and S. Young, *Board monitoring and earnings management: Do outside directors influence abnormal accruals ?**Lancaster University This version: October 2000 .
37. KELLY WEE KHENG SOON , *INDIVIDUAL ASSIGNMENT (Earning Management: Is it Good or Bad?)* UNIVERSITY (MSU) (MALAYSIA)2010.
38. Kin Lo ,*Earnings Management and Earnings Quality*, The University of British Columbia, September 2007.
39. M. D. Beneish and D.C. Nichols Indiana ,*Earnings Quality and Future Returns: The Relation between Accruals and the Probability of Earnings Manipulation* University Current Draft: May 17, 2005
40. Marcia Millon Cornett, Alan J. Marcus ,Anthony Saunders ,Hassan Tehranian , *Earnings Management, Corporate Governance, and True Financial Performance:* Revised January 2006.
41. Mark W. Nelson ,John A. Elliott ,Robin L. Tarpley *Evidence from Auditors about Managers' and Auditors' Earnings Management Decisions*, *THE ACCOUNTING REVIEW* Vol. 77Supplement 2002pp. 175–202.

42. Masahiro Enomoto ,Fumihiko Kimura, Tomoyasu Yamaguchi , *Accrual-based and real earnings management : an international comparison for investor protection* ,RIEB ,KOBE university .JAPAN,2015
43. Melita Stephanou-Charitou , Adamos Vlittis, *Empirical Evidence On The Valuation Of Financial Information In France*, International Business & Economics Research Journal, Volume 9, Number 3, Cyprus, 2010
44. Ming Jiana and T. J. Wongb ,*Earnings Management and Tunneling through Related Party Transactions: Evidence from Chinese Corporate Groups** University of Science and Technology, Hong Kong This Version: June 2003
45. PAR MOUNA NJAH & ANIS JARBOUI *Les pratiques de gestion des résultats sont-elles influencées par l'institutionnalisation de l'actionnariat ?* RECHERCHES EN COMPTABILITÉ ET FINANCE N° 5 / 2010,Tunis
46. Patricia M. Dechow and Douglas J. Skinner *Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators* American Accounting Association *Accounting Horizons* Vol. 14 No. 2 June 2000 pp. 235-250.
47. Patricia M. Dechow and Douglas J. Skinner,*Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators** University of Michigan Business School This version: February 2000
48. Patricia M. Dechow Richard G. Sloan ,Amy P Sweeney, *Detecting earnings management* , *American Accounting Association*, The Accounting Review, Vol. 70, No. 2 (Apr., 1995), pp. 193-225.USA.
49. Patricia M. Dechow, Amy P. Hutton, Jung Hoon Kim, *Detecting Earnings Management: A New Approach*, University of California, 2011,U,S,A
50. Patricia M. Dechow, Linda A. Myers ,Catherine Shakespeare , *Fair Value Accounting and Gains from Asset Securitizations: A Convenient Earnings Management Tool with Compensation Side-Benefits* ,This version: February 11, 2009
51. Pengjie Gao,Ronald E. Shrieves ,*Earnings Management and Executive Compensation: a Case of Overdose of Option and Underdose of Salary?* University of Tennessee This Draft: July 29,2002
52. Peter Iliev ,*The Effect of SOX Section 404: Costs, Earnings Quality and Stock Prices* (Journal of Finance forthcoming) 2010.
53. Qiang Cheng , Terry Warfield, *Equity Incentives and Earnings Management* Forthcoming at The Accounting Review April 2005
54. Qiang Cheng ,Terry D. Warfield, *Equity Incentives and Earnings Management*, THE ACCOUNTING REVIEW ,Vol. 80, No. 2 ,2005 .

55. Richard M. Frankel Marilyn F. Johnson Karen K. Nelson ,*The Relation Between Auditors' Fees for Non-Audit Services and Earnings Management* Published in The Accounting Review Special Issue on Quality of Earnings July 2002
56. Robert Libby Nicholas Seybert , *Behavioral Studies of the Effects of Regulation on Earnings Management and Accounting Choice*, Johnson School Research Paper Series #16-09 .March,2009.
57. Saada Toufik, « *Les déterminants des choix comptables. Étude des pratiques françaises et comparaison franco-américaine* », *Comptabilité - Contrôle - Audit*, 1995/2 Tome 1, p. 52-74. DOI : 10.3917/cca.012.0052
58. Sarra Elleuch Hamza. *Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes a travers une analyse qualitative*. *Comptabilité - Contrôle - Audit* entre changement et stabilité, May 2008, France. pp.CD Rom. <halshs-00524887>
59. Scott Richardson , İrem Tuna,Min Wu ,*Predicting earnings management: The case of earnings restatements* University of Pennsylvania - University of Pennsylvania Hong Kong University of Science and Technology October 2002
60. Séverine Hermanns, *Financial Information and Earnings Quality: a Literature Review* University of Namur,
61. Sherry Fang Li, Evelyn McDowell, Erin A. Moore, *Accrual Based Earnings Management, Real Transactions Manipulation and Expectations Management: U.S. and International Evidence*, Rider University, U.S.A
62. Shivaram Rajgopal, Mohan Venkatachalam, James Jiambalvo ,*Is Institutional Ownership Associated with Earnings Management and the Extent to which Stock Prices Reflect Future Earnings?* March 1999
63. Siew Hong Teoh, Ivo Welch, T.J. Wong, *Earnings management and the underperformance of seasoned equity offerings*, Journal of Financial Economics,1997, USA.
64. STEFAN SUNDGREN, *earnings Management in Public and Private companies – evidence from Finland*, http://njb.fi/wp-content/uploads/2015/05/Ita_2007_01_a2.pdf, 16/08/2015.
65. Stolowy Hervé et Breton Gaétan, « *La gestion des données comptables : une revue de la littérature* », *Comptabilité - Contrôle - Audit*, 2003/1 Tome 9, p126.
66. Sugata Roychowdhury , Ross L. Watts ,*Asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting* ,This version: /2006
67. Sugata Roychowdhury ,*Earnings Management through Real Activities Manipulation* Forthcoming at the Journal of Accounting and Economics Version: June, 2006.
68. Thomas, Jeanjean," *GESTION DU RESULTAT : MESURE ET DEMESURE, GRID et CEREG* , Université Paris IX Dauphine, Paris.

69. Toufik Saada théorie de l'information et comptabilité. coordonné par B. Colasse. Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, p. 1357-1370, 2009.
70. Uwalomwa UwuigbeUwuigbe, Olubukunola Ranti,Okorie Bernard, **ASSESSMENT OF THE EFFECTS OF FIRMS' CHARACTERISTICS ON EARNINGS MANAGEMENT OF LISTED FIRMS IN NIGERIA** Asian Economic and Financial Review, 2015, 5(2):.
71. Vedran Capkuna , Anne Cazavan-Jenyb, Thomas Jeanjeanb and Lawrence A Weissc **.Earnings Management and Value Relevance during the Mandatory Transition from Local GAAPs to IFRS in Europe**. April 25, 2008.
72. Yong Yu, **Do Investors Overreact or Underreact to Accruals ? A Reexamination of the Accrual Anomaly**, Pennsylvania State University, 2005 ,USA.
73. Yves Mard et Marsat Sylvain, « **La gestion du résultat comptable autour d'un changement de dirigeant en France** »,Comptabilité - Contrôle - Audit, 2009/3 Tome 15,. DOI : 10.3917/cca.153.0141.
74. Yves MARD GESTION DES RESULTATS COMPTABLES : **L'influence de la politique financière de la performance et du contrôle** , université d'auvergne Clermont –Ferrand .France
75. Yves Mard **PERFORMANCE COMPTABLE ET GESTION DES RESULTATS**, Université Aix-Marseille III, **2003**.
76. Yves Mard. **VERS UNE INFORMATION COMPTABLE PLUS TRANSPARENTE : L'APPORT DES RECHERCHES PORTANT SUR LA GESTION DES RESULTATS COMPTABLES**. Comptabilité et Connaissances, May 2005, France. pp.CD-Rom. <halshs-00581229>.

B-Les Theses :

1. FAKHFAKH BEN AMAR" **FREE CASH FLOW, GESTION DES RÉSULTATS ET GOUVERNEMENT DES ENTREPRISES : ETUDE COMPARATIVE DES ENTREPRISES FRANCAISES ET AMERICAINES**" Thèse Doctorat UNIVERSITE DE REIMS,2009. France.

C-Internet

1. www.umanitoba.ca
2. <http://www.transparency.org/cpi2014/results>
3. <https://www.globalinnovationindex.org/content/page/GII-Home#pdfopener>
4. <http://www.aps.dz/ar/algerie>
5. <http://www.worldbank.org/icsid>
6. <http://arbiter.wipo.int/arbitration>

D-Les Lois :

1. PUBLIC LAW 107–204—JULY 30, 2002 116 STAT. 745.
2. The Global Innovation Index 2015 Effective Innovation Policies for Development
3. U.S. Department of State , Investment Climate Statement | May 2015 .

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
GR	1,3186629434	2,16982831848	137
Activité	2,4744525547	1,20098177957	137
application	2,6861313869	1,01279915564	137
qualité	1,4452554745	,59309393202	137
forme	1,7956204380	,55755092265	137
structure	530,7815459854	2759,51892490220	137
Tactifs	9,2215064381	1,23345434917	137
investiss	,5622080013	,22621663376	137
rentab	,8461378559	7,20431479688	137

Corrélations

		GR	Activité	application	qualité	forme	structure	Tactifs	investiss	rentab
Corrélation de Pearson	GR	1,000	,129	,183	,133	-,168	-,043	-,194	,071	-,030
	Activité	,129	1,000	,154	,155	-,414	,064	-,577	,278	,110
	application	,183	,154	1,000	,124	-,180	-,146	-,229	-,041	-,065
	qualité	,133	,155	,124	1,000	-,368	,144	-,353	,100	-,072
	forme	-,168	-,414	-,180	-,368	1,000	,055	,265	-,098	,034
	structure	-,043	,064	-,146	,144	,055	1,000	-,173	,061	-,023
	Tactifs	-,194	-,577	-,229	-,353	,265	-,173	1,000	-,137	-,021
	investiss	,071	,278	-,041	,100	-,098	,061	-,137	1,000	,030
	rentab	-,030	,110	-,065	-,072	,034	-,023	-,021	,030	1,000
	Sig. (unilatérale)	GR	.	,067	,016	,061	,025	,308	,012	,204
Activité		,067	.	,037	,035	,000	,229	,000	,001	,099
application		,016	,037	.	,074	,018	,044	,004	,316	,227
qualité		,061	,035	,074	.	,000	,047	,000	,123	,203
forme		,025	,000	,018	,000	.	,261	,001	,128	,345
structure		,308	,229	,044	,047	,261	.	,022	,240	,396
Tactifs		,012	,000	,004	,000	,001	,022	.	,056	,404
investiss		,204	,001	,316	,123	,128	,240	,056	.	,363
rentab		,363	,099	,227	,203	,345	,396	,404	,363	.
N		GR	137	137	137	137	137	137	137	137
	Activité	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	application	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	qualité	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	forme	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	structure	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	Tactifs	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	investiss	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	rentab	137	137	137	137	137	137	137	137	137

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	rentab, Tactifs, investiss, structure, forme, application, qualité, Activité ^b		Entrée

- a. Variable dépendante : GR
 b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,274 ^a	,075	,017	2,15085084280	1,216

- a. Valeurs prédites : (constantes), rentab, Tactifs, investiss, structure, forme, application, qualité, Activité
 b. Variable dépendante : GR

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	48,161	8	6,020	1,301	,249 ^b
Résidu	592,148	128	4,626		
Total	640,309	136			

- a. Variable dépendante : GR
 b. Valeurs prédites : (constantes), rentab, Tactifs, investiss, structure, forme, application, qualité, Activité

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
1 (Constante)	3,334	2,752		1,212	,228	-2,111	8,779
Activité	-,056	,211	-,031	-,265	,792	-,474	,362
application	,269	,193	,126	1,396	,165	-,113	,651
qualité	,127	,360	,035	,353	,724	-,584	,839
forme	-,380	,394	-,098	-,965	,336	-1,159	,399
structure	-4,056E-005	,000	-,052	-,579	,564	,000	,000
Tactifs	-,258	,199	-,147	-1,293	,199	-,652	,137
investiss	,536	,856	,056	,626	,532	-1,157	2,229
rentab	-,006	,026	-,019	-,216	,829	-,057	,046

a. Variable dépendante : GR

Coefficients de corrélation^a

Modèle	rentab	Tactifs	investiss	structure	forme	application	qualité	Activité
1 C rentab	1,000	-,014	,004	,037	-,061	,070	,045	-,128
o Tactifs	-,014	1,000	-,046	,150	,085	,177	,304	,533
r investiss	,004	-,046	1,000	-,023	-,035	,078	-,082	-,248
é structure	,037	,150	-,023	1,000	-,117	,185	-,129	-,010
l forme	-,061	,085	-,035	-,117	1,000	,083	,350	,368
a application	,070	,177	,078	,185	,083	1,000	-,034	-,016
t qualité	,045	,304	-,082	-,129	,350	-,034	1,000	,189
i Activité	-,128	,533	-,248	-,010	,368	-,016	,189	1,000
s C rentab	,001	-7,257E-005	8,740E-005	6,653E-008	-,001	,000	,000	-,001
o Tactifs	-7,257E-005	,040	-,008	2,094E-006	,007	,007	,022	,022
v investiss	8,740E-005	-,008	,732	-1,397E-006	-,012	,013	-,025	-,045
a structure	6,653E-008	2,094E-006	-1,397E-006	4,914E-009	-3,239E-006	2,501E-006	-3,239E-006	-1,499E-007
r forme	-,001	,007	-,012	-3,239E-006	,155	,006	,050	,031
a application	,000	,007	,013	2,501E-006	,006	,037	-,002	-,001
n qualité	,000	,022	-,025	-3,239E-006	,050	-,002	,129	,014
e Activité	-,001	,022	-,045	-1,499E-007	,031	-,001	,014	,045

a. Variable dépendante : GR

Diagnostic des observations^a

Numéro de l'observation	Erreur Résidu	GR	Prévision	Résidu
79	3,269	8,14147909	1,1105038060	7,03097528699
83	3,960	10,46507809	1,9470394791	8,51803861093
99	3,074	8,90580940	2,2935479860	6,61226141196
100	4,127	10,96178977	2,0850989267	8,87669084327

a. Variable dépendante : GR

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	-,0566972941	2,8913755417	1,3186629434	,59508201463	137
Erreur Prévision	-2,311	2,643	,000	1,000	137
Erreur standard de la prévision	,261	2,139	,506	,219	137
Prévision corrigée	-,0884428620	18,1492996216	1,4536713912	1,55974291218	137
Résidu	-1,99380314350	8,87669086456	0E-11	2,08663181408	137
Erreur Résidu	-,927	4,127	,000	,970	137
Stud. Résidu	-,950	4,216	-,007	1,002	137
Résidu supprimé	-17,73674011230	9,26530265808	-,13500844775	2,68308725626	137
Stud. Résidu supprimé	-,949	4,526	,003	1,034	137
Mahal. Distance	1,011	133,547	7,942	13,371	137
Distance de Cook	,000	7,475	,061	,638	137
Bras de levier centré	,007	,982	,058	,098	137

a. Variable dépendante : GR

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
GR	1,3186629434	2,16982831848	137
Activité	2,4744525547	1,20098177957	137
application	2,6861313869	1,01279915564	137
qualité	1,4452554745	,59309393202	137
forme	1,7956204380	,55755092265	137
structure	530,7815459854	2759,51892490220	137
Tactifs	9,2215064381	1,23345434917	137
investiss	,5622080013	,22621663376	137
rentab	,8461378559	7,20431479688	137

Corrélations

		GR	Activité	applicatio n	qualité	forme	structure	Tactifs	investiss	rentab
Corrélation de Pearson	GR	1,000	,129	,183	,133	-,168	-,043	-,194	,071	-,030
	Activité	,129	1,000	,154	,155	-,414	,064	-,577	,278	,110
	application	,183	,154	1,000	,124	-,180	-,146	-,229	-,041	-,065
	qualité	,133	,155	,124	1,000	-,368	,144	-,353	,100	-,072
	forme	-,168	-,414	-,180	-,368	1,000	,055	,265	-,098	,034
	structure	-,043	,064	-,146	,144	,055	1,000	-,173	,061	-,023
	Tactifs	-,194	-,577	-,229	-,353	,265	-,173	1,000	-,137	-,021
	investiss	,071	,278	-,041	,100	-,098	,061	-,137	1,000	,030
	rentab	-,030	,110	-,065	-,072	,034	-,023	-,021	,030	1,000
	Sig. (unilatérale)	GR	.	,067	,016	,061	,025	,308	,012	,204
Activité		,067	.	,037	,035	,000	,229	,000	,001	,099
application		,016	,037	.	,074	,018	,044	,004	,316	,227
qualité		,061	,035	,074	.	,000	,047	,000	,123	,203
forme		,025	,000	,018	,000	.	,261	,001	,128	,345
structure		,308	,229	,044	,047	,261	.	,022	,240	,396
Tactifs		,012	,000	,004	,000	,001	,022	.	,056	,404
investiss		,204	,001	,316	,123	,128	,240	,056	.	,363
rentab		,363	,099	,227	,203	,345	,396	,404	,363	.
N		GR	137	137	137	137	137	137	137	137
	Activité	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	application	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	qualité	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	forme	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	structure	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	Tactifs	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	investiss	137	137	137	137	137	137	137	137	137
	rentab	137	137	137	137	137	137	137	137	137

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode

1	rentab, Tactifs, investiss, structure, forme, application, qualité, Activité ^b	.	Entrée
---	--	---	--------

a. Variable dépendante : GR

b. Toutes variables requises saisies.

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	48,161	8	6,020	1,301	,249 ^b
1 Résidu	592,148	128	4,626		
Total	640,309	136			

a. Variable dépendante : GR

b. Valeurs prédites : (constantes), rentab, Tactifs, investiss, structure, forme, application, qualité, Activité

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
1 (Constante)	3,334	2,752		1,212	,228	-2,111	8,779
1 Activité	-,056	,211	-,031	-,265	,792	-,474	,362
1 application	,269	,193	,126	1,396	,165	-,113	,651
1 qualité	,127	,360	,035	,353	,724	-,584	,839
1 forme	-,380	,394	-,098	-,965	,336	-1,159	,399
1 structure	-4,056E-005	,000	-,052	-,579	,564	,000	,000
1 Tactifs	-,258	,199	-,147	-1,293	,199	-,652	,137
1 investiss	,536	,856	,056	,626	,532	-1,157	2,229
1 rentab	-,006	,026	-,019	-,216	,829	-,057	,046

a. Variable dépendante : GR

Coefficients de corrélation^a

Modèle		rentab	Tactifs	investiss	structure	forme	application	qualité	Activité	
1	Corrélations	rentab	1,000	-,014	,004	,037	-,061	,070	,045	-,128
		Tactifs	-,014	1,000	-,046	,150	,085	,177	,304	,533
		investiss	,004	-,046	1,000	-,023	-,035	,078	-,082	-,248
		structure	,037	,150	-,023	1,000	-,117	,185	-,129	-,010
		forme	-,061	,085	-,035	-,117	1,000	,083	,350	,368
		application	,070	,177	,078	,185	,083	1,000	-,034	-,016
		qualité	,045	,304	-,082	-,129	,350	-,034	1,000	,189
		Activité	-,128	,533	-,248	-,010	,368	-,016	,189	1,000
		Covariances	rentab	,001	-7,257E-005	8,740E-005	6,653E-008	-,001	,000	,000
		Tactifs	-7,257E-005	,040	-,008	2,094E-006	,007	,007	,022	,022
		investiss	8,740E-005	-,008	,732	-1,397E-006	-,012	,013	-,025	-,045
		structure	6,653E-008	2,094E-006	-1,397E-006	4,914E-009	-3,239E-006	2,501E-006	-3,239E-006	-1,499E-007
		forme	-,001	,007	-,012	-3,239E-006	,155	,006	,050	,031
		application	,000	,007	,013	2,501E-006	,006	,037	-,002	-,001
		qualité	,000	,022	-,025	-3,239E-006	,050	-,002	,129	,014
		Activité	-,001	,022	-,045	-1,499E-007	,031	-,001	,014	,045

a. Variable dépendante : GR

Diagnostic des observations^a

Numéro de l'observation	Erreur Résidu	GR	Prévision	Résidu
79	3,269	8,14147909	1,1105038060	7,03097528699
83	3,960	10,46507809	1,9470394791	8,51803861093
99	3,074	8,90580940	2,2935479860	6,61226141196
100	4,127	10,96178977	2,0850989267	8,87669084327

a. Variable dépendante : GR

Liste des entreprises (Échantillon d'étude)					
1	BASP	23	SARL TEMACINE BRIQUE	45	EURL SAG TASSILI
2	NCA-Rouiba SPA	24	SARL BRIQUETERIE SBMT	46	SARL BRIQUETTEREI SEKHER
3	E,NA,GEO	25	SARL BRIQUETERIE NEZLA	47	SONELGAZ DD OUARGLA RURAL
4	SONATRACH	26	SARL DJABRI	48	SARL RAGHOUAT ELDJANOUB
5	SPA E N T P	27	SARL OUADJDI BRIQUE	49	HESP
6	ENAFOR	28	GRANDE BRIQUETERIE DES OASIS	50	SARL BATIMENT
7	SPA ALGERIE TELECOM	29	SARL SGT SUD	51	SPA ALGERIE TELECOM
8	BATISUD CONSOLIDE	30	SARL DJEGHEL MOHAMED	52	SPA ALFAPIPE
9	BATISUD SPA CAC	31	SARL NOUHA	53	SPA SCIMAT
10	BATISUD UNITE MEDEA	32	SARL EL HACHEMI ET FILS	54	LTPSUD
11	SPA WESP	33	BAYAT CATERING SPA	55	ERAD STIF MOULINS DES OASIS TGT
12	SONELGAZ DD OUARGLA URBAIN	34	SARL MCTS	56	SARL OURIL BAKAKA
13	ADE OUARGLA	35	SARL PEROTECH MCTS	57	NAFTAL SPA
14	SONELGAZ CONSOLIDE	36	SARL ENARGY TECH ECMCI	58	SNVI SPA
15	EURL PETROFAC ALGERIA	37	SARL BMO TOUGGOURT	59	N P S EX SEMS OUARGLA
16	SAIPEM CONTRACTING ALGERIE	38	SARL LA MOUSSE DU SUD	60	MAISON DE L'ENSEIGNANT OUARGLA
17	BATISUD CESBATISUD OUARGLA	39	SARL GLOBAL TASSILI	61	SPA PLGITE BATI
18	BATISUD BISKRA	40	SPA BATI-SUD		
19	EURL EDIYA	41	EPE ETRACOB SPA		
20	EURL MORCHED	42	SARL BRIQUE TERIE KHADIDJA		
21	SARL LYNATEL OUARGLA	43	SARL BRIQUETTERIE BOUSTANE		
22	SNC TASSILI	44	SARL BRIQUETTERIE HADJA MAMA		

قائمة الفهرس

	الشكر والعرفان.....
	الملخص.....
	فهرس المحتويات.....
	قائمة الجداول.....
	قائمة الأشكال.....
	قائمة الملاحق.....
	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ	مقدمة.....
الفصل الأول : أدبيات أساسية حول إدارة الأرباح	
03	المبحث الأول : مقاربات أساسية حول إدارة الأرباح.....
03	المطلب الأول : مفهوم إدارة الأرباح
04	المطلب الثاني : حوافز إدارة الأرباح.....
05	المطلب الثالث : أساليب إدارة الأرباح.....
06	المطلب الرابع : أشكال إدارة الأرباح.....
06	1. أساس المستحقات.....
06	2. إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية
07	3. إدارة توقعات المحللين
07	4. إدارة النقديات.....
09	المطلب الخامس : العوامل المحفزة على إدارة الأرباح.....
09	1. التقليل من التكاليف السياسية
09	2. التقليل من تكاليف التمويل.....
09	3. تعظيم ثروة المديرين.....
10	4. انخفاض مستوى الأداء في سوق الأوراق المالية
10	5. أداء الأرباح في السنوات السابقة.....
11	6. نمو المبيعات
12	7. كثافة رأس المال.....
12	8. دورات التشغيل.....

13	9. وضع المراجع.....
14	10. تصنيف الصناعة والوقت.....
15	المبحث الثاني : السلوك الانتهازي للمديرين.....
15	المطلب الأول : وضعية مدير صاحب حصص في المؤسسة
16	المطلب الثاني : منهج النمذجة على فترات متعددة
17	1. الفترات اللاحقة
17	2. تكلفة إدارة الأرباح.....
17	3. ظروف عدم التأكد.....
18	4. مسؤولية تحديد الأرباح الاقتصادية
19	5. سلسلة الأرباح.....
20	المطلب الثالث : أداء المؤسسة والسلوك الانتهازي للمدير.....
20	1. مكافآت المديرين
20	2. تحديات تواجه المديرين لإدارة الأرباح
21	3. أهداف المديرين لتحسين الأداء.....
23	4. موقف المؤسسات الاستثمارية من إدارة الأرباح
25	المبحث الثالث : إدارة الأرباح أداء البورصة.....
25	المطلب الأول : برز جوّ قبول إدارة الأرباح
25	1. اعتبارات تبرير إستراتيجية إدارة الأرباح.....
26	2. ظروف تشجع على إدارة الأرباح.....
27	3. التنويع وإدارة الأرباح
28	المطلب الثاني : معلومات حول قيمة المؤسسات وإدارة الأرباح
28	1. محتوى المعلومات.....
29	2. جودة التقارير.....
29	3. تفاعل المستثمرين.....
30	4. أداء البورصة.....
30	المطلب الثالث : قيم الأسهم وإدارة الأرباح
31	1. عوائد الأسهم.....
32	2. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.....

33	3. الاستحواد
34	خلاصة الفصل الأول.....
الفصل الثاني : علاقة بيئة المؤسسات بإدارة الأرباح	
37	المبحث الأول : انعكاس آليات وبيئة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الأرباح.....
37	المطلب الأول : دور آليات حوكمة المؤسسات في الحد إدارة الأرباح.....
37	1. آليات حوكمة المؤسسات.....
37	2. لوحة المراقبة.....
38	3. مجلس الإدارة.....
38	4. التدقيق الداخلي.....
38	المطلب الثاني : انعكاس بيئة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الأرباح.....
38	1. خصائص كل بلد.....
39	2. بيئة القوانين للمؤسسة
40	3. قانون Sarbanes-Oxley (SOX)
40	4. آراء المشاركين
41	المطلب الثالث : نوعية التدقيق وإدارة الأرباح.....
41	1. سمعة المكلف بعملية التدقيق
42	2. أتعاب مدقق الحسابات الخارجي.....
43	المبحث الثاني: إدارة الأرباح على أساس المستحقات
43	المطلب الأول : إدارة الأرباح باستخدام التلاعب بالمستحقات.....
43	1. الهدف من المحاسبة على أساس الاستحقاق.....
44	2. أحداث تدل على إدارة الأرباح.....
44	3. مكونات المستحقات.....
46	المطلب الثاني : نماذج قياس المستحقات التقديرية.....
46	1. نموذج: (Healy, 1985).....
47	2. نموذج: (DeAngelo, 1986)
49	3. نموذج : (Jones, 1991)
50	4. نموذج (Jones المعدل 1995):.....
51	5. نموذج الصناعة:

52	المطلب الثالث : منهجية استخدام نماذج تحديد المستحقات
52	1. تحذير منهجي عند استخدام نماذج تقدير المستحقات غير الاختيارية.....
52	2. قوة اختبار منهجية المستحقات.....
54	3. خصائص العينة.....
54	4. الارتباط الذاتي
54	5. أخطاء التعيين
55	المبحث الثالث : السياسات المحاسبية للمؤسسة ومجالات إدارة الأرباح في النظام المحاسبي المالي.....
55	المطلب الأول : السياسات المحاسبية للمؤسسة
55	1. تعريف السياسات المحاسبية.....
65	2. نطاق تطبيق السياسات المحاسبية.....
56	3. صياغة السياسات المحاسبية
57	4. أهداف السياسات المحاسبية
57	المطلب الثاني : السياسات المحاسبية وإدارة الأرباح.....
57	1. السياسات المحاسبية والتلاعب المحاسبي.....
58	2. إطار السياسات المحاسبية.....
59	3. فهم السياسات المحاسبية وإدارة الأرباح
59	المطلب الثالث : مجالات ممارسة سلوك إدارة الأرباح في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)
59	1. طرق تقييم تكلفة المخزونات
60	2. طرق تحديد نسب التقدم في العقود طويلة الأجل.....
60	3. طرق تقييم مخرجات المخزون.....
60	4. القروض والديون المالية.....
61	5. عمليات بالعملة الصعبة.....
61	6. تقييم عناصر التثبيتات المعنوية والمادية.....
62	7. العقارات الموظفة
63	8. أصول بيولوجية
63	9. إدماج الكيانات الفرعية.....
63	10. مؤونات المخاطر والأعباء.....
64	11. تقييم الأصول المالية الغير جارية.....

64	12. طرق الاهتلاك.....
64	13. مصاريف البحث والتطوير.....
65	14. المؤشرات الدالة على انخفاض قيم عناصر الأصول.....
65	15. التغيير في التقديرات.....
65	16. التغيير في الطرق المحاسبية.....
65	17. تصحيح الأخطاء والسهو.....
66	خلاصة الفصل الثاني.....
الفصل الثالث الدراسة التطبيقية	
69	المبحث الأول : الأدوات.....
69	المطلب الأول : الانحدار الخطي المتعدد.....
70	المطلب الثاني : مناخ المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.....
70	1. البيئة القانونية والتنظيمية.....
72	2. كفاءة السوق المالي والمحفظة الاستثمارية.....
72	3. النظام المصرفي.....
72	4. الاستثمار الأجنبي المباشر.....
73	5. التحكيم الدولي.....
73	6. المنافسة بين المؤسسات العمومية والخاصة.....
74	7. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.....
75	المبحث الثاني : طبيعة الدراسة.....
75	المطلب الأول : اختيار العينة وترميز متغيرات الدراسة.....
75	أولا : اختيار عينة الدراسة.....
76	ثانيا : اختيار متغيرات التجربة الإحصائية.....
76	ثالثا : عملية الترميز وطرق الحساب المؤشرات.....
77	المطلب الثاني : بناء فرضيات التجربة الإحصائية.....
77	1. فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).....
78	2. قطاع النشاط.....
79	3. خصائص ملكية المؤسسة.....
79	4. الهيكل القانوني.....

80	5. حجم المؤسسة
81	6. خصائص معدل الاستدانة
81	7. خصائص مرحلة الاستثمار
82	8. خصائص معدل المردودية
82	المطلب الثالث : نموذج وطرق تحديد المستحقات الاختيارية.....
82	1. حساب مؤشر إدارة الأرباح
82	2. المستحقات غير الاختيارية
82	3. المستحقات الاختيارية
83	4. مراحل حساب المستحقات الاختيارية
83	5. تقدير معالم النموذج
84	6. قياس المستحقات غير الاختيارية
84	7. قياس المستحقات الاختيارية
84	8. تصنيف مشاهدات العينة.....
87	المبحث الثالث : نتائج الدراسة
87	المطلب الأول : النتائج الإحصائية لتقدير نموذج المتغير التابع في الدراسة
89	المطلب الثاني : النتائج الإحصائية لارتباط المتغيرات المستقلة
93	المبحث الرابع : مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.....
93	المطلب الأول : مناقشة النتائج الإحصائية.....
93	1. فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)
94	2. قطاع النشاط
95	3. نوعية الملكية
95	4. الشكل القانوني
96	5. حجم المؤسسة
97	6. نسبة الهيكل المالي
98	7. مرحلة الاستثمار.....
98	8. معدل المردودية
99	المطلب الثاني : نتائج اختبار فرضيات الدراسة.....
99	أولا : فترات تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF).....

100 ثانيا : قطاع النشاط
100 ثالثا : نوعية الملكية
101 رابعا : الشكل القانوني
101 خامسا : حجم المؤسسة
102 سادسا : نسبة الهيكل المالي
102 سابعا : مرحلة الاستثمار
103 ثامنا : معدل المردودية
104 خلاصة الفصل الثالث
106 الخاتمة
111 قائمة المراجع
119 الملاحق